دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الرابع والعشرون (24) - جانفي 2017

كيف ترى المخابرات الأمريكية العالم في 2030
لعروسي رابح

دبلوماسية النوادي وتأثيرها على الشرعية الدولية
بوكركب عمر

الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر
بوزازي خليفة

العلاقات الدولية والعفو: طريق آخر للسلم والاستقرار الدولي
مولود صويلح

دور الفكر النقدي في تطوير مفهوم الأمن
حقاني حليمة

مفهوم الهيمنة في سياسات القوى الصاعدة عالميا
جصاص لبنى

استراتيجية التوسع المزدوج للحلف الأطلسي
أمينة رياحي

سياسات ومؤسسات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل
سليماني سهام

الأزمة الاقتصادية الريعية والحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية
زراولية فوزية

الرقم الدولي ISSN 7996 -1112

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

جانفي 2017

العدد الرابع والعشرون-24-

رئيس التـــحرير

د. رابح لعروسي
laroussi_rabah@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
حي: ماكودي: 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
ها: 023.75.75.81
النقال: 0560.185.900

البريد الإلكتروني:

info@albasseera.net
bacera.studies@gmail.com

الموقع الإلكتروني
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني:1378 /2006
ردم د: 1112 - 7996

التوزيع

دارالخلدونية للنشروالتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

10) أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

11) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.

12) تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

13) يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

14) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وإدراجه ضمن مواضيع المجلة.

15) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

16) تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

17) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

الـهيئـة العلميـة

أ.د.عمار بوحوش	جامعة الجزائر3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر3
أ.د.سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د.عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
الجزائرأ.د. علية علاني	جامعة منوبة – تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القاهرة – مصر
أ.د. حضرانـي أحمـد. مكنـاس – المغـرب	جامعـة مـولاي إسـماعيل
أ.د.محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د.بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايج مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة – تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د.جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د.مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

المحتويات

الافتتاحية: كيف ترى المخابرات الأمريكية العالم في 2030:	**د.لعروسي رابح** رئيس التحرير	**07**
دبلوماسية النوادي و تأثيرها على الشرعية الدولية حالتا مجموعة السبعة و مجموعة العشرين	**بوكركب عمر** أستاذ مساعد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2	**09**
الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر	**بوزازي خليفة** طالب دكتوراه كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية -جامعة الجزائر 3	**23**
العلاقات الدولية والعفو: طريق آخر للسلم و الاستقرار الدولي	**مولود صويلح** أستاذ مساعد قسم العلوم السياسية -جامعة جيجل	**35**
دور الفكر النقدي في تطوير مفهوم الأمن	**حقاني حليمة** أستاذة محاضر ة كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	**51**
مفهوم الهيمنة في سياسات القوى الصاعدة عالميا: الصين أنموذجا	**جصاص لبنى** باحثة دكتوراه جامعة الحاج لخضر- باتنة 02	**61**
استراتيجية التوسع المزدوج للحلف الأطلسي	**أمينة رباحي** أستاذة محاضر ة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	**73**
سياسات ومؤسسات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل	**سليماني سهام** أستاذة مساعدة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2	**93**
الأزمة الاقتصادية الريعية و الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	**زراولية فوزية** (أستاذة مساعدة «أ») جامعةجيجل طالبة دكتوراه- جامعة الجزائر -3	**107**

الافتتاحية

هكذا ترى المخابرات الأمريكية العالم في 2030

CIA - Global Trends 2030

رئيس التحرير/ الدكتور لعروسي رابح

نشرت وكالة الاستخبارات المركزية في أحد تقاريرها الدورية، وهي التي تنشر تقريرا كل أربع سنوات يحدد الاتجاهات العالمية. هذا تقرير الذي يصدر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، وهو فرع من وكالة المخابرات المركزية العامة، يقدم لمحة عامة عن سيناريوهات المستقبل وجاء فيه:

- التقرير يؤكد أن الأيام التي كان يتزايد فيها عدد سكان العالم مليار شخص كل عقد قد انتهت، وبالتالي بعد أن كان عدد سكان العالم 6.8 ملايير نسمة عام 2010، فهو لن يتخطى الـ 8.5 ملايير عام 2030.

- شيخوخة السكان سترتفع، وكذلك الهجرة، وفي عام 2030 من بين البلدان العشرة الأوائل من حيث زيادة عدد السكان ديموغرافيا، نجد الهند والصين ثم الولايات المتحدة في المركز الثالث، أما روسيا، فهي الدولة الأخيرة على القائمة.

- العالم في عام 2030 هو العالم الذي يعيش سكانه في المدن الضخمة، مع مناطق حضرية ضخمة قد تتداخل فيما بينها. وبالتالي، فإن المساحات الحضرية الحالية ستتضاعف ثلاث مرات، في عام 2012 نصف سكان العالم يعيشون في المدن. أما في عام 2030 فإن 60٪ سيقطنون المناطق الحضرية.

- التقرير يتوقع الحد من النزاعات بين الدول ومن الحروب الأهلية، ولكن رجح زيادة مخاطر الصراع على الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية في المناطق التي يكون معظم سكانها من الشباب، وهي ثلاث مناطق: الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى.

- عام 2030 هو عهد الصين، التقرير يصفها كقوة آسيوية أقوى من الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعتين، سواء من حيث عدد السكان، أم الناتج المحلي الإجمالي، أم الإنفاق العسكري، أم حتى الاستثمار التكنولوجي.

- ومع ذلك، فالتقرير يحجز مكانا مهما للولايات المتحدة، لأنه يتوقع استقلالها بسبب اعتمادها على مخزونها من الغازوالنفط، وستمسي المنتج العالمي الأول للنفط بعد عام 2020، وبالتالي، فنتائج ذلك على المملكة العربية السعودية والعالم ستكون غير مسبوقة.

وعن هذا التقرير، يقدم ستيفان مارشان، وهو صحفي متخصص في الجغرافيا السياسية، نائب المدير السابق للفيجارو، مجموعة من الملاحظات المهمة، التي نرى أنها تضيف شيئا في مسار التوازنات السياسية والاقتصادية في العالم مستقبلا:

-1 أن الأميركيين في عام 2030، لن يكونوا نفس القوة العظمى المهيمنة منذ عام 1945، ولا يعلمون جيدا بأي نظام دولي سيتم استبدال هذه الهيمنة.

-2ما هو مؤكد، أن اهتمام الولايات المتحدة وغيرها من الدول سينصب في نهاية المطاف على آسيا، باعتبارها مجالا رئيسا للقوة الاقتصادية.. هل سيتم ذلك بشكل سلمي أم لا؟ وهنا، فإن دور الصين سيكون حاسما للغاية، إذا كانت الصين مستقرة، ومزدهرة، ومطمئنة فإنها ستلعب دورا إيجابيا، ولكن إذا كانت مهددة في تنميتها الاقتصادية، وإذا فشلت في السيطرة على عجز السكان وعن تثبيت بنيتها الاجتماعية، فإن استقرارها سيتزعزع من الداخل، وستكون آسيا في خطر، وبالتالي، فإن العالم لن يكون على ما يرام في عام 2030.

ولكن لا يجب الخلط بين أقوى اقتصاد وأقوى دولة وجيش، على سبيل المثال، فإن الصين لا تزال بعيدة جدا عن امتلاك قدرات القوات المسلحة للولايات المتحدة. أما من حيث نصيب الفرد من الدخل فهو بنفس مستوى رومانيا، لذلك، هناك وقت طويل قبل أن تمسي القوة الصينية حقيقية ويمكن مقارنتها بالقوة الأميركية.

-3هذا التقرير يكشف بعض القلق الأمريكي.. الأمريكيون يعرفون أنه سيتم استبدالهم من الناحية الاقتصادية، ويتساءلون كيف سينجحون في الحفاظ على الوضع.

-4المثير جدا للاهتمام في هذا التقرير، هو ما يتفادى الإسهاب في الحديث فيه عن إفريقيا وأوروبا. ومن الواضح بالنسبة إلى سلوك الولايات المتحدة، أن أوروبا ليست بالمنطقة المؤثرة بالنسبة إلى الأمريكيين، وأن التشخيص الأمريكي لأوروبا لن يكون له وزن في معادلة الجغرافيا السياسية، كما أن التكامل الاقتصادي الأوروبي مهدد، وكذلك منطقة اليورو، حيث طرحت فرضية تفكك منطقة اليورو أكثر من مرة في التقرير.

دبلوماسية النوادي وتأثيرها على الشرعية الدولية:

حالتا مجموعة السبعة ومجموعة العشرين

La Diplomatie de club et son impact sur la légitimité Internationale: cas du G7 et G20

عمر بوكركب1

أستاذ مساعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة 2

Abstract:

Entre diplomatie de conférence et celle des sommets ; la diplomatie de club semble se forger un chemin depuis la fin du 20 éme siècle.

Si elle représente une forme nouvelle de l'exercice de négociation et d'action des Etats, justifiée par les mutations que connait le système international depuis plus de trois décennies, elle est, toutefois, considérée comme étant une reprise de pratiques anciennes instaurées depuis le congrès de Vienne en 1815.

Le G7, crée en1973 et le G20 « développé »en 1999-2008 font l'exemple de clubs qui prétendent gouverner le monde et, de ce fait, déposséder le système onusien dans une ère qualifiée de post-hégémonique. Dans qu'elles conditions la diplomatie de club a-t-elle évolué ? Quel est l'impact d'une telle diplomatie sur la légitimité internationale ?

Mots clé:La Diplomatiede club - légitimit Internationale - Mutations Internationale

المقدمة:

تعتبر الدبلوماسية متعددة الأطراف إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، وقد أصبحت هذه

الظاهرة معروفة من خلال مفهوم « اتفاق القوى» « concerts des puissances». ونموذج « الاتفاق الأوربي» الذي ساد خلال القرن التاسع عشر هو المرجع التاريخي للدراسات المتعلقة بعامل « تعددية الأطراف « الذي يسمح للقوى الكبرى بفرض هيمنتها على الدول الصغرى.

ويلاحظ أن هذا السلوك الذي انتهجته القوى الأوربية قد استمر إلى الوقت الحالي بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليه مع فارق بسيط يتمثل في عولمة النظام الدولي بعدما كان هذا الأخير ينحصر في أوربا.

وقد أصبح يشار حديثا إلى هذا النوع من العلاقات الدبلوماسية بـ «دبلوماسية النوادي» التي ازدهرت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حيث تعتبر مجموعة السبعة للدول الصناعية الكبرى ومجموعة العشرين للدول الكبرى والقوى الناشئة من أكبر النوادي الممارسة لهذا النوع من الدبلوماسية وأكثرها تأثيرا في النظام الدولي، حيث عرفت هذه الفترة انتشارا واسعا لنظام المجموعات والنوادي التي راحت تمارس نشاطات وتنتهج سلوكات وضعت نظريا في فضاء الدبلوماسية واعتبرت في نفس الوقت سلوكا موازيا للشرعية الدولية القائمة على وجود مؤسسات دولية يتم في إطارها ممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف.

وبالرغم من قلة الأعمال التي تناولت موضوع دبلوماسية النوادي، فإن هذه الدراسة تريد البحث في عمق الظاهرة وتطورها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

-ما هي دبلوماسية النوادي وكيف تطورت هذه الظاهرة؟

-ما علاقة دبلوماسية النوادي بالنظام الدولي القائم؟ أو بمعنى آخر كيف تؤثر دبلوماسية النوادي على الشرعية الدولية ومؤسساتها القائمة؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية قائمة على اعتبار «دبلوماسية النوادي» نتاجا للتغيرات الحاصلة في نظام الحكامة الدولية والمتأثر بذاته بظاهرة اللاستقرار المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي.

I- تعريف دبلوماسية النوادي وأصلها التاريخي

لا يوجد تعريف واضح لدبلوماسية النوادي، غير أن الفرنسي» **برتراند بادي**» Bertrand badie يربطها أولا بتعريف «النادي» «club» حيث يعرفه بأنه « تجمع متفق عليه بين مجموعة محددة من الفواعل تتمثل في الدول... ولا يشترط أنها تهتم بمصالحها الضيقة»[2]، أما دبلوماسية النوادي فإنها في رأيه «تعنى بكل القضايا ولكنها تخضع كل شيء لقانون الفئة القليلة». [3]

كما يصف سلوك «الإخضاع» الذي تمارسه الفئة القليلة هذه بأنه «رهان أوليغارشي» وهو الموضوع الذي يشكل «مركز اهتمام هذا النوع من الدبلوماسية». [4]

أما مواطنته « كارولين بوستيل فيناي» « karoline postel vinay» فتعرف دبلوماسية النوادي بأنها ذلك « التشاور غير الرسمي بين الدول الذي يسمح بعقد القمم». [5]

ويتفق المهتمون بهذه الظاهرة على أن النشأة الفعلية لدبلوماسية النوادي تعود إلى سنوات السبعينيات من القرن العشرين وبالضبط مع تأسيس مجموعة السبعة في ظرف تميزت ببروز التيار الواقعي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى إخفاق القيادة الأمريكية داخل القطب الغربي حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمة الدولار، أزمة الفيتنام وكذلك أزمة «ووترغايت» « watergate». [6]

فقد تزامن تشكيل نظام المجموعات système de groupe مع التطورات الجيوبوليتيكية الكبرى التي حدثت في هذه الفترة الزمنية:

فظهور مجموعة الخمسة 5G سنة 1973 على مستوى وزراء المالية ثم قمة الدول السبعة ابتداء من سنة 1975 أدى إلى إعادة تنظيم العلاقات والروابط بين القوى الليبرالية الكبرى خلال هذه العشرية التي تميزت بتسارع ظاهرة العولمة وفي نفس الوقت، استمرار المواجهة الإيديولوجية بين الشرق والغرب تحت غطاء التعايش السلمي.

و لم تلبث مجموعة السبعة على حالها، بل تم توسيعها بعد انتهاء الحرب الباردة إلى دولة روسيا قبل أن تفرض مجموعة العشرين دورها ومكانتها أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك عن طريق إدماج الاقتصاديات الصاعدة لكن دون إلغاء مجموعة 08 ولا مجموعة 07 للمالية.

إن الطابع غير المؤسساتي الذي تتميز به هذه المجموعات)تعتبر اجتماعات القمة هي السمة الغالبة لنظام المجموعات G سواء على المستوى الوزاري أم على مستوى مجموعات التنسيق دون أن تتخذ حدودا شكلية تتعلق بالصلاحيات أو إدارة أو نص قانوني معين(جعل كثيرا من الباحثين يرون أنها تشكل وسيلة وأداة للسيطرة الأمريكية في مرحلة «ما بعد الهيمنة»post hégémonique وأنها هيئات تساوي في العلاقات بين أعضائها أو عملية تأسيس لعولمة تتطلب وجود قوى عابرة للأوطان، وهناك من يرى أنها مؤسسات كبيرة meta-institutions تزاحم المنظمات الدولية الموجودة. [7]

وترتكز دبلوماسية النوادي على قاعدة التوازن بمختلف معانيه، وهذا النوع من الدبلوماسية يترجم ازدهار صورة جديدة من تعددية الأطراف Multilatéralisme تسود فيها ممارسات أوليغارشية قديمة مثل قدم مبدإ تعددية الأطراف نفسه.

ففي هذا الإطار يتم ضبط المشاورات بين الكبار خارج إطار المنظمات الدولية الشرعية وهذا يعيدنا إلى تقليد كان يمارس قبل سنة 1914 أي قبل الحرب العالمية الأولى.[8]

وتجد دبلوماسية النوادي جذورها التاريخية في نموذج «الاتفاق الأوروبي»le concert européen الذي كان يعرف بميل القوى الأوروبية الكبرى المتنافسة نحو التفاوض حول الاتفاقيات التي تفرض على القوى الأخرى من الدرجة الثانية في إطار منطق التوازن.

فقد أعطت هذه الهيئة خلال القرن التاسع عشر صورة عن شكل من أشكال «تعددية الأطراف» سمح للقوى الكبرى بأن تفرض إرادتها على الدول الصغرى، وما يمكن ملاحظته هنا هو أن هذه الممارسات تبدو مستمرة إلى غاية يومنا هذا بالرغم من الانتقادات التي واجهتها عبر الزمن.

ففي البداية كان هذا «المحفل» محصورا بين القوى الأوربية لكن هذه الهيئة راحت تدريجيا تضم قوى أخرى غير أوربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ دورها يتزايد شيئا فشيئا.[9]

إن الاتفاق الأوربي هو نتاج لمؤتمر فينيا سنة 1815، الذي عقد ضد فرنسا النابليونية حيث قامت الدول المنتصرة بتأسيس «التحالف المقدس» (روسيا والنمسا وبريطانيا) في 26 سبتمبر1815 ثم «الحلف الرباعي» (بريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا) في 20نوفمبر1815 حيث أعلنت الدول المعنية أنه في حالة عودة «الفوضى الثورية» إلى أوربا، فإن الدول الأربع تلتزم «بالتشاور فيما بينها حول الإجراءات التي يجب اتخاذها» (المادة II). كما اتفقت هذه الدول على «التجديد خلال فترات محددة للاجتماعات المخصصة للمصالح المشتركة الكبرى ولدراسة الإجراءات في كل فترة من هذه الفترات، التي تكون مطلوبة من أجل استقرار وازدهار الشعوب وكذلك

من أجل الحفاظ على السلم في أوربا « (المادة VI).[10] يعتبر هذا أصل «الاتفاق الأوربي» الذي طبع به تاريخ أوربا خلال القرن التاسع عشر، وأساس هذا النظام الجديد هو التوازن بين القوى الكبرى، حيث أعطى كل دولة مناطق نفوذ معينة ونظمت العلاقات بين تلك الدول بحيث لا يتجاوز أي منها الحدود التي قد تخل بذلك التوازن. كذلك فقد نشأ النظام الجديد على أساس ضمان سيطرة الملكيات الأوربية المنتصرة على السياسة الأوربية.[11]

وتجدر الإشارة إلى أن مترنيخ هو أول من أستعمل هذا المصطلح (الاتفاق الأوربي) سنة 1830 غير أنه لم يلق رواجا إلا بعد سنة 1880، والملاحظ أيضا أن طريقة «التشاور» هذه لم تعن إلا الدول الأوربية الكبرى (روسيا وبريطانيا والنمسا وبروسيا ثم ألمانيا ابتداء من 1871) وفرنسا بعد إعادة إدماجها في سنة 1818 وكذلك إيطاليا عند نهاية القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الدول الصغرى في ظل هذه الصورة للنظام العالمي ملزمة بفتح الطريق أمام المصالح العليا لأوروبا التي ترسمها العواصم الكبرى. وهذا ما جعل بعضهم يرى أن هذا التوازن اهتم أساسا بالتوازنات الأوروبية وبإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية ولم يأخذ في اعتباره التطلعات القومية للشعوب الأوربية وتأثر تلك الشعوب بأهداف الثورة الفرنسية ومبادئها.[12] ومهما يكن، فإن هذه الدول الكبرى قد هيمنت على الساحة الأوربية إلى غاية 1914، وكانت الطريقة المفضلة لدى «الاتفاق الأوربي» هي « اجتماعات الكونغرس» «réunions de congres» أو « اجتماعات السفراء» التي كانت تسمح بالحصول على الإجماع الضروري حيث مكنها هذا من تجنب أي مواجهة فيما بينها إلى غاية حرب القرم (1854-1856) وإلى غاية 1914 تجنبت أوروبا النزاعات الشاملة بالرغم من بعض الحروب التي وقعت.[13]

وبالرجوع إلى مجموعة السبعة التي تعتبر الانطلاقة الفعلية لدبلوماسية النوادي، فإن تأسيس هذه المجموعة صاحبه تحديد في صلاحيات الدول التي أصبحت ملزمة بتوزيع وتقاسم السيادات الوطنية المعبر عنه بمفهوم الحكامة gouvernance كسلوك للتنسيق المرن بين مختلف الفواعل أكثر منه كنظام تراتبي، وهنا يكمن الاختلاف مع نظام « الوفاق الأوروبي» القائم على مبدإ مركزية الدولة وهيمنة القوى الكبرى، بينما تمارس دبلوماسية النوادي في إطار شبكة مكثفة من الممارسات متعددة الأطراف التي تعتبر الشرط الرئيس في نشاطها وتجعل منها أحد العناصر المهمة في نظام حكامة يقوم أكثر فأكثر على مبدإ الاستقطاب «système inclusif».[14]

أما عن الأهداف الرئيسة التي يطمح إلى تحقيقها هذا النوع من الدبلوماسية، فإنه انطلاقا من تركيبتها متعددة الأطراف ولكن الفريدة من نوعها، تهدف دبلوماسية النوادي كما سنرى لاحقا، إلى الكلام باسم « الديمقراطيات الصناعية» وعولمة قواعدها الليبرالية.[15]

II- مجموعة السبعة وتفعيل دبلوماسية النوادي

سنة 1973 قام الرئيس الفرنسي «فاليري جيسكار ديستان» والمستشار الألماني « هلموت شميث» H.Shmidt باقتراح قمة اقتصادية تستجيب لمشاريع إعادة بناء العلاقات الأورو-أمريكية التي تعود إلى هنري كيسنجر سنتي 1973-1974 الذي كان متأثرا بالنموذج التاريخي «للوفاق الأوروبي».

ففي إطار«الحرب الشاملة» ضد النموذج الشيوعي، وكذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها سنوات السبعينيات من القرن العشرين أصبح صناع القرار الأوروبيون والأمريكيون يرون بأن المنظمات الدولية الرسمية أصبحت بيروقراطية وغير متأقلمة وظيفيا، وأن هيئة الأمم المتحدة أصبحت تستخدم كأداة ضد المبادئ الليبرالية

من طرف مجموعة 77 الحاملة لمشروع « النظام الاقتصادي الجديد» الذي كانت بوادره تتمثل في الأزمة البترولية وأفكار نادي روما.[16]

وعليه فقد أصبحت القمم الاقتصادية وسيلة لتغطية النقص الحاصل في زعامة الغرب حيث يتم تبادل وجهات النظر بطريقة حرة وغير رسمية.

إن فكرة الرئيس الفرنسي لم تكن آنذاك تهدف إلى خلق مؤسسة بل كان هدفه تطبيق طريقة الاجتماعات الخاصة Ad.hoc فقد كان جيسكار ديستان سنة 1974 صاحب فكرة استبدال اجتماعات القمة الأوربية بمجلس دائم مرتبط بالنشاط للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بينما دافع في حالة مجموعة السبعة على الإبقاء على طريقة «اجتماعات القمة» كإجراء ظرفي للتشاور وليس كوسيلة ملزمة للأعضاء.[17]

إن الشكل الجديد للتعاون أصبح مبنيا على فكرة تحويل رهانات الأمن إلى الميدان الاقتصادي وهو بذلك يتعارض مع الممارسات الدبلوماسية الكلاسيكية، ولكنه في نفس الوقت يتبنى التصور الهرمي للنظام العالمي.[18]

لقد استجاب تأسيس مجموعة السبعة لمنطقين مختلفين: مبدإ ثلاثية الأطراف ومبدإ القيادة الجماعية، حيث إنه استجابة لتصورات «شارل ديغول» حول «القيادة الجماعية الاستراتيجية». اقترح «جيسيكار ديستان» مبدئيا اجتماع قادة القوى الأطلسية الكبرى الأربع (فرنسا، ألمانيا الغربية، بريطانيا باعتبارهم الممثلين الطبيعيين لأوروبا وأمريكا)، حيث بدأ وزراء هذه الدول وكذلك الموظفون الكبار اجتماعاتهم بطريقة منتظمة ولكن موازية على هامش منظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أو منظمة الأمم المتحدة، كما أن النمو الموازي لهذه المجموعة داخل الإدارات المالية العالمية حتم عليها استدعاء اليابان وضمه.

وتزامنا مع مبدإ تراتبية القوى، فرض «مبدأ ثلاثية الأطراف» نفسه كمقترح أمريكي تقدم به كسينجر سنة 1973 لإضفاء التوزيع الجغرافي (القاري) على هذا المسار، حيث تم استدعاء إيطاليا سنة 1975 (تحت حجة تجنيبها الخطر الشيوعي) وفي نفس الوقت اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ضم كندا سنة 1976 بينما ترشحت أستراليا لتكون عضوا في المجموعة سنة 1979 لكنها لم تنجح.[19]

لقد طرحت فكرة اجتماعات «القمة» إشكالية التراتبية على ضوء انتشار ظاهرة «الدبلوماسية العامة» «Diplomatie publique»، حيث فتحت الاجتماعات الوزارية للمجموعة الجديدة نقاشا كبيرا على مستوى المجموعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي حاليا) منذ سنة 1973، غير أن هذه الاجتماعات بقيت كممارسات خفية، بينما راحت اجتماعات القمة تفتح المجال لترسيم وتنظيم التراتبية العالمية الجديدة خاصة أن مجموعة السبعة أصبحت ترى نفسها الضامن الوحيد لمصالح «الديمقراطيات الصناعية» ولكل الاقتصاد العالمي.[20]

في مقابل ذلك رأت مجموعة السبعة أن الغرب يقوم لوحده بتحديد الأطر العامة التي يراها مناسبة لإشراك الاقتصاديات المتقدمة لدول الجنوب بدلا من التفاوض داخل إطار مؤسسات منظمة الأمم المتحدة حول مطلب النظام الاقتصادي الجديد.

وقد تم مأسسسة مجموعة السبعة منذ سنة 1977حيث قبلت بها الدول المقصاة من المجموعة الاقتصادية الأوربية وأصبحت اجتماعاتها سنوية منذ هذه السنة كما أصبحت «القمم» خطوة حتمية في الأجندة الدبلوماسية للمجموعة.[21]

ومع مجيء سنوات الثمانينيات من القرن العشرين ظهر جيل جديد من صناع القرار في أوربا وأمريكا

(تاتشر، ريغان، ميتران، كول)، هؤلاء قاموا بإعادة النظر في الطموحات الاقتصادية لاجتماعات القمة للمجموعة بل قاموا بتسييسها خاصة مع عودة الصراع شرق- غرب حيث أصبحت الهيئة تستعمل كوسيلة للتعاون على مقاس الدول الأعضاء وفي نفس الوقت كأداة سياسية موحدة.[22]

وقد اختلفت التسميات التي أعطيت لاجتماعات قمة المجموعة من «القمة الاقتصادية» إلى «القمة الغربية» وأحيانا «القمة العالمية» إلى جانب «قمة الدول الصناعية الكبرى» غير أن الملاحظة المميزة للمجموعة أنها أصبحت تشكل «ناديا» «club » بالرغم من أنه لا يقرر إلا أنه «يقترح» و«يشجع» و«يطالب» الفواعل الآخرين بالقيام بأفعال ملزمة.[23]

فبالرغم من إقصائها من اجتماعات المجموعة ما عدا مشاركة الاتحاد الأوربي، إلا أن المنظمات الدولية تعتبر بالنسبة إلى مجموعة 07 ضرورية لتحضير وتطبيق وإضفاء الشرعية على ما تقرره هذه الأخيرة.

إن خلق مجموعات العمل داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومشاركة الوكالة الدولية للطاقة النووية (AIEA) في السياسات الطاقوية واهتمام صندوق النقد الدولي بمراقبة الاقتصاد العالمي يشكل صورة ملموسة في استعمال المنظمات العالمية وأدوات وظيفية من طرف نادي مجموعة [24].

وموازاة مع ذلك، راحت المجموعة توسع من مبادراتها منذ سنة 1989 مثل إنشاء مجموعة العمل المالي العالمي(GAFI)، كذلك لعبت دورا كبيرا في مسار مفاوضات الغات GATT)) إضافة إلى دورها التنفيذي في إنشاء أنظمة التعاون العالمي (اتفاقيات بلازا plaza للتعاون المالي سنة 1985 واتفاقية اللوفر louvre سنة 1987).

ومع مرور الزمن، وبالرجوع إلى تاريخ ودواعي تأسيس المجموعة أصبح موضوع الفعالية يغذي النقاشات المتعلقة بهذا النادي سواء تعلق ذلك بمسائل الشرعية أم التمثيل، هذه النقاشات عادت بحدة مع نهاية الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب جديدة هي «الحرب الاقتصادية» لحماية تجارتها والحفاظ على الزعامة الاقتصادية العالمية، [25] حيث إنه في هذه الحقبة تزامنت فرضية المأسسة الكاملة للمجموعة مع دعوات بعض الفاعلين من صناع القرار (مثل جون ميجر John Major سنة 1992) إلى الرجوع إلى طريقة «القمم الخفيفة».[26]

إن أطروحة انهيار مجموعة السبعة التي كانت تدعو إلى إعادة تركيز مهمتها حول التنسيق الاقتصادي عارضتها الدعوة إلى التركيز على أهمية إدخال مسائل وقضايا الأمن الجماعي في أجندة المجموعة باعتبار أن نهاية الحرب الباردة قد جعلت من الصعوبة بمكان الفصل بين المواضيع الاقتصادية والسياسية التي تسمح للدول الغربية بتدعيم وتقوية انسجامها دون أن تواجه مباشرة العالم الشيوعي.

وعليه، فإن نهاية القطبية الثنائية قد نتج عنها وضعيتان متناقضتان:

من جهة، وجود طموح معياري لدى مجموعة السبعة لإعادة الانتشار، ومن جهة أخرى زوال أحد العوامل الرئيسية للتقارب بين أعضائها (الحرب الباردة)، ومن هنا فإن مبدأ استمرار «النادي « قد أبقى عليه ولكن الحفاظ على المجموعة أصبح يتطلب توسيعها.

ففي إطار عملية تسيير نهاية الحرب الباردة (1989-1991)، كانت مجموعة السبعة تنشط كفاعل يقوم بالمبادرات مثل إنشاء البنك الأوروبي للتنمية BERD وتقديم الدعم المالي للاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقا)، وفي نفس الوقت كهيئة معيارية تعمل على فرض وتطبيق مبادئ الحكامة النيولبرالية مستفيدة

من انهيار الخطابات الشيوعية والعالم الثالث.
فدعوة الاتحاد السوفياتي ثم روسيا على هامش اجتماعات القمة سنة 1991 وكذلك إدماجها في النقاشات السياسية سنة 1994 ثم مشاركتها كعضو لديه كامل الحقوق سنة 1998، كل ذلك كان يعبر عن الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه مجموعة السبعة سواء على المستوى الرمزي، أم على المستوى العملي.[27]
وقد صاحب عملية إعادة الانتشار المؤسساتي الذي عرفته المجموعة خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين عدة مشاريع إصلاحية تزامنا مع الضغوطات الرافضة التي قام بها المجتمع المدني. فمن الناحية الوظيفية ازداد عدد الهيئات المختصة لكن مطلب الإصلاح الذي خرجت به قمة برمينغهام Birmingham سنة 1998 أعاد إلى الواجهة الطبيعة غير الرسمية لاجتماعات القمة نفسها لمصلحة رؤساء الحكومات الراغبين في التحكم في ملفات الاجتماعات. أما من الزاوية الدبلوماسية فإن موضوع استمرارية مجموعة 8/7 قد استدعى إشراك الاقتصاديات الصاعدة.

III- مجموعة العشرين: نموذج دبلوماسية النوادي للقرن الحادي والعشرين

تأسست مجموعة العشرين خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع في واشنطن في 25 سبتمبر 1999 وذلك تنفيذا لالتزام قمة جوان 1999 بإنشاء «آلية غيررسمية» للحوار مع مجموعة الاقتصاديات الناشئة ولكن في إطار نظام مؤسسات «بريتون وودز» التي تأسست في عام 1948.
وضمت المجموعة في أول اجتماع قمة لها في واشنطن (14 و15 نوفمبر 2008) مجموعة الدول الصناعية السبع (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة هي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، إضافة إلى الاتحاد الأوربي وكل من مدير صندوق النقد الدولي، رئيس البنك الدولي، رئيس اللجنة المالية والنقدية لصندوق النقد الدولي ورئيس لجنة التنمية بالبنك الدولي.[28]
وتعود أسباب نشأة هذا «النادي» إلى الأزمة المالية التي أصابت مجموعة من الدول الأسيوية ابتداء من سنة 1997 (تايلاند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية) وكذلك روسيا وامتدت إلى أمريكا اللاتينية سنة 1999 (البرازيل والمكسيك).
فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ التحرير المالي إحدى وسائلها للهيمنة العالمية، غير أنها عرفت أولى هزائمها في هذا الميدان بالذات،[29] حيث امتدت الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة لتهدد استقرار النظام المالي العالمي ككل.
فبعد عدة تجارب، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أنه تبعا للأزمة المالية الآسيوية قدمت عدة اقتراحات على مستوى وزراء المالية لإنشاء مجموعات قبل الوصول إلى الصورة النهائية لمجموعة العشرين مثل مجموعة 16، التي اقترحها الاقتصادي «جيفري ساتش» «Jeffry sachs » ومجموعة 22 التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الآبك APEC وكذلك مجموعة 33 التي قامت على إثرها مجموعة السبعة للمالية بتدعيم تشكيل مجموعة العشرين للمالية كما تم إنشاء هيئة الاستقرار المالي ثم تطورت فكرة تحويل هذا المسار في شكل اجتماعات قمة العشرين.
وقد كشفت المناقشات الدولية التي جرت حول طرق تجنب وقوع تلك الأزمات مستقبلا عن ضرورة مشاركة مجموعة الاقتصاديات الصاعدة في عملية صناعة القرار الخاص بالقضايا ذات الصلة بالاقتصاد العالمي بشكل عام وبالنظام المالي الدولي

بشكل خاص، بالإضافة إلى ما كشفت عنه خبرة تلك الأزمات من عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة، وفي مقدمتها البنك الدولي ومجموعة الدول السبع الصناعية على معالجة مثل تلك الأزمات.[30]

ومن جهة مجموعة 8/7 فإن توسيعها يتيح لها البقاء وظيفيا حيث تمثل مجموعة العشرين 85 % من الناتج العالمي الخام، 44 % منها هي حصة مجموعة 8.[31] وفي نفس الوقت يعطيها ذلك شرعية لأنها تمثل أغلبية سكان المعمورة، هذه العوامل سمحت باستمرارية منطق «النادي المهيمن» «club hegenomique».

كذلك، فإن انضمام دول لها أهمية في النسق الدولي ولم تكن راضية عن مجموعة 8/7 (الصين مثلا)، إضافة إلى المنظمات الدولية (B-، FMI، ONU، OIT، OCDE، OMC، M). يعتبر انتصارا لدبلوماسية النوادي التي تقوم بضم المنظمات الدولية بينما كانت في السابق تبحث عن الانضمام إليها.

كما حدثت مناقشات سرية حول تشكيلة المجموعة في السنوات الأولى من تأسيسها وأصبحت واضحة لما انتقلت من مستوى الاجتماعات الوزارية إلى اجتماعات القمة على مستوى الرؤساء، فقد تحولت مجموعة العشرين لتصبح «نادي الدول» سنة 2008 حيث كانت المبادرة أمريكية وكذلك فرنسية –بريطانية باعتبار هاتين الدولتين كانتا تتقاسمان نفس النظرة إلى ضعف المؤسسات الدولية الموجودة.[32]

وفي الواقع، فإن الانتقال هذا الذي حدث سنة 2008 الذي أحدث انقلابا في شرعية الحكامة الاقتصادية الشاملة التي كانت تمارسها الدول الصناعية من خلال مجموعة 1+7 كان سببه المباشر هو الأزمة المالية التي وقعت سنة 2008.[33]

إن ترسيم اجتماعات قمة مجموعة العشرين يعتبر في نظر كثير من الباحثين إنجازا منطقيا جاء تحت ضغط الأزمة التي عرفها النسق الدولي التي كانت تنذر بتحوله.[34] فقد اتفق رؤساء الدول المعنية خلال القمة الأولى بواشنطن سنة 2008 على مبدإ تحول المجموعة إلى «هيئة للإشراف الاقتصادي» والانطلاق في تطبيق مخطط عملي استثنائي لتجنب انهيار النظام المالي للاقتصاد العالمي،[35] حيث أصبحت منذ هذه السنة صلاحيات وسياسات المجموعة تتمثل في ما يلي:

-1إصلاح النظام المالي العالمي المعولم الذي كان السبب الرئيس للأزمة التي حدثت ومراجعة نشاطه بعمق عن طريق إعداد برنامج مسبق للإصلاحات المتعلقة بالتنظيم المالي.

-2القيام بسياسة إنعاش مالي شامل.

-3إعادة تحقيق النمو العالمي.[36]

-1 -III مجموعة العشرين وتطور دبلوماسية النوادي إلى دبلوماسية الشبكات

يجمع الباحثون على أن هناك استمرارية في هيكلة السياسة العالمية من زاوية معيار علاقات القوة بين الدول بغض النظر عن محتوى هذا العنصر الذي تطور عبر العصور وكذلك بغض النظر عن ميولات الدول الأكثر قوة نحو الهيمنة وما ينتج عن ذلك من ردود الفعل لدى الدول الأخرى التي تلجأ إلى احتواء هذه الهيمنة عن طريق خلق توازن في القوى، وهذا ما كانت تقوم به «دبلوماسية الاتفاق الأوروبي» الناتجة عن مؤتمر فينا 1815.38

غير أن ظاهرة « دمقرطة الفضاء العالمي» من خلال تكاثر وتنوع الفواعل الدوليين هي أحد الاختلافات الرئيسة بين الظروف التي خلقت مؤتمر فينا وما نتج عنه من دبلوماسية القمم وبين الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

جدول اجتماعات قمة مجموعة العشرين منذ 2008[37]

تاريخ القمة	المكان	أهم الأجندة التي تناولتها القمة
2008-11-15	واشنطن	مواجهة الأزمة المالية التي انطلقت من أمريكا
2009/4/2	لندن	الأزمة المالية العالمية والحلول
25/24 سبتمبر 2009	بيتسبرغ (و.م.أ)	التعاون الاقتصادي الدولي
27/26 جوان 2010	طورنطو (كندا)	.إصلاح القطاع المالي العالمي والإنعاش الاقتصادي
12/11 نوفمبر 2010	سيول (كوريا الجنوبية)	.قضايا الصرف والاختلال المالي العالمي
04/03 نوفمبر 2011	كان (فرنسا)	إصلاح النظام المالي العالمي ومواجهة الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية.
19/18 جوان 2012	لوس كابوس (المكسيك)	.ترقية النمو والتشغيل وتدعيم الاستقرار الاقتصادي
06/05 سبتمبر 2013	سان بترسبرغ (روسيا)	التهرب الضريبي والجنايات الضريبية
16/15 نوفمبر 2014	بريسبان (أستراليا)	النمو العالمي-الشفافية الضريبية- المناخ
16/15 نوفمبر 2015	أنطاليا (تركيا)	أول مرة إعلان يتعلق بمحاربة الإرهاب بعد اعتداءات باريس وأنقرة
05/04 سبتمبر 2016	هانج زهو (الصين)	تشجيع انفتاح الاقتصاد العالمي واستفادة جميع الدول من النمو الاقتصادي

التي تتميز بتعدد قنوات الاتصال وسرعتها وفي نفس الوقت أنها غير رسمية.[41]

فالدول تستطيع ليس فقط ممارسة سياسة تعاون دولي متشابكة، بل أيضا تقوم بتمديد نشاطاتها عن طريق المجتمعات المدنية.

وعليه، فإن مجموعة العشرين وإن كانت في تقاليدها مرتبطة بالتاريخ الحديث و»دبلوماسية القمم» فإن الطريقة التي تطورت بموجبها المجموعة منذ 2008 تدل على أن هذه الأخيرة تنشط في إطار ديناميكية «شبكات» العلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين.

فبالرجوع إلى الوراء نجد أن مجموعة السبعة قد واجهت منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين المنظمات غير الحكومية الجنوبية للأخذ بعين الاعتبار بمطالبها، حيث قامت هذه المنظمات ابتداء من سنة 1984 بتشكيل مجموعة 7 موازية، حيث راح المجتمع المدني يعبئ نفسه وكانت أهدافه مطلبية بالدرجة الأولى وليست تعاونية مع مجموعة السبعة وساعدت وسائل الإعلام في تغطية هذه المظاهرات بمناسبة اجتماعات المجموعة، لكن منذ سنة 2008 أين تحولت مجموعة 20 إلى ناد للدول أصبح التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني معيارا للحياة الدبلوماسية،42 حيث تمخض عن قمة طورنطو سنة 2010 وباقتراح من دولة كندا إنشاء «مجموعة رجال الأعمال العشرين» «Bu-siness 20 » وهي حوصلة تجمع أكبر الشركات الاقتصادية داخل دول المجموعة التي أصبحت تعتمد الاستشارات التي تقدمها هذه المنظمة لتدعيم التوجهات الكبرى للمجموعة، كما ثم إنشاء «مجموعة 20 للعمل والتشغيل». هذه الهيئة أصبحت تعمل كممثل للمجموعة لدى الهيئات الدولية الأخرى مثل المنظمة العالمية للشغل (OIT). كما تم سنة 2010 خلق «مجموعة العشرين للبرلمانات « وفي نفس السنة «قمة سيول» قررت المجموعة خلق «مجموعة العشرين للفلاحة» التي كان أول اجتماع لها سنة 2011.

إن التوجه الاجتماعي الجديد لمجموعة العشرين الذي لم يكن ملحوظا خلال أول اجتماع قمة سنة 2008 قد فرض نفسه على المجموعة التي أصبحت أجندتها لا تخلو من ممارسة «دبلوماسية الشبكات» هذه، سواء كانت مبادرات صادرة عن الرئاسات الدورية للمجموعة أم كانت اقتراحات مصدرها المجتمع المدني، فمع مرور الرئاسات الدورية للمجموعة ظهرت إلى العلن عدة مبادرات كانت تهدف إلى تكملة نشاطات وأفعال مختلف زعماء الدول وإعطاء المجموعة رؤية أكثر وضوحا وتأثيرا في المجتمع المدني، هذه المبادرات يشار إليها باسم «outreach» وتتوجه هذه المبادرات نحو مختلف الفئات الاجتماعية:

- (y20) 20G youth تجمع طلاب دول العشرين
- (NGO 20) مجموعة العشرين للمنظمات غير الحكومية.
- (T20) Think Tank مجموعة العشرين للفكر.
- (R20) مجموعة العشرين للجماعات المحلية والجهوية.[43]

إن نتائج اجتماعات هذه المنظمات الموازية تعطي قوة دفع لاجتماعات قمة الرؤساء، سواء في شكل لقاءات أم تقارير مفصلة أم توصيات.[44]

وفي النهاية، يمكن القول إن مجموعة العشرين هي أول مجموعة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهي من ناحية تشكيلها وتركيبها تكشف لنا عن عملية «خلط الأوراق»، التي حدثت بين الشمال والجنوب كما تشكل التعبير الملموس لعملية إعادة التوازن في علاقات القوة على الساحة العالمية حيث أصبح يعاد النظر في الهيمنة الغربية.[45]

غير أن هذا النادي قد فقد انسجامه الإيديولوجي

والهوياتي، فروسيا مثلا قد تطورت في ظل حكم بوتين بعد فترة من التثاقف الليبرالي وأصبحت تستعمل مجموعة الثمانية كفضاء للتعاون واكتساب الشرعية السياسية دون أن تكون مرتبطة بهوية مشتركة، كما أن مشاركة الدول الصاعدة تعني اندماجها المتصاعد في نظام مبني على الفلسفة الليبرالية وليس من أجل تشكيل حصن للهوية المشتركة. فهذه المجموعة تتشابه هنا مع هيئة «الاتفاق الأوربي» المعروف تاريخيا حيث كان الاختلاف واضحا بين أطرافه بالرغم من المصالح المشتركة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على النظام.

VI- دبلوماسية النوادي والشرعية الدولية

إن التحولات الحاصلة تبين لنا أن مسار العولمة قد أضعف من قدرات الدول في الحركة، لكن هذا لا يعني في نفس الوقت أن قدرات الدول الرئيسية في النظام العالمي قد تأثرت.

كما أن مرجعية «الاتفاق الأوروبي « للقرن التاسع عشر تبقى الركيزة الأساسية لنموذج الحكامة الممارس من طرف نظام المجموعات»G « فقد حاولت مجموعة السبعة التي أصبحت مجموعة الثمانية مع مجيء روسيا الادعاء بحكم العالم كله وتفريغ النظام الأممي من محتواه، هذا النظام كان مرشحا لضمان حكامة عالمية يمكن تحقيقها، ما جعل المجموعة تفتقد الشرعية الكاملة، كما أسهم ظهور القوى الصاعدة التي تم احتواؤها عن طريق تشكيل مجموعة العشرين من افتقاد هذه الشرعية الدولية.[46]

فمن زاوية المصالح الوطنية، نجد أن هذه الأخيرة هي العامل الوحيد الذي ترتكز حوله لعبة التوازن بين الدول حيث تتحقق مصالح دول ويتم الدفاع عن صورة ومكانة دول أخرى، غير أن اللعبة هذه تتم في النهاية داخل المجموعة أو النادي المعني ولا تخدم مصالح المجموعة الدولية الكلية، وهذا ما جعل المفكر الفرنسي برتراند بادي Bertrand badie ينتقد دبلوماسية النوادي ويخصص لها عملا كاملا واصفا إياها بأنها «دبلوماسية التواطؤ» -Diplo ma tie de connivence.[47]

أما من الزاوية المؤسساتية، فإن هذه النوادي تفتقر إلى عاملي الشفافية والديمقراطية التي تعمل المنظومة الأممية العالمية على إسقاطها على النظام الدولي، فأعضاء مجموعة الثمانية وحتى مجموعة العشرين لا يمكنهم إقناع العالم بمشروعية التمثيل بل يتم ضمان عضوية الدول عن طريق معايير تتعلق بالقوة والثروة والجوار.[48]

كما تفتقد هذه النوادي أجهزة مؤسساتية تحمل وتحفظ ذاكرتها وتنفذ قراراتها الناتجة عن القمم المتعاقبة من سنة إلى أخرى.

وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هناك من يرى أن دبلوماسية النوادي هي تحصيل حاصل للتغيرات الجارية في النظام الدولي حيث أصبحت عدة وظائف ومهام في السياسة الدولية تقوم بتأديتها مؤسسات غير رسمية تمتلك مكانة مهمة تستدعي وجودها للتوفيق بين متطلبات الحكامة الدولية ولعبة الدبلوماسية التقليدية للقوى الكبرى.[49]

وفي الوقت نفسه، يجد هذا التبرير شرعيته في عامل آخر يتمثل في تلك الهوة الموجودة بين الطموحات الجغرافية، الوظيفية والمعيارية المتزايدة للمجتمع الدولي والقدرات المؤسساتية لتحقيقها.[50]

الخاتمة

تعتبر دبلوماسية النوادي شكلا من أشكال الدبلوماسية الحديثة، وإذ تجد وعاءها التاريخي والنظري في دبلوماسية المؤتمرات وتتخذ من أدواتها ووسائلها اجتماعات القمة، فإنها من الجانب المعياري تعبر عن شكل مؤسساتي جديد للحكامة الدولية ازدهر في مرحلة يتميز فيها النظام الدولي بتنوع وكثرة الضغوطات الناتجة عن التفاعلات بين

القوى الكبرى التاريخية والقوى الصاعدة.
ونادي مجموعة السبعة ومجموعة العشرين هما نموذجان واقعيان للهيئات والمؤسسات التي تمارس هذا النوع من الدبلوماسية. فإذا كان تأسيس مجموعة السبعة هو الانطلاقة الفعلية لدبلوماسية النوادي فإن مجموعة العشرين تمثل نموذجا لاستمرارية هذه الممارسة خاصة أن المجموعة هذه قد تأسست في ظل نظام دولي مغاير تماما للنظام الذي تأسست خلاله مجموعة السبعة سواء من ناحية الهيكل (القطبية وميزان القوى) أم من ناحية طبيعة التفاعلات القائمة (ظاهرة العولمة). الشيء الذي فرض على الدول انتهاج واتباع أدوات وطرق جديدة في ممارسة سياستها الخارجية وفي نفس الوقت العمل على إضفاء الشرعية على هذه الممارسات خاصة أن الظاهرة (دبلوماسية النوادي) قد بدأت تتطور أكثر لتكريس هذه الشرعية.
فبالرغم من الانتقادات الموجهة إليها من خلال التركيز على أن هذا السلوك في السياسة الخارجية للدول هو خروج عن الشرعية الدولية المبنية على وجود مؤسسات وهيئات تعترف بها المجموعة الدولية وتعمل في إطارها المؤسساتي (المفاوضات متعددة الأطراف) على بناء حكامة تهدف إلى ضمان التوازن والاستقرار العالمي، إلا أن التغيرات الجارية منذ نهاية القرن العشرين سواء على مستوى هيكل النظام الدولي أم على مستوى التفاعلات داخل المجتمع العالمي قد دفعت بالدول إلى إيجاد صور وأشكال جديدة لممارسة نشاطات التفاوض بغية تحقيق مصالحها الوطنية وأهداف سياساتها الخارجية، كما يتجلى انتصار دبلوماسية النوادي في عملية «التفريخ» الذي تقوم به مجموعة العشرين عبر تطورها إلى دبلوماسية شبكات عن طريق استعمال منظمات المجتمع المدني لخدمة توجهات السياسة الخارجية.

الهوامش:
-1 أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر
-2Bertrand Badie:nouveaux mondes: carnets d'après guerre froide. le Monde interactifs/ CNRS édition ; paris 2012,p 224.
3 -IBID
4 -IBID
5 -Karoline postel vinay: le G20, laboratoire d'un monde émergent, les presses de sciences po , paris 2011 ,p 50

6 -Bertrand Badie ,opcit ;p225
7-Noel Bonhomme:du groupe des sept au groupe des vingt:Nouveau concert des puissances ou dilution du pouvoir ? (1975-2015) IERICE « Bulletin de l'institut pierre renouvin » 2015/2 N°42 sur site: http:/www.cairn.info/Revue-bulletin-de-institut-pierre-renouvin-2015-2-page 131.htm
8 -IBID
9 -Jean-Michel Guieu ; du concert européen au concert mondial, 1815-2015in bulletin de l'institut pierre renouvin.opcit.p 11
-IBID - P14
-11 محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة 2002 ص 64
-12 محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر ص 64

13 -Jean-Michel Guieu, opcit/ P15
-Noel Bonhomme , OPCIT p132
15-IBID, p 131

16- Noel Bonhomme opcit, p 133
17- IBID , p 134
18- IBID
19- Noel Bonhomme, opcit, p135
20- IBID , p136
21- IBID, p137
22- Noel Bonhomme, opcit p 137
23- IBID, p138
24
25-Ali Laidi: la guerre économique: une réalité ...malgré le déni ! l'éternel drame des grandes puissances, in Diplomatie. les grands dossiers N° 24 Décembre 2014 Janvier 2015, AREION groupe Paris France 2014, P11
26- Noél Bonhomme OPCIT, p139
27- IBID , p140
28-عبد المنعم سعيد ومحمد فايد فرحات: مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، كراسات استراتيجية، السنة العشرون، العدد 207، فبراير 2010، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص 5.
29-Jacque Saphir: Le Nouveau XXIé siècle: du siècle « américain » au retour des Nations , Edition du seuil , France ,mars 2008, p 79
30- عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، المرجع السابق الذكر، ص 5
31-Noel Bonhomme , opcit p 142.
32-Karoline postel vinay.opcit. P 30
33-Andrea Goldstein et Françoise Lemoine: l'économie des BRIC: Brésil, Russie, Inde, Chine: collection repères, la découverte, paris 2013 , p 108.
34- Noel Bonhomme , opcit p 142
35- France Diplomatie: http: www.Diplomatie.gouv.Fr/politique.consultè le 23/ o8/2016
36-Bruno Cabrillac et pierre Jaillet: coordination internationale et sortie de crise: quel rôle pour le G20 ? in revue d'économie Financière N° 103 2011/3 - Edition association d'économie financière (France) –p 237-256/ http://www.cairn.info/Revue d'économie-F
37 الجدول من إعداد صاحب الدراسة عن عدة مصادر
38- Karoline postel vinay.opcit. P 45
39- IBID,. P 50
40- Karoline postel vinay.opcit. P 50
41-IBID. P 51
42- IBIDEM
43-http://www.Diplomatie.gouv.Fr/ politique-étrangère-de-la-France
44- IBID
45- Karoline postel vinay.opcit. P 39
46-Bertrand Badie:OPCIT. 225
47-Bertrand Badie: la Diplomatie de connivence, les dérives oligarchiques du système international , paris: la découverte 2011
48- Bernard Badie: Nouveaux mondes carnet d'après guerre Froide OPCIT , p 225
49-Jochen prantl: les mutations de la gouvernance internationale ; pays émergents et groupe « G » , in critique internationale N° 56 2012/ 3 , presse de sciences po. Paris , p 41.
50- IBID, p 40

الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر

خليفة بوزازي
باحث دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3

ملخص:

تتضمن هذه المقالة دراسة وتحليل وجهات النظر والآراء المختلفة حول جدلية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، وفهم طبيعة العلاقة بينهما من خلال إبراز أهم الأفكار التي جاء بها بعض مفكري الحركات الإسلامية في العصر الحديث، بحيث حاولت أن تبرز فكرة الشورى في الإسلام مقابل فكرة الديمقراطية في الغرب، وكيف أن الإسلام جاء بفكرة الشورى بوصفها مذهبا ومنهجا يختلف عن فكرة الديمقراطية بوصفها مذهبا ومنهجا في الثقافة الغربية، وعلى خلفية أن الشورى الإسلامية هي أوسع دلالة وأعمق سعة من الديمقراطية الغربية.

الكلمات المفتاحية: الشورى، الديمقراطية، الفكر الإسلامي، المعاصر.

مقدمة:

ارتبط مفهوم الديمقراطية مع فكرة الشورى في الفكر الإسلامي المعاصر ضمن محاولات التجديد والمعاصرة، ولكن هذه المحاولة تدخل في إشكالية أساسية تنعكس على كل المجهودات التأصيلية والاجتهادات، خاصة حين يسعى المفكرون والمنظرون الإسلاميون عموما إلى استخدام أدوات ومناهج إسلامية أصولية، فاللجوء إلى القياس أو الرأي أو الاستصحاب، لا يحل التناقض، لأن مفهومي الديمقراطية والشورى ينتميان إلى بنيتين فكريتين مختلفتين، ولهما عناصر وجزئيات ومكونات مختلفة ومتباينة تطورت ضمن سيرورات تاريخية وظروف اجتماعية مختلفة تماما، لذلك يظل انتزاع أي مفهوم من سياق بنيته الفكرية عملية معقدة، وفي بعض الأحيان تضر بالاثنين، إذ يفرغ من مضمونه الأصلي وفي الوقت نفسه يصعب دمجه أو تمثيله في

البنية الأخرى.

وعلى هذا الأساس، يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل هناك ضرورة حقيقية إلى إدراج مفهوم الديمقراطية ضمن بنية الفكر الإسلامي؟ أم يمكن لمفهوم الشورى أن يكون بديلا كاملا لمفهوم الديموقراطية؟**

أولا/ الديمقراطية وأهميتها في الفكر السياسي الغربي:

في المعنى اللغوي، يتفق الباحثون حتى في المعاجم الاشتقاقية على أن أصل كلمة الديمقراطية، كما هو معروف في نشأتها، ترجع إلى العصر اليوناني القديم، وبالذات أثينا، وهي مركبة من كلمتين اثنتين، ديموس أي الشعب، وكراتوس أي السلطة أو الحكم، ومعناها الكامل سلطة الشعب،[1] أما المعنى الاصطلاحي لها فهي تعني، ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة والسلطة للشعب أولغالبيته العظمى، بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها، ويمارسها بصورة فعلية.[2]

إن تعريف الديمقراطية في المفهوم الكلاسيكي هو حكم الشعب بالشعب وللشعب، ويعني ذلك أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته، بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي، وكفالة العدالة في التوزيع والاستهلاك،[3] وبالتالي، فإن الديمقراطية بهذا المفهوم الكلاسيكي لم تبلغ غايتها المثالية بعد وهي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، بل هي لم تتحقق بعد حكم الشعب بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي كما دعاها روبرت دال نظام حكم الكثرة، لذلك فإن الممارسة الديمقراطية حاليا ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة الساعي للوصول إلى حكم الشعب.[4]

أما الديمقراطية في المفهوم المعاصر كما يطرحها روبرت دال، فهي عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، هذا المفهوم لا يستبعد النظر إلى الديمقراطية من الزوايا والأبعاد والاعتبارات التي نظر إليها الآخرون، ولكنه يركز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في المقام الأول نظاما يتم التوصل فيه إلى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة، بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات الملزمة لهم، والجماعة الديمقراطية وفق هذا المفهوم يمكن أن تكون دولة، كما يمكن أن تكون جمعية أو حزبا أو منظمة أهلية.[5]

لهذا، فإن الديمقراطية المعاصرة منهج وليست عقيدة وذلك لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين لها، وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، إن الديمقراطية منهج يبدع الحلول ويكيف المؤسسات الدستورية التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها والعمل بها.[6]

هناك تعاريف أخرى لبعض المفكرين والمنظرين في الشأن الديمقراطي، بحيث يعرف هنتيجتون الديمقراطية بأنها نظام حكم يقوم على مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية لمأسسة عملية صنع القرار السياسي، ومن هذه المتطلبات الإجرائية، وجود دستور مكتوب وواضح، ومجلس نيابي أو برلمان، وانتخابات دورية، وتداول سلمي

للسلطة، وفصل واضح بين السلطات، وتعددية سياسية ومصالحية، تضمن علاقة تنافسية بين التشكيلات والأطياف السياسية للحصول على أصوات الناخبين،[7] أما جوزيف شومبتير فيعرف الديمقراطية بأنها ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، الذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس.[8]

تعد المشاركة السياسية الفعالة والتداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات، من التجليات والمظاهر المهمة للديمقراطية، خاصة إذا تمت العملية الانتخابية في أجواء حرة ونزيهة، وتكون نتائج العملية الانتخابية في العادة وصول حزب سياسي أو جماعة سياسية إلى سدة الحكم، بحيث تكون مؤهلة لاتخاذ قرارات وتبين سياسات تنفيذية وتشريعات قانونية ملزمة للأفراد والمجتمع والدولة، وتمتاز الديمقراطيات المعاصرة بعدم احتوائها على أبعاد وتفضيلات عقائدية، وإنما هي تعبير عن مصالح الكل والمجموع داخل المجتمع، خاصة في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية.[9]

تعد الديمقراطية مذهبا فلسفيا وأسلوبا لنظام حكم في نفس الوقت، فمن حيث هي مذهب فلسفي، فهي تعني: أن الأمة هي مصدر السلطة والقوة وإرادتها منبع سيادتها ومصدرها في الدولة، ولا توصف السيادة بالشرعية إلا إذا كانت منبثقة عن إرادة الأمة، ومسندة إليها، وأما أنها كنظام للحكم فذلك في ضوء أنها تكفل الحقوق والحريات الفردية.[10]

إن الديمقراطية هي التجسيد العملي للحرية بشكل عام، ولجانبها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائما باتجاه هدفها الإنساني، إن الديمقراطية وفق هذا التطور تشكل غاية ووسيلة معا، فهي وسيلة لكونها أداة الحكم، يمارسها الإنسان أثناء قيادة الدولة والمجتمع، إلا أنها وسيلة متطورة دائما ومتبدلة عبر التاريخ، وهذا ما يحقق نسبيتها كما أن عدم ثباتها ودوام حركتها نحو الأمام ونسبيتها، لا يدمر أو يشوه جوهرها، بل على العكس، إن خصائصها هذه وسماتها، تعمل على دعم جوهرها وتقدمه ودفعه باستمرار لتحقيق كماله، أما كونها غاية فهذا يعود إلى اعتبارها أيضا نظاما أو صيغة من صيغ الحكم، يشعر الإنسان الفرد والمجتمع بأنه أثناء تجسيده لهذا النظام في صيغته المثالية، يستطيع أن يحقق شكلا من أرقى أشكال المجتمعات الإنسانية الملائمة لسعادته وإشعاره بذاته الإنسانية.[11]

ثانيا/ الشورى وأهميتها في الفكر السياسي الإسلامي:

الشورى في اللغة مشتقة من شور، وورد في لسان العرب عدة معان لها، وشاور أو استشاره أي رجع إلى رأيه، وأشار علي بمعنى أراني ما عنده من المصلحة،[12] أما الشورى اصطلاحا، فجاءت في عدة صور، حيث عرف الأصفهاني الشورى بأنها: استخراج الرأي لمراجعة البعض للبعض، وعرفها ابن العربي بأنها: الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد صاحبه ويستخرج ما عنده،[13] كما عرفت الشورى بأنها: استطلاع رأي المسلمين في جميع الأمور التي تهمهم من أجل الوصول إلى الرأي الذي يعتقد، الذي يحقق مصلحة المسلمين بشرط أن يتفق وقواعد الشريعة الإسلامية،[14] كما عرفت الشورى بأنها: تعني تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا، واختبارها من أصحاب العقول والأفهام حتى يتوصل إلى الصواب منها، أو إلى أصوبها وأحسنها، ليعمل به حتى تتحقق

أحسن النتائج.[15]

وقد دل على وجوب الشورى وإلزاميتها في الحكم، القرآن والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم ورد الأمر بها صريحا في قوله جل وعلا: «وشاورهم في الأمر»، وهو أمر إلى النبي الكريم بالمشاورة، وظاهر الأمر يفيد الوجوب، كما هو مقرر في علم الأصول، قال الرازي في تفسير هذه الآية: «قال الحسن وسفيان وابن عيينة: إنما أمر بذلك أي أمر الله رسوله بالمشاورة ليقتدي به غيره في المشاورة ويصير سنة في أمته.[16]

وقوله تعالى في مشروعية الشورى:» وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)، وأما دليل الشورى في السنة النبوية، منها قول النبي (ص) «استعينوا على أموركم بالمشاورة». وقال أيضا: «ما استغنى مستبد برأيه، وما هلك أحد عن مشورة». وقال أيضا: «ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم»، وأما الإجماع على وجوب الشورى، فقد أجمع الصحابة ومن بعدهم التابعون على وجوبها وعملوا بها فعلا، وأول أمر خضع لوجوب المشاورة بعد وفاة النبي (ص) هو التشاور في إمارة المسلمين والبيعة لأبي بكر رضي الله عنه،[17] عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم، نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله (ص)، فإن لم يجد سنة سنها النبي، جمع رؤساء الناس فاستشارهم، وكان عمر يفعل ذلك.[18]

أما من جهة أخرى، فنتوقف عند عدم إلزامية الشورى، إذ يوجد تيار واسع ومؤثر يقول بمحدودية مجال الشورى، وفي الوقت نفسه لا تتعدى النصيحة من ناحية النص القرآني والسنة النبوية، بحيث لا يوجد ما يثبت أن الشورى ملزمة، فقد فسر بعضهم ما ورد في إحدى آيات الشورى قوله تعالى: «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ»، بأنه يعني حق الرسول (ص) في النهاية اتخاذ القرار الذي يراه سواء وافق الشورى أم خالفها، وهذا رأي الطبري وابن إسحاق والقرطبي،[19] فأبو بكر من جهة أخرى خالف مشورة كل الصحابة، ومنهم وزيره ومستشاره عمر بن الخطاب بعدم محاربة المرتدين من العرب حين رفضوا دفع الزكاة، وعمر بن الخطاب لم يأخذ بمشورة الناس ومن بينهم علي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله في مسألة إمرة الجيش السائر إلى الشام لمحاربة الروم.[20]

ليست الشورى بحسب النص تفصيلا من تفاصيل السياسة في الإسلام، بحيث يسوغ للسلطان السياسي أن يضرب صفحا عنها، مادامت لا تقع منه موقع الإلزام، بل هي أصل عقدي غير قابل للتعطيل، إنها التعبير عن فكرة الاستخلاف في الأرض والسلطة، أي استخلاف الأمة للحكم في شؤونها لمقتضى الإجماع المنعقد فيها على أمور ولايتها على نفسها، وهي للسبب نفسه جوهر مفهوم السلطة في الإسلام، والتعبير عن ولاية الأمة على نفسها.[21]

إن الأمور التي تكون فيها الشورى، هي الأمور الاجتهادية التي لا وحي فيها، أما الأمور التي نزل بها الوحي، وحسمها النص فهي خارجة عن الشورى، اللهم إلا المشاورة في تفهم المراد من النص وأوجه تفسيره، فأما الأمور التي لا وحي فيها فهي محل التشاور، كإعلان الحرب وعقد المعاهدات وإسناد المناصب الكبيرة في الدولة إلى من يستحقها، إذا لم تتناولها نصوص خاصة بها، أو تناولتها وكانت ظنية تحتمل المشاورة في تفهم المراد من النص.[22] وهذا ما أكده الشيخ يوسف القرضاوي بوجوب الشورى، والأخذ برأي الإمام، ويحدد ذلك الوجوب في ثلاثة

مجالات وهي:

-1في ما لا نص فيه: ويراد به ما ليس فيه دليل شرعي نقلي من الكتاب والسنة النبوية.

-2في ما يحتمل وجوها عدة: وهذا له معنيان: ما خير فيه الإمام، وما تعددت فيه الآراء والاجتهادات.

-3المصالح المرسلة: أي المطلقة غير المقيدة، ونعني بها المصلحة التي لم يدل دليل خاص من نصوص الشرع على اعتبارها ولا على إلغائها.[23]

إن قيام الحكم على الشورى، هو الآخر أحد مقومات الحكم في الإسلام، فالإسلام لا يعرف نظام الحاكم المستبد المطلق، بل لابد للخليفة من أن يشاور أهل الحل والعقد، بذلك أمره القرآن، وإليه دعته السنة، وعليه أجمع المسلمون،[24] إن أهل الشورى أو أهل الحل والعقد يمثلون الأمة، لأنهم يتصرفون في حقوق ثابتة لها نيابة عنها، وتنصرف آثار تصرفاتهم إلى الأمة ذاتها، وممثلو الأمة في اختيار الخليفة وفي تقديم المشورة له في مختلف الأمور، يسمون بأسماء متعددة، فالماوردي يسميهم أهل الاختيار، والبغدادي يسميهم أهل الاجتهاد. وكل هذه التسميات المتعددة بحيث تشترط بينهم شروطا مختلفة منها الحكمة والعدالة والعلم، وذلك من الأمراء والحكام والعلماء والرؤساء والملوك والمشايخ إلى غير ذلك من صفوة المجتمع.[25]

وللشورى في الإسلام أهمية كبيرة في أي تنظيم كان أو أي جماعة وترتكز عليها كل دولة راقية تنشد لرعاياها الأمن والاستقرار والفلاح والنجاح، وذلك لأنها الطريق الصحيح والسليم التي يتوصل بها إلى أحسن الآراء والحلول، لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات والدول، وجعل الإسلام حياة المؤمنين تقوم على الشورى،[26] ولهذا تحقق الشورى أربعة أمور أساسية:

-1إشراك الأمة ممثلة بأهل الحل والعقد في مزاولة السلطة والتفكير في قضايا الأمة.

-2الحيلولة دون استبداد الحاكم أو طغيانه.

-3تطييب نفوس المحكومين وتأليف قلوبهم والتعاون معهم لنجاح الحكم وتقدم الأمة وتجنب الثورات.

-4تجنب الخطإ في اتخاذ القرارات، لذلك كانت استشارة الأمة الممثلة في أهل الحل والعقد أمرا لازما، للوصول إلى الرأي الصحيح والقرار الصائب.[27]

إن نظرية الشورى في الإسلام، نظرية عامة صالحة لكل زمان ومكان، بحيث يستطيع الناس في كل وقت أن يمارسوا عملية الشورى حسب ظروفهم، وسلطة الحاكم كانت قبل نزول الشريعة سلطة مطلقة، وغيرت الشريعة ذلك وجعلت أساس العلاقة بين الحاكمين والمحكومين تحقيق مصلحة الجماعة، لا قوة الحاكمين، ولا ضعف المحكومين، وجعلت للجماعة حق اختيار الحاكم الذي يرعى مصلحتها، وجعلت لسلطته حدودا، ومن حق الجماعة أن تعزله وتولي غيره، والحاكم الذي يخطئ فإنه يتحمل مسؤوليته.[28]

إن رؤية سيد قطب لمفهوم الشورى تتمثل في عدم تملك الحاكم لأي سلطة حقيقة، لأن المصدر الحقيقي للسلطة هو الله، والسلطة موزعة على المسلمين ككل وعلى العموم، وتصبح سلطة الحاكم عملية تفويض من الشعب، ويمكن ردها من الحاكم في حالات عدة أولاها عدم الالتزام بالإسلام أو عدم تطبيق التشريع الإسلامي.[29]

أما الشورى في الإسلام عند الشيخ راشد الغنوشي، فليست حكما فرعيا من أحكام الدين يستدل عليه بآية أو آيتين وبعض الأحاديث والوقائع، وإنما هي أصل من أصول الدين ومقتضى من مقتضيات الاستخلاف، أي أيلولة السلطة الربانية إلى العباد... ومن ثم، كانت الشورى العمود الفقري في سلطان الأمة، ونهوضها بأمانة الحكم على أساس المشاركة والتعاون والمسؤولية.[30]

إن الشورى في جوهرها عبارة عن صيغة لصناعة الرأي وتقليب وجهات النظر وتمحيصها للوصول إلى الرأي الأصوب المنسجم مع مصالح المجتمع، لأن الجميع شارك في صنعه، ولم يصلوا إليه اعتباطيا أوبشكل مستعجل، بل تحديد الأفضل والأصلح، فهي صيغة تجمع كل العقول وتستفيد من كل التجارب الإنسانية في سبيل الوصول إلى الرأي الأصوب... فلا يحق لأي فرد في الأمة مهما كانت إمكاناته الذهنية والعقلية، أن يستبد برأيه أو يستفرد بقرار الأمة.[31]

ثالثا/ جدلية مفاهيم الشورى والديمقراطية في فكر حركات الإسلام السياسي

-1علاقة التوافق والقبول بين الشورى وا لد يمقرا طية :

إن من أهم القضايا الفكرية والسياسية التي تحتاج إلى إعادة صياغة رؤيتها ونظرتها إليها هي مسألة الديمقراطية، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وآليات وأنساق اجتماعية وسياسية، وذلك لأن المجال الإسلامي اليوم، لا يمكنه أن يستأنف دوره التاريخي والحضاري دون الحرية والديمقراطية.[32] فالديمقراطية بكل آلياتها وآفاقها ومؤسساتها وشروطها الثقافية والمجتمعية، هي القادرة على إعادة تأهيل المجال الإسلامي المعاصر لاستئناف دوره وشهوده الحضاري، فكل قيم النهوض ومبادئ التطور في حاجة إلى قيمة الحرية، فهي أم القيم التي من دونها لا يمكن أن ينجز البناء المفاهيمي والقيمي لمشروع النهوض الحضاري.[33]

يعتبر راشد الغنوشي من بين المفكرين الإسلاميين في العصر المعاصر، الذي يرى بأن الديمقراطية كالشورى، والغرب في نظره أخذ الشورى وطورها ولذلك فهو لا يرى مانعا من الأخذ بمفهوم الديمقراطية لأنها بمثابة بضاعة للمسلمين ردت إليهم، ولهذا فالغنوشي لا يرى حرجا في الأخذ بالديمقراطية في مسماها، أي في مضمونها بما يعني أن رفضه يتجه إلى المصطلح وليس إلى المضمون، وهذا ما يتأكد في موضع آخر حين يقول بأن: « الديمقراطية اعتراف بالجميع، الديمقراطية مساواة وتداول على السلطة وحق الشعب أن يختار، الديمقراطية ليست أن تختار معارضيك وإنما أن تروض نفسك على الحواروالتفاهم معهم، الديمقراطية كالشورى ليست مجرد أسلوب في الحكم للتعبير عن إرادة الأغلبية أو الإجماع وإنما أيضا منهج للتربية وعلاج التطرف بالحوار»، إن الإسلام يمتلك القدرة على استيعاب الصيغة الديمقراطية وترشيدها.[34]

ينطلق الغنوشي في حديثه عن الديمقراطية والشورى من قاعدة فكرية راسخة في وعيه مفادها أن الديمقراطية تقدم أفضل آلية أو جهاز للحكم يمكن المواطنين، باستعماله من ممارسة الحريات الأساسية ومنها الحريات السياسية،[35] ولعل الغنوشي كان الأجرأ من سائر الإسلاميين المعاصرين، حين شدد على أنه، وفي إطار النظام الديمقراطي، يمكن أن تتم عملية تفعيل القيم السياسية التي جاء بها الإسلام كالشورى، إذ يمكن للآليات الديمقراطية أن تعمل في مناخات ثقافية وعلى أرضيات فكرية مختلفة، وهذا معناه أنه لا سبيل إلى التفكير في

فرضية الشورى خارج واقع الديمقراطية.[36]

أما المفكر الإسلامي محمد عمارة، فيرى أن الشورى لا تتميز عن الديمقراطية الغربية في الآليات والمؤسسات والخبرات، إذ يعتبر أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في الفقه السياسي الإسلامي تتحدد وفق مبدإ التعاقد الدستوري بين الأمة وأولي الأمر، وكذلك يؤكد المفكر الإسلامي محمد حنفي نفس السياق الذي ذهب إليه محمد عمارة حول قناعته بكون الديمقراطية لا تتنافى مع الشورى في الإسلام، وأن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من العقد الاجتماعي، أي البيعة. إن الهم الأساسي هو كيفية الحد من استبدادية الحاكم، والديمقراطية عنده يمكنها أن تحد من هذا الاستبداد، لأن الحاكم الإمام مبايع من الناس، والبيعة كما أولها إخبار وانتخابات حرة، وبالتالي فهي تجسيد للعقد الاجتماعي كما في الفكر السياسي الغربي الحديث، ويأتي دور العلماء بمهمة النصح أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو ترجمة لمفهوم المعارضة بمعناها السياسي الحديث.[37]

إن من شروط النهضة والتقدم عند المسلمين حسب رأي فهمي هويدي، هو أنه لا يمكن أن تقوم لنا قائمة بغير الإسلام، أو أن تستقيم لنا حال بغير الديمقراطية، إذ بغير الإسلام تزهق روح الأمة، وبغير الديمقراطية التي نرى فيها مقابلا للشورى السياسية يحبط عملها، بسبب ذلك يعتبر أن الجمع بين الاثنتين، أي الشورى والديمقراطية، هو من قبيل المعلوم بالضرورة من أمور الدنيا، ويمثل هويدي هنا قمة التوفيقية بين الشورى والديمقراطية على رغم اختلاف السياقين التاريخيين للمفهومين.[38]

يلاحظ من الخطاب الإسلامي المعاصر، أن هناك قرارات جديدة تختلف نوعيا عما هو في السابق لبعض المسائل التي تعد جدلية في الفكر الإسلامي كمسألة الديمقراطية، وهذا التحول من الإطلاق إلى النسبية في النظر إليها عن كونها مذهبا اجتماعيا وفلسفيا يغاير ما هو في الفكر الإسلامي بتلك الحدود والنسبة، فمنذ عقد التسعينيات من هذا القرن، ومسألة الديمقراطية تطرح بوتيرة متصاعدة ومكثفة في الخطاب الإسلامي المعاصر، بأنماط مختلفة من الفهم والتحليل التاريخي والفلسفي والسياسي واللغوي، تكشف عن التحول في الرؤية السياسية وتغير في النظرية الفكرية السياسية عند المسلمين.[39]

جانب آخر للموقف من الديمقراطية والأخذ بمفهوم الشورى، هو صياغة بعض الحركات الإسلامية مشروعها السياسي وإعطاء الأولويات للحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، كما حصل فعلا في عدد من الحركات الإسلامية تغير في صياغة بنيتها الداخلية، إداريا وحركيا بنمط الشورى والديمقراطية عبر توسيع المشاركة في الرأي وصياغة الموقف والقرار السياسي والحركي، واعتماد نظام الترشيح والانتخابات والأخذ بأكثرية الآراء في اجتماعات ومؤتمرات موسعة الحضور.[40]

تقوم الدولة في الإسلام على أفضل ما في الديمقراطية من مبادئ، بيد أنها ليست نسخة من الدولة الديمقراطية الغربية، إنها توافق الديمقراطية الغربية في ضرورة اختيار الحاكم من قبل الشعب، إذ لا يجوز أن يفرض عليها رغما عنها، وتوافقها في أنه مسؤول أمام ممثليها من أهل الشورى ولهم حق عزله، وتزيد عليها أنها تجعل لكل فرد في الأمة أن ينصح للحاكم ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، أما الديمقراطية الغربية فلا تحكمها أصول تقيدها ولا قيم تضبط سيرها، فتستطيع باسم الشعب أن تلغي الفضائل وأن تقرر الرذائل وأن تقنن المظالم، وأن تحلل الحرام، وأن تحرم الحلال.[41]

يميل الإسلاميون إلى القول بتشابه معطيات الحقوق السياسية في نظام الشورى بتلك المتقررة في النظام الديمقراطي الحديث، وفي أساس تلك الحقوق الحق في المعارضة بحسبانه حقا مكفولا للأقلية وضمانة لرعاية مصالحها أمام الأغلبية الحاكمة.[42]

-2علاقة التصادم والرفض بين الشورى والديمقراطية:

لا خلاف في الكتابات الإسلامية في أن الديمقراطية مصطلح ومفهوم غربي، ارتبط بنشأة المجتمع الأوروبي وتطوره التاريخي، ولا ينفصل هذا المفهوم من حيث النشأة عن فلسفة الفكر الأوروبي ومذهبه الاجتماعي والسياسي.[43]

من هنا كانت حساسية الفكر الإسلامي في التعامل مع مصطلح الديمقراطية، ومع باقي المصطلحات الأخرى الوافدة علينا من الغرب، ولهذا يرى السيد محمد حسن الأمين أن الاتجاه الغالب على الاتجاهات الإسلامية في الموقف من الديمقراطية يقوم على اعتبارها مصطلحا غربيا، والموقف منه مشتق من العلاقة التصادمية بين الإسلام والغرب، ويشدد الإسلاميون على اعتبارها صيغ الحياة الغربية جميعها مؤسسة على ثقافة ووجهة نظر في الكون والحياة والمجتمع، تتناقض مع الإسلام وثقافته ووجهة نظر تصوره الشاملة. ويذهب الإسلاميون أيضا إلى أن سعي الغرب وراء تعميم نموذجه الثقافي والحضاري والسياسي، هو جزء لا يتجزأ من مشروع هيمنته على شعوب العالم وعلى المسلمين بشكل خاص.[44]

وعلى الرغم من تعدد المواقف حول الديمقراطية وتنوع الاتجاهات في المرونة والاعتدال في التعامل مع ثقافة الآخر، إلا أن إشكالية الديمقراطية والشورى في الفكر الواقع الإسلاميين لم تحل أبدا، بل على العكس أثبتت تجارب وصول الإسلاميين إلى الحكم استحالة التوفيق بين الشورى والديمقراطية، ولهذا فإن من أهم نقاط التناقض التي تؤدي إلى رفض الديمقراطية، تكمن في أولوية أفكار التوحيد والوحدة في الإسلام، وما تعنيه فكرة التوحيد من العبودية لله وحده، وتحتل وحدة الأمة الإسلامية أولوية عليا، ما يسمح بالتضحية بحريات فردية وجماعية، لأنها لا تخلو من احتمالات تفتيت الأمة وتشتيتها.[45]

إن انتقاد ومعاداة الديمقراطية باعتبارها مناقضة للشريعة الإسلامية ومنظومة تستند إلى العلمانية، هو أن المنظومة الديمقراطية على اختلاف صورها تقوم على إسناد حق السيادة إلى غير الله، وهذه المنظومة منبعثة من العقيدة العلمانية التي ترى أن الناس أحرار في إصدار التشريعات التي يرونها تناسب عقولهم ومعطيات حياتهم، وقد أفرزت العلمانية في الدول قانونا أوجب سلوك هذا الطريق، فالشق السياسي من العقيدة العلمانية يفرض اعتقاد سلوك المنهج الديمقراطي الذي يرى إسناد حق السيادة إلى الشعب، فأركان الحكم الديمقراطي هي نفس أركان الحكم الشرعي أي الحاكم والمحكوم عليه والمحكوم فيه، ونفس الحكم والحاكم هو السلطة التي فوضها إلى الشعب، فحين يصدر قانون عن البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب، فإنه يكتسب قوته بكونه صادرا من السيد الحاكم، فهو حكم شعبي برلماني ديمقراطي علماني، أي هو في دين الله تعالى حكم شركي.[46]

ويعلل الكاتب علي حيدر إبراهيم رفض الإسلاميين الأسس الفلسفية للديمقراطية، بأن

مفهوم الحرية لدى الأوروبيين تبلور في عصر التنوير، وهو يشتمل على عنصرين مخالفين للإسلام: أولا خلفيته اللائكية العلمانية، وبالتالي رفضه التصورَ الديني للحياة وأن يكون هناك تدخل إلهي في حياة البشر، سواء على المستوى الفردي أم الاجتماعي، والعنصر الثاني المرفوض، أن يكون الإنسان هو مصدر كل سلطة وكل تشريع وكل مبدإ أخلاقي، وبالتالي أن يكون القانون الوحيد الذي يخضع له الإنسان هو قانون الطبيعة، فالإنسان ضمن هذا التصور مالك لنفسه، وهو المسؤول عن ذاته، فله أن يتصرف في ذاته جسما وعقلا وسلوكا بالطريقة التي يريد، بعيدا عن أي قيد أخلاقي واجتماعي أو سياسي.[47]

إن ما يفسر اتجاهات الرفض المطلق التي ظهرت في ساحة الفكر الإسلامي تجاه الديمقراطية، لكونها تمثل كما يقول الدكتور محمد مبارك، نظاما سياسيا واقترنت بأفكار ومفاهيم عن الإنسان والمجتمع، وانبثقت عن فلسفة لا يقبلها الإسلام، وقد تتعارض مع فلسفته ونظرته في كثير من نقاطها، فالديمقراطية مبنية على فكرة أساسية هي أن الفرد هو الأصل في الدولة، وهي إنما خلقت لمصلحته وله حرية مطلقة في تصرفاته سواء في فعاليته الاقتصادية أم الخلقية أم الفكرية، والدولة مهمتها مقصورة على تنسيق حريات الأفراد حتى لا تتصادم، إن هذه الفلسفة تختلف عن نظرية الإسلام اختلافا كبيرا، فهي تؤدي إلى المساواة بين الإيمان والإلحاد في مجال الفكر، وبين الإباحية والتقييد في مجال السلوك الخلقي، وبين الرأسمالية المترفة الطاغية والتقييد لمصلحة الجماعة، والإسلام لا يقبل التسوية بين هذه الاتجاهات.[48]

رغم كل الكتابات العربية والإسلامية عند مفكري الحركات الإسلامية، إلا أن هناك كتابات غربية تدعو إلى عدم توافق الإسلام مع قيم الديمقراطية، بحيث ترى جوديث ميللر توظيف توجه غير ديمقراطي واستبعادي تجاه العالم الإسلامي، إذ إن الإسلام لا يتناسب مع قيم الديمقراطية، يعني كل هذا أن على صانعي القرار في الغرب ألا يؤيدوا الانتخابات الديمقراطية في العالم الإسلامي، لأنها ستوصل أصوليين متشددين إلى السلطة، وهي ترى أنه بغض النظر عن التزام الحركات الإسلامية بمفهوم الديمقراطية، فإن كل الأصوليين يرفضونها، ويرى كذلك في نفس السياق مارتن كرايمر الذي يقول بأن الحركات الإسلامية لا يمكن أن تكون ديمقراطية، وكذلك رأي برنارد لويس الذي يقول إنه لا يمكن الجمع بين الإسلام والديمقراطية والليبرالية.[49]

الخاتمة:

تعتبر الشورى والديمقراطية من بين المفاهيم الأساسية والجوهرية التي تناولها الفكر الإسلامي المعاصر، رغم الاختلافات والفوارق الموجودة بين الشورى والديمقراطية، إلا أن هناك قواسم مشتركة وعلاقة توافق وقبول بين المفهومين، فمن جهة يكاد المفكرون والكتاب الإسلاميون يجمعون على اختلاف مضمون الديمقراطية وفلسفتها مع مفهوم الشورى في الإسلام، مع اختلاف درجات التوفيق والرفض، فالديمقراطية كمصطلح أو كمذهب وفلسفة تعتبر لدى الكثير أنها جزء من مشروع الهيمنة الحضارية الغربية، لذلك ترفض باعتبارها من صميم هذا المشروع الذي يمارس القهر ومازال يسعى بوسائل جديدة إلى السيطرة

وتكريس تبعية العرب والمسلمين، وباعتبار كذلك الديمقراطية مناقضة للشريعة الإسلامية ومنظومة تستند إلى العلمانية، أما من جهة أخرى أصبح التحول في الموقف من الرفض إلى القبول والتوافق بين المفهومين لأنه لا يوجد ما تتنافى فيه الديمقراطية مع الشورى في الإسلام، ويتصل هذا الموقف ما أقدمت عليه بعض الحركات الإسلامية التي أعطت الديمقراطية والحريات العامة، وقضايا حقوق الإنسان، وحق المشاركة السياسية، والاعتراف بالتعددية السياسية وحق الاختلاف والفصل بين السلطات في الدولة، وتداول السلطة بشكل سلمي، أولوية أساسية في مشروعها السياسي.

الهوامش:

1 عبد القادررزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، ط.1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص.19.

2 محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية**، 2002، ص.179.

3 محمد نصر مهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية، ط.1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع**، ص.222.

4 أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، **مجلة المفكر**، ع.5، ص.322.

5 إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص، 17-18.

6 المرجع نفسه، ص ص، 14-15.

7 خالد محمد صافي، أيمن طلال يوسف، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة مفاهيمية، **مجلة جامعة الأقصى**، ع.1، يناير 2009، ص.100.

8 ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.16.

9 خالد محمد صافي، أيمن طلال يوسف، المرجع السابق، ص ص.101-102.

10 إبراهيم خضر، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، ط.1، القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص.21.

11 عدنان عويد، **الديمقراطية بين الفكر والممارسة: الوطن العربي أنموذجا**، دمشق: التلوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص.10.

12 حسن عقيل أبو غزلة، **الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (إشكالية العلاقة)**، ط.1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص.184.

13 خالد محمد صافي، أيمن طلال يوسف، المرجع السابق، ص.102.

14 محمد حمد القطاطشة، جدلية الشورى والديمقراطية: دراسة في المفهوم، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، ع.2، دمشق، 2004، ص.275.

15 حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص.184.

16 منير حميد البياتي، **النظم الإسلامية**، ط.1، الأردن: دار وائل للنشر، 2006، ص.264.

17 علي حيدر إبراهيم، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص.265-266.

18 منير حميد البياتي، المرجع السابق، ص ص.265-266.

19 علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق، ص.154.

20 المرجع نفسه، ص.155.

21 عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص.172-173.

22 منير حميد البياتي، المرجع السابق، ص ص.267-268.

23 عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.177.

24 منير حميد البياتي، المرجع السابق، ص.263.

25 علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق، ص ص.268-269.

26 حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص.184.

27 منير حميد البياتي، المرجع السابق، ص ص.266-267.

28 عبد المنعم الحنفي، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، ط.2، مكتبة مدبولي: 1999، ص.44.

29 حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص.185.

30 راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص.109.

31 محمد محفوظ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية**، ط.1، دار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002، ص ص.59-60.

32 المرجع نفسه، ص.17.

33 المرجع نفسه، ص.18.

34 إبراهيم أعراب، الإسلام السياسي والحداثة، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2000، ص ص.101-102.

35 عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.178.

36 المرجع نفسه، ص.181.

37 إبراهيم أعراب، المرجع السابق، ص ص.104-105.

38 علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق، ص.144.

39 حسن عقيل أبو غزلة، المرجع السابق، ص.167.

40 المرجع نفسه، ص.167.

41 داود الباز، **النظم السياسية الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص ص.233-234.

42 عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.184.

43 زكي الميلاد، **الفكر الإسلامي: قراءات ومراجعات**، ط.1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث

والنشر، 2012، ص.60.

44 المرجع نفسه، ص ص.60-61.

45 علي حيدرإبراهيم، المرجع السابق، ص.149.

46 محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات**، ط.1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص.264.

47 علي حيدرإبراهيم، المرجع السابق، ص.151.

48 زكي الميلاد، المرجع السابق، ص ص.64-65.

49 أحمد الموصللي، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، ط.1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص.115.

العلاقات الدولية والعفو: طريق آخر للسلم والاستقرار الدولي[1]

صويلح مولود

طالب دكتوراه

جامعة الجزائر3- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من الوهلة الأولى، قد يبدو مفهوم العفو متناقضا وبعيدا عن انشغالات الواقعية السياسية. وذلك بالنظر إلى المضامين والأبعاد الأخلاقية التي ينطوي عليها هذا المفهوم. غير أن الانفجار الذاكراتي والديناميكيات المعولمة له التي كانت في أصل الظهور القوي لقضية العفو، تسمح لنا وبشكل واضح، بالاقتراب من مسألة العفو اقترابا وسائليا بكل الخلفيات والحسابات المصلحية المتضمنة في الأدبيات الواقعية. وضعت مرحلة ما بعد الحرب الباردة موضوع العفو في متناول الواقعية السياسية من أجل استخدامات ممكنة ومتنوّعة.

وفق هذا المنظور، يمكننا أن نعتبر العفو كأداة سياسية ودبلوماسية تفتح آفاقا واسعة للتوظيف والاستعمال، سواء على مستوى السياسة الدولية أم لحاجات السياسة الداخلية. يعتبر Pierre Hazan أنه في إطار النظرة المستوحاة من التيار الواقعي في العلاقات الدولية، فإن طلب العفو يمثّل إحدى الطرق لمتابعة وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة بمجموعة معيّنة. ليخلص إلى القول: لذلك فإننّا نعرّف العفو في السياسة على أنه رسالة أو بلاغ، الذي من خلال الاعتراف بالجرائم الماضية والتعبير العلني عن التوبة، يهدف إلى تحويل إيجابي للعلاقة مع دولة أو مجموعة كانت ضحية تلك الجرائم[2].

غير أن إنجاز هذا التحويل الإيجابي للعلاقة بين خصمين قديمين؛ أي الكيفية التي من خلالها أو بواسطتها يمكن لخصمين قديمين أن يتحوّلا إلى شريكين حقيقيّين، يحتّم طرح تساؤلات[3] من قبيل:

تحت أي ظروف يكون هذا الفرد المتشبّع بتجربة القهر والاضطهاد وجميع أنواع القتل والتشريد، قابلا لتفهّم منطق وظروف وأسباب خصمه؟ أي درجة انفتاح المعتدى عليه على ما يطرحه المعتدي

من إمكانات للقبول بالعفو عن كل ما ارتكبه هذا المعتدي بالأمس؟ ما يجعل قضية التقمّص الوجداني في غاية الأهمية من منظور فعالية العفو في سياسات الدول.

كيف يمكن دائما لنفس هذا الفرد أن يعامل خصمه بالأمس كندّ له اليوم، ويقيم معه علاقات صداقة أو وفاق، و/أو أن يطوّر معه علاقة جديدة على قاعدة المصالح المشتركة من خلال توظيف واع وهادف لمسألة العفو؟

يسمح تناول مفهوم العفو من هذه الزوايا، بالإسهام في التفكير العام المتعلق بحل النزاعات بشكل عام، وطرق وكيفيات إتمام مسارات التطبيع الفعلي والدائم للعلاقات بين الدول.

*- **تعريف العفو:**

خلال الملتقيات التي نظّمها مركز وودستوك Woodstock التابع لجامعة جورج تاون بواشنطن حول العفو، تبنّى أهم المشاركين تعريفا مستوحى من الصياغة التي قدّمها دونالد شريفر Donald Shriver الذي اعتبر أن «العفو في السياسة هو فعل يرتكز في الوقت ذاته على الحقيقة الأخلاقية، على رفض الانتقام، على التقمّص الوجداني empathie وإرادة إصلاح علاقات منهكة». لقد كانت عبارات دونالد شريفر Donald Shriver بالضبط في كتاب An Ethic for Enemies هي «علاقة إنسانية منهكة». يفترض ترتيب كهذا، أن نعطى بظهورنا جماعيا للماضي في إطار مسعى لا يتجاهل ولا يعذر الإساءات الماضية، مسعى لا ينسى العدالة ولا يختصرها في البعد الانتقامي، مسعى يركّز على إنسانية العدو حتى عندما انهمك هذا العدو في تجريد ضحاياه من إنسانيتهم، مسعى يضع عدالة تكون مهمتها تأهيل المجموعة وحملها إلى أعلى، بدلا من عدالة موجّهة إلى هدم المجموعة[4].

غير أنه وبالرغم من أهمية وقيمة هذا التعريف، فإنه بإمكاننا الإشارة إلى مفاهيم ومعان أخرى للعفو، تمت صياغتها كمسار اجتماعي وسياسي، لها من القوة التفسيرية للكثير من حالات الدراسة، ما يجعلها تتداخل وتتقاطع مع مفهوم العفو. فمفاهيم مثل «التوبة Repentance»، «الاعتراف Reconnaissance»، «الثقة Confiance»، «طلب الاعتذار»، «سقوط الجريمة بالتقادم»، «النسيان»، «الرحمة»، «العفو العام»... يمكنها أن تبرز بقوة وتجد لنفسها مكانا في إطار الأدبيات الخاصة بالعفو.

غير أن أبرز المشاركين في ملتقيات وودستوك Woodstock قد اعتبروا أن التعريف المقدّم من قبل دونالد شريفر Donald Shriver يتناسب تماما مع الدراسة الخاصة بعيّنة واسعة من الحالات النزاعية[5]. فالقس ديسموند توتو Desmond Tutu حائز جائزة نوبل للسلام، عند حديثه عن البربرية العرقية التي ضربت بلاده، قال: «يجب الذهاب أبعد من العدالة، يجب الوصول إلى العفو، لأنه من دون العفو لا يوجد مستقبل».

وإذا كانت العلاقات في السياسة محدّدة أساسا بعلاقات قوة، فإن التوبة وطلب العفو والتقدم بالاعتذار تكسر منطق المواجهة هذا. فالتوبة تأتي وتحدث تغييرا على مستوى العبارات التي تستخدم في المناقشات بين الأطراف المعنية، وإعادة تركيب هذه العلاقة، هي التي تحدث بالذات فوائد [...] هكذا فإن إثارة الماضي والإشارة إليه، تجعل من التوبة تتّجه نحو المستقبل في إطار تحوّل العلاقة[6].

إذن، نلاحظ أن مفاهيم مثل العفو، الاعتذار، التوبة، الاعتراف؛ تستهدف هدفا في غاية الوضوح

وهو التسبّب في إطلاق ديناميكيات تقارب ومصالحة من خلال إنتاج تطبيع حقيقي في علاقة الأطراف المعنية بهذه الديناميكيات، وبالتالي الحصول على فوائد سياسية ملموسة. لذلك من الخطإ الاعتقاد بأن العفو وطلب الاعتذار هي أفعال وسلوكات تتجّه نحو الماضي ويجب إبقاؤها سجينة الفضاء الديني والأخلاقي.

و بالرغم من هذه النظرة التفاؤلية بخصوص قدرة العفو وفعاليته في إحداث ديناميكيات تقارب على المستويين الوطني والدولي، إلاّ أننا يمكن أن نفهم بعض المواقف التي تتخوّف من فكرة أن يتحوّل العفو إلى آلية وظيفتها النهائية إضفاء النبل على السياسات الحكومية التي تتبنّاه كمخرج من النزاعات التي تعرفها أو تكون قد عرفتها.

لذلك، يعتبر بعض المتخصّصين في التحوّل الديمقراطي Les Transitologues، أن السياسات التي يتم اعتمادها ما هي إلا مؤشّر بسيط لعلاقات القوة والبراهين القانونية أو الأخلاقية التي تصاحب عملية تطبيق هذه السياسات بشكل بعدي؛ التي تهدف في الأخير إلى شرعنة الاتفاق المبرم. بالنسبة إلى المختصّين في القانون الدولي. وبالرغم من أنهم ينطلقون من موقف معاكس، إلا أنهم لا يقولون ما يخالف ما سبق: عندما يفترض العفو الممارسة الكاملة «لحق الضحية»، فإن اللجوء إلى العفو العام واعتماده يقع ضمن ممارسة سياسة اللاعقاب وحكم الدولة على نفسها[7].

بعض الضحايا كذلك، يرفضون أن يكونوا صورة رمزية للعفو La Figure du Pardon بشكل عام، لأنهم يعتبرون أنها تقع في فضاء العلاقات الأخلاقية أو الدينية، وذلك باسم رفض الانحراف الأخلاقي للخطاب السياسي ورفض انتهاك وخرق الحدود الفاصلة بين السياسي والقانوني والأخلاقي. فحسب رأي الضحايا، تكون الحكومات قد استبدلت المصالحة الأصيلة بمصالحة مغلوطة وتسوية مع «الجلادين» على حساب احترام كرامة وحقوق الضحايا [...] وذلك حسب تعبير رئيسة أمّهات ساحة ماي[8]: ليس من الشرف ولا من الأخلاق اعتبار مجرم أنه نفيس جدّا بالنسبة إلى العدالة، لا لشيء إلاّ لأنه كان متعاونا فقط وأنه يؤكّد توبته. محاكمات وعقاب لكل المسؤولين، المنفّذين والمتواطئين! لا للنسيان لا للعفو! السجن لكل مرتكبي المذابح!

مما سبق، نلاحظ وجود توجّهات حقيقية، سواء بين الأوساط الأكاديمية أم الضحايا أنفسهم، للتعبير عن مخاوف وتسجيل تحفّظات حقيقية حول فكرة العفو في السياسة وصلت إلى حدّ خلق تساو بين العفو، سواء تم طلبه أم تمت الموافقة عليه من جهة، والجبن والضعف من جهة ثانية. وهذا بحد ذاته يفرض علينا توخّي الكثير من الحذر والحيطة عند تناول موضوع كهذا من وجهة نظر السياسات الوطنية والدولية على حد سواء.

العفو ودبلوماسيات التوبة Les Diplomaties de la Repentance: من أجل إبراز وتسليط الضوء على مفهوم دبلوماسيات التوبة، سنحاول الارتكاز على دراسة حالة نعتبرها نموذجية، هي ردود الفعل التي أفرزها قانون 23 فبراير 2005 الممجّد للكولونيالية.

فمن الجانب الفرنسي، وبعد التنبيهات التي تلقّاها وزير الخارجية فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy عن الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا القانون على مسار التقارب في العلاقات الثنائية الجزائرية-الفرنسية، الذي تم البدء فيه منذ ثمانية عشر شهرا، حاول هذا الوزير تحييد وإطفاء فتيل الجدل من خلال الإعلان عن تعيين «لجنة مختلطة

من المؤرّخين الفرنسيّين والجزائريّين حيث يكون بإمكانها الاجتماع والعمل معا وبشكل مستقل»[9]. كما أنه عمل على التأكيد بنفس المناسبة على أنه: «لم يكن هناك أبدا تاريخ رسمي في فرنسا، ولن يكون أبدا»[10].

في خطوة مكمّلة لهذا التصريح ذي الأبعاد الدبلوماسية الواضحة، قام سفير فرنسا بالجزائر وبموافقة قصر الإليزيه L'Elysée والكي دورسيه Quai d'Orsay، بإلقاء خطاب مهدّئ على درجة عالية من الإشارات والرمزية الدبلوماسية، وذلك بمناسبة التوقيع بين جامعة فرحات عباس بسطيف وجامعة كليرمون فيرون Clermont Ferrand على اتفاقية شراكة بتاريخ 27 فيفري 2005؛ أي ثلاثة أيام بعد التصويت على القانون الممجّد للكولونيالية. كان الخطاب مناسبة للإشارة صراحة إلى «المجازر Massacres» و«التراجيديا التي لا تغتفر»، التي تم ارتكابها في 8 ماي 1945، والدعوة إلى «المعرفة الواضحة للماضي والذاكرات المتنوّعة»[11]. بضعة أشهر بعد ذلك، وخلال زيارته إلى مدغشقر، اعترف الرئيس شيراك بأن القمع العنيف سنة 1947 لم يكن «مبرّرا»[12]. تشير سرعة ردود الفعل الرسمية الفرنسية على مستوى وزارة الخارجية والسفارة الفرنسية بالجزائر، إلى المخاوف الجدّية من قدرة هذا القانون على التسبّب في أزمة دبلوماسية عميقة بين البلدين قد تنتهي بدفن الآمال التي ولّدها «إعلان الجزائر La Déclaration d'Alger» بخصوص إبرام اتفاقية الصداقة الجزائرية-الفرنسية.

من الجانب الجزائري، لم تؤدّ هذه الحركة والإشارات الدبلوماسية الاستباقية من طرف فرنسا إلى تهدئة ردود الفعل الجزائرية وإيقافها. بتاريخ 2 جوان 2005، ندّد حزب جبهة التحرير الوطني من خلال بيان صادر عن الحزب بنص قانوني «يكرّس نظرة رجعية إلى التاريخ»، والإشارة إلى أن الامتناع عن إلغائه، يمكن أن «يضع محل تساؤل المسار الذي تم البدء فيه منذ مدة من طرف الرئيسين بوتفليقة وشيراك، الخاص بإعادة تأسيس العلاقات بين فرنسا والجزائر».

أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وفي رد فعله على هذا القانون بتاريخ 29 جوان 2005، فلم يتردد في استعمال ألفاظ قوية وعنيفة، معتبرا أن قانون 23 فبراير يمثّل « ضلالا وعمى ذهنيا/ عقليا يلامس المراجعاتية Révisionnisme والإنكار Négationnisme «. أما البرلمان الجزائري وبتاريخ 7 جويلية 2005، فقد وصف التصويت على هذا القانون بأنه « سابقة خطيرة «.

يضاف إلى كل هذه المواقف الرسمية المستهجنة والمندّدة بالقرار، كل تلك المواقف التي عبّرت عنها منظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين المعنيّين بالعلاقات الجزائرية-الفرنسية في البلدين، من مؤرّخين وأقدام سوداء وحركى وقدامى المحاربين من الجانب الفرنسي، ومنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء والجمعيات المهتمة بحماية ذاكرة حرب التحرير الجزائرية من الجانب الجزائري.

في إطار هذا الجوّ المشحون برزت مطالب التوبة وتقديم الاعتذار من كل التيار المناهض للكولونيالية. وعلى النقيض من ذلك، برز تيار مراجعاتي قوي في فرنسا يندّد ويرفض هذا الانبطاح الرسمي الفرنسي ويرفض فكرة التوبة من أساسها. إنها حرب الذاكرات الجزائرية؛ إنها استمرار الصراعات المسلّحة على الميدان السياسي بوسائل أخرى. كان من أولى ضحايا هذه الحرب الذاكراتية، تأجيل التوقيع على «اتفاقية الصداقة الجزائرية-الفرنسية « التي تضمّنها « إعلان الجزائر

«، ليعرف مسار إعادة بعث العلاقات الثنائية توقّفا عنيفا ويتأكّد انسداد الوضع بوصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية سنة 2007 ومواقفه العدائية تجاه كل المطالب الذاكراتية وعلى رأسها مطلب التوبة والاعتذار. فهو الرئيس الذي كان يملك نظرة تشاؤمية وسلبية بخصوص مفهوم العفو والاعتذار.

فمن خلال التعبير عن رأيه مع وسائل إعلام جزائرية، صرّح ساركوزي قائلا: « لا تنتظر الأجيال الشابة [الجزائرية والفرنسية] من قادتها التوقّف والكفّ عن الاهتمام بمختلف القضايا والقيام بمعاقبة أو جلد الذات من خلال ضرب العلاقة الثنائية بسبب أخطاء الماضي، لأنه وفقا لهذه المحاسبة سيكون هناك الكثير مما يمكن قوله من الجانبين [...] «، « مضيفا: « إذن أنا مع فكرة الاعتراف بالأحداث، وليس مع التوبة التي هي مفهوم ديني ليس له مكانه في علاقات الدول مع بعضها البعض «[13].

يبرز انفجار الذاكرات الجزائرية في تعقّدها الكامل من خلال ملاحظة خط انكسار مزدوج. الخط الأول، يفصل بين دولتين حيث تكون توظيفات التاريخ والذاكرة مختلفة بقوة: فاستراتيجيات كتابة التاريخ الرسمي والمواقف في رأس هرم الدولة تشهد على استحالة الحوار. الخط الثاني، وفي الوقت الذي تواصل فيه الدولة الجزائرية مطالبة فرنسا بتوبة علنية ورسمية ومن جانب واحد[14]، كان الرئيس الفرنسي يقدّم اعترافا لجنود شمال إفريقيا من خلال التأكيد على أن: « أربعين سنة بعد نهاية حرب الجزائر، بعد هذه التمزّقات المرعبة التي خلّفت انفصال دول شمال إفريقيا عن فرنسا، يجب على جمهوريتنا أن تتحمّل الواجب المتعلّق بالذاكرة «[15]. واجب الذاكرة هذا كان الرئيس الجزائري قد استبق الدعوة إلى احترامه وأدائه، وهو ما عبّر عنه بوضوح الرئيس بوتفليقة في إطار دبلوماسية التوبة، بمناسبة إلقاء خطابه أمام الجمعية الفرنسية بتاريخ 14 جوان 2000[16]. ذكّر الرئيس بوتفليقة في هذا الخطاب « بالدين الأخلاقي الثقيل « الذي تتحمّله القوى الكولونيالية القديمة، مشيرا إلى « الدين غير القابل للسقوط بالتقادم « الذي يقع على فرنسا تجاه الجزائر.

وفقا للرؤية السابقة، جاء النقاش حول هذا القانون وتداعياته، ليضاف إلى مجموعة الأزمات الثنائية التي ميّزت وصاحبت نشأة « دبلوماسيات التوبة[17] Les Diplomaties de Repentance «: عملت هذه الأخيرة على إعادة ترميز أو تشفير العلاقات الثنائية شمال-جنوب، وفقا لمفاهيم ذاكراتية على شكل مطالب متناقضة « للاعتراف « بالأخطاء التاريخية. بشكل ما، تعتبر دبلوماسيات التوبة سلاح الضعيف الذي يستعمله لممارسة الدبلوماسية الناعمة أو دبلوماسية النفوذ[18]. لذلك فعالم اليوم هو عالم يشكّل فيه الاعتذار وطلب العفو أحد نبضات الاعتماد المتبادل الخاص بالعولمة، وهو أحد الطرق الخاصة بالاتصال العالمي الواسع[19].

برزت وانفجرت مطالب التوبة وهذا النمط الدبلوماسي المتميّز، في ظرف تاريخي خاص من تاريخ العلاقات الدولية؛ لعل من أهم ميزات هذا الظرف هو عولمة المطالب الذاكراتية.

تقع الظاهرة الذاكراتية مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، على مستويات واسعة وتغطّي جوانب شاسعة من العالم. فهي لا تقتصر أو تختزل في العالم الغربي الذي جعل من الهولوكوست مرجعيته الأساسية في كل الديناميكيات الذاكراتية، ومحورا يمكّن الكثير من التحرّك بهدف الإشهار لمطالبه الذاكراتية؛ بل هي ظاهرة تمسّ القارة الإفريقية مثلما تمسّ

أمريكا الجنوبية وآسيا، إذ لا يوجد أي فضاء يفلت للتفاعلات الذاكراتية، وانعكاساتها على الممارسة السياسية في بعدها الدبلوماسي سواء تعلّق الأمر بالفاعلين أم الوظائف.

إنها حركية تمتد من أمريكا اللاتينية إلى أقصى حدود الشرق الأدنى مرورا بإفريقيا، موطن كل الإشكالات الذاكراتية سواء في بعدها العبودي أم الكولونيالي. هي نفسها حركة مصطفة ومنحازة لكوكبة « دبلوماسيات التوبة Les Diplomaties de la Repentance « و» سياسات العفو Les Politiques de Pardon « التي تشمل مواضيع ذاكراتية إلى حد الآن في عالم العلاقات الدولية[20].

كما أن المسار الذاكراتي على المستوى الدولي، لا يرتبط فقط بذكرى مجموعة من الأحداث القريبة ولو كانت على درجة عالية من الاستثنائية، مثلما هي حال الهولوكوست كذلك. هي ظاهرة تمسّ كتابة الماضي القومي حتّى أصبح يشكّل رهانا كبيرا ومحوريا على مستويات إقليمية[21] ودولية[22]. وعليه ومن مكان إلى آخر، أصبح بالإمكان رصد هذا التوظيف المشترك للوثائق والشهادات و» الأدلّة « التاريخية [...] المتضمنة في الذاكرة من أجل الإجابة عن الانشغالات المعاصرة لمجموعات الأفراد المعنيّين[23].

تعتبر طبيعة وشكل النظام الدولي عوامل محدّدة. بالفعل، فعالم ما بعد الحرب الباردة هو ميدان يشجّع بشكل خاص نشأة مطلب الاعتذار والتعويض والتوبة[24]. لقد حرّر سقوط جدار برلين عدد كبير من المبادرات المعرقلة لأسرار الدولة. ووجد المؤرّخون أنفسهم في وضع جيّد لأداء عملهم الأرشيفي وأصبح بإمكانهم الوصول إلى وثائق غير مسبوقة. في هذا الصدد يمكن استعادة وتوظيف العبارة الشهيرة لجاك دريدا الذي اعتبر أن « العالم قد أصيب بألم الأرشيف «[25]. [...] وعليه بدأت الدراسات التاريخية بالدخول في مرحلة جديدة ليتحوّل المؤرّخ إلى محقّق L'historien-Détective يحاصر ويطوّق أخطاء وجرائم الدولة. ففي بعض الحالات، يشكّل مطلب الاعتذار إحدى النتائج المترتبة على إثبات جريمة ومسؤولية مؤسسة دولاتية أو مجموعة اقتصادية[26] كبيرة[27].

وسواء آثرنا الذكريات الملحّة والملازمة للنازية، الحروب الكلامية حول الاحتلال الياباني، الذاكرة الطويلة للعبودية [وحتّى للكولونيالية]، إرث الديكتاتوريات العسكرية أو آثار المذابح الجماعية الكبرى؛ لا يمكننا إلا أن يتملّكنا الوعي بوجود نفس الحركة العالمية الهادفة إلى إعادة تفعيل الماضي، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، التشابهات بين مطالب الرأي العام والسياسات المعتمدة من أجل إعطاء مكانة « عادلة وصحيحة « للتاريخ والذاكرة في أماكن جدّ مختلفة من سطح الأرض[28].

لا يوجد مكان في العالم حيث نطق الماضي كلمته الأخيرة، والذاكرة باعتبارها أعلى درجاته إلى حد ما، تتحادث معه في كل أصقاع الأرض ومن خلال لغة واحدة. لغة الذاكرة هذه تشير إلى وجود إدراكات مشتركة للعالم وتاريخه، وذلك بغض النظر عن حدود الدول والمجموعات الإنسانية المشكّلة. إنها لغة تمتلك مجموعا مفاهيميا خاصا بها وتعبيراتها اللغوية: من « المصالحة» إلى « الدين « مرورا « بالتوبة « و» التعويض «؛ علامات الوقف الخاصة بها تتمثّل في الأحداث، التواريخ والرموز التاريخية المشتركة؛ قواعدها اللغوية [...] تتراوح بين النوستالجيا والمراجعاتية، التألّم وتقمّص ثوب الضحية [...] هكذا فإننا نشهد بفعل انفجار وسائل الاتّصال، محاولات « لهندسة الذاكرة Ingénierie de la mémoire « وهي محاولات تتطوّر على مستويات

فوق قومية وتشهد على نمو شديد « لسوق « عالمي للذاكرة[29].

فالكاتب النيجيري المتحصل على جائزة نوبل للآداب وول سويونكا Wole Soyinka أشار سنة 1998 إلى هذه الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، حيث يعتبر أنه مع اقتراب الألفية الجديدة، « يبدو أن العالم قد أصيب بولع وجنون من الاعتذارات «. [...] ومن خلال التساؤل عن هذا التسارع في ظواهر التوبة والاعتذار وتأنيب الضمير الذي أخذ شكلا علانيا خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، يشير جاك دريدا Jacques Derrida إلى المظهر المثير بشكل خاص الذي وصل إلى درجة أنه أخذ « في الغالب ملامح هياج كبير[...] هل نجرأ على القول إنه هياج جنوني؟ «. ثم يضيف قائلا إن « المشهد الكبير للتوبة « يخضع « لتوجّه جيّد « ولو أن « الأشباح، الطقوس الآلية، النفاق، الحسابات، التقليد والتصنّع المضحك تكون كلّها في الغالب حاضرة وتوجّه الدعوة إلى نفسها بشكل متطفّل لهذا الاحتفال الخاص بالذنب «[30].

في الولايات المتّحدة الأمريكية يطالب مجموعة من المؤرّخين « بلجنة للحقيقة Une Commission de Vérité « فيما يخص الجرائم التي ارتكبها قادتهم في فييتنام أو أمريكا اللاتينية، ووصل الحد بالرئيس باراك أوباما خلال زيارته الأخيرة إلى اليابان، المشاركة لأول مرة من طرف رئيس أمريكي في الاحتفالات اليابانية المخلّدة لأرواح ضحايا التفجير النووي في هيروشيما لسنة 2016؛ في اليابان فإن أعمال « المؤرّخين الجدد « مثل أوزامو واتانابي Osamu Watanabe أو يوتاكا أوشيدا Yutaka Oshida تضع محل تساؤل وبشكل خطير موقف الإمبراطور هيرو هيتو Hiro-Hito في قرار غزو الصين أو الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية؛ تبقى ألمانيا مهووسة بماضيها النازي والستاليني واليساري (من خلال التشكيك في بعض اليساريّين القدامى الذين أصبحوا وزراء)، الشيلي تعايش عودة شبح سنوات ديكتاتورية بينوشي Pinochet السوداء؛ في إسرائيل يهاجم « مؤرّخون جدد «، مثل توم سيغيف Tom Séguev أو آفي شلاييم Avi Shlaim، الأساطير المؤسّسة للمجتمع الإسرائيلي.

كيف يمكن أن نقرأ التاريخ المحوري الذي تمثّله سنة 1945؟ إنه سؤال ملّح طرحته بقوة كل النخب في أوروبا غداة نهاية الحرب الباردة. بالنسبة إلى مجمل دول أوروبا الشرقية فهو يشير إلى تاريخ الدخول في فترة الهيمنة والسيطرة الشيوعية، وقد عبّرت عن هذا الاتّجاه أحد علماء التاريخ في بولونيا عندما قالت فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي « لنذهب إلى أوروبا، لكن مع موتانا «. بينما في الغرب فهو يشير إلى نهاية النازية والتخلّص إلى الأبد من كوابيسها وهواجسها وماضيها الفظيع.

من أجل التناغم والتجانس مع هذه الديناميكية التي تخترق عمق العلاقات الدولية، اتّخذت الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات الملموسة، مكرّسة بذلك بروز خطابات التوبة كمبدإ للعمل الدبلوماسي العام على مستوى الأطر متعددة الأطراف. ويمكن إجماله في[31]:

- بداية العمل بمشروع « طريق العبيد La Route de l'Esclave « الذي يهدف إلى « خلق فضاء جماعي للتفكير والتحليل للأسباب العميقة للعبودية، كيفياتها وآثارها «؛
- اعتماد « يوم دولي للعبودية وإلغائها « بتاريخ 23 أوت من كل سنة؛

- إعلان الأمم المتحدة لسنة 2004، « سنة إحياء ذكرى الصراع ضد العبودية وإلغائها «؛

- انعقاد مؤتمر دوربان المناهض للعنصرية سنة 2001، الذي أكمل عملية تأسيس الشبكات الذاكراتية المناهضة للعبودية والمناهضة للكولونيالية، وبخاصة الشبكات الإفريقية من خلال إنشاء « مبادرة غوري[32] L'Initiative de Gorée «؛

- المسارات القضائية التي اتّخذتها التوبة[33] والتقدّم الذي تم إحرازه في هذا المجال، خصوصا مع غطاء الشرعية الذي وفّرته الأمم المتحدة للمطالب المتعلّقة بالاعتراف بالعبودية على أنها « خطأ « جماعي ارتكبته الدول الغربية والإصرار على ضرورة إحياء ذكراه[34]؛

- عملت الأمم المتحدة على التنظير والسعي بشكل منظّم من أجل ترقية الاعتذارت باعتبارها إحدى وسائل المصالحة. هكذا فإن المقرّر الخاص التابع للأمم المتّحدة حول التعويضات، السيّد ثيو فون بوفن Theo von Boven يشير إلى أن: « الاعتذارات بما فيها الاعتراف العلني بالأحداث والقبول بتحمّل المسؤولية «، وكذلك: « تنظيم الاحتفالات المخلّدة وإعادة الاحترام للضحايا « أنها تشكّل جزءا من المبادئ الأساسية للتعويض. تم تبنّي هذه» المبادئ الأساسية للتعويض « من طرف الجمعية العامة للأمم المتّحدة سنة 2005 بموجب القرار 147/60 بتاريخ 16 ديسمبر 2005، وأصبحت هذه المبادئ تمثّل ما يصطلح عليه بتعبير القانون الناعم Soft Law.[35]

- في إطار المحكمة الجنائية الدولية، تم تخصيص مكانة للتعويضات الاقتصادية الخاصة بالمظالم التي تعرّض لها ضحايا الجرائم الجماعية[36].

تعتبر مختلف أشكال العودة النقدية إلى الماضي الكولونيالي أحد السجلات المفضّلة لهذا النمط الدبلوماسي، مثلما تشهد على ذلك « الأزمة الإيفوارية «. فالقومية العنيفة الخاصة بالميليشيات التابعة للشباب القومي والخطاب بخصوص « الاستقلال الثاني « الذي حمله الرئيس لوران غباغبو Laurent Gbagbo هي أفكار تتجذّر فعليا وبشكل صريح في مطلب التوبة الفرنسية[37].

يقدّم لنا النموذج البلجيكي القائم على دبلوماسية التوبة، مثالا حيّا وواضحا عن الخلفيات البراغماتية التي تقف وراء المراجعات الجذرية والاعترافات الرسمية عن المسؤولية السياسية والأخلاقية للدولة البلجيكية في المذبحة الرواندية. ففي 07 أفريل 2000، قدّم السيّد قي فيروفشتات Guy Verhofstadt خطابا مميّزا بمناسبة الذكرى السادسة للمجزرة الرواندية. وفي خضّم تبنّيه واجب الذاكرة والعدالة، تحمّل علانية الوزير الأول مسؤولية الدولة البلجيكية واعتذر من الشعب الرواندي.

وثلاث سنوات قبل ذلك، كانت لجنة تحقيق برلمانية . وكان قي فيروفشتات Guy Verhofstadt محرّرا فيها . قد ندّدت بوضوح بالأخطاء والنقائص التي وقعت فيها الحكومة البلجيكية لحظة أحداث رواندا. إن مراجعة ضمير السلطة الكولونيالية القديمة لا يتوقف هنا فقط. ففي فيفري 2000، اتّخذت غرفة النوّاب البلجيكية قرارا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية مكلّفة بتحديد الظروف المحيطة بمقتل باتريس لومبا Patrice Lumumba، وكذا التورّط المحتمل لمسؤولين بلجيكيّين في هذا الاغتيال. بالنسبة إلى البرلمانيّين البلجيكيّين، فإنه من الضروري أن تكون « بروكسل قادرة على تناول

الماضي الخاص بها وبكل حرية، وأن تتحمّله وأن تقاضيه بالشكل الذي يسمح لنا [للبلجيكيّين] بأن نكون مرتاحي الضمير تجاه أنفسنا. وهذا مهم للصورة التي نقدّمها تجاه الخارج ولقدرتنا على التأثير مستقبلا في مسار الأشياء الخاصة بالسيادة الخارجية، وبالأخص الإفريقية «[38]. تبرز الكلمات الأخيرة الواردة في تقرير البرلمانيّين البلجيكيّين البعد البراغماتي الواضح جدّا والقناعة الراسخة بقدرة مصطلحات الاعتراف والتوبة المرتبطة بقوة بمفهوم طلب العفو، على تسهيل مسارات الدبلوماسية البلجيكية في إفريقيا وتزويدها بمصادر إضافية للقوة والنفوذ واكتساب الفعالية.

بالفعل، فإن الانعكاسات لهذا التوجّه الدبلوماسي قد برزت بسرعة. في 10 فيفري 2004، ألقى الرئيس جوزيف كابيلا Joseph Kabila خطابا وصف بأنه تاريخي أمام البرلمان البلجيكي. فهو أول رئيس لدولة الكونغو تتم دعوته إلى إلقاء خطاب في مجلس الشيوخ البلجيكي، وقد كان هذا الخطاب مناسبة للرئيس الكونغولي لإحداث مفاجأة من خلال إشادته بالبلجيكيّين الأوائل: « إن تاريخ جمهورية الكونغو الديموقراطية هو كذلك تاريخ البلجيكيّين وأعضاء البعثات الكنسية والموظّفين ورجال الأعمال الذين آمنوا في حلم الملك ليوبولد الثاني في إنشاء دولة تقع في وسط إفريقيا «[39].

لقد كان الرئيس الكونغولي منشغلا وحريصا على الإشادة بذاكرة هؤلاء الروّاد الأوائل. وأضاف الرئيس كابيلا أنّه إذا كان « على كل جيل واجب تحمّل أخطاء الماضي، حتّى وإن كان قادرا بطريقة ما على التأثير على المستقبل، فإن هذا الجيل لا يحدّده «[40]. يعكس هذا التصريح من طرف الرئيس الكونغولي تفاعلا إيجابيا وانفتاحا حقيقيا وتفهّما للديناميكية الذاكراتية الرسمية في بلجيكا تجاه مسؤولياتها الماضية[41]. إنه انفتاح من طرف الذات المدمّرة على الذات الكولونيالية المدمّرة في مشهد واضح من التقمّص الوجداني الذي عبّر عنه الرئيس الكونغولي.

وعلى كل، فهو يعبّر عن حيوية جديدة في العلاقات الثنائية البلجيكية-الكونغولية. إن مشاركة بلجيكا في المؤتمر العالمي المناهض للتمييز العنصري La Conférence Mondiale Contre le Racisme المنعقد بمدينة دوربان Durban بين 31 أوت و08 سبتمبر 2001؛ تعكس إرادة رسمية في الأخذ بعين الاعتبار كل نواحي ومستويات وأبعاد ماضيها[42].

من أجل إبراز عنصر التقمّص الوجداني والانفتاح على الآخر المعتدي، لنتمعّن في الكلمات الآتية التي نطق بها الرئيس التشيكي فاكلاف هافل Vâclav Havelأمام باب برندبورغ la porte de Brandebourg بتاريخ 2 جانفي 1990: « لا يهم كثيرا حجم الدولة الألمانية، بل ما يهم هو أن تكون ديمقراطية «. بالرغم من أن هذا التصريح قد خلق حرجا لدى بعض الأوساط الألمانية، فإن اللحظة التي تم اختيارها والسلطة التي يتمتع بها الرئيس هافل قد تغلّبت على الاعتبارات الأخرى[43]. نرى بوضوح أن الرئيس التشيكي يختصر بشكل عجيب وفي كلمات قلائل كل التاريخ النزاعي لألمانيا مع جيرانها الأوروبيّين: سبب النزاعات هو هذه الرغبة الألمانية في المكان بتعبير راتزل، والحل يكمن في دمقرطة ألمانيا.

يبدو أن التوقيع على « إعلان مشترك للمصالحة « سبع سنوات بعد ذلك، يرسّخ هذا الأمل القائم على غلق ملف الماضي وفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين[44]، على اعتبار أن قوة هذا الإعلان المشترك تكمن أولا في الإجماع الذي سمح بتبنّيه. فقد كان يفترض في هذا الإعلان أن يكون تكملة لاتفاقية حسن الجوار والتعاون الألمانية-التشيكوسلوفاكية

الموقّعة سنة 1992 (التي أصبحت ألمانية-تشيكية وألمانية-سلوفاكية سنة 1993) التي أهملت وسكتت عن خلافات الماضي، وبشكل خاص المسائل المرتبطة بتعويض الألمان الذين طردوا من منطقة السوديت Sudètes: عمل « الإعلان المشترك للمصالحة « على تحيين اتفاقية التطبيع مع الجمهورية الفدرالية الألمانية الموقّعة سنة 1973 ورسّخ العلاقات الثنائية في إطار أوروبي[45].

كان هذا الإعلان إجابة صريحة ومباشرة للخلافات التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية. من جهة مسألة السوديت Sudètes ومن جهة أخرى التعويضات[46] الخاصة بضحايا النازية من التشيكوسلوفاكيّين [47].

وفقا للمثال السابق الذي يعكس بقوة دبلوماسية التوبة التي قادتها ألمانيا، التي وصلت أعلى مراتبها بانحناء المستشار الألماني ويلي براندت اعتذارا طالبا العفو في العاصمة البولونية وارسو من كل ضحايا المحرقة اليهودية؛ هل يمكن فصل مسار تطبيع السياسة الخارجية الألمانية الذي كانت آخر مراحله قرار المحكمة الدستورية في كارلسروويه بالسماح للجيش الألماني بالتدخل عسكريا خارج ألمانيا، عن هذا الشكل الدبلوماسي القائم على التوبة الذي طبع التحرّك الألماني تجاه جيرانه في الشرق بطابع التوبة والاعتراف بالجرائم وطلب العفو والقبول بمبدإ التعويضات لكل ضحايا النازية؟ إن إعادة إحياء واعتماد مبدإ الاتّجاه نحو الشرق Ostpolitik بالنسبة إلى ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، يمر حتما عبر دبلوماسية توبة حقيقية وعلى درجة عالية من الرمزية باتّجاه كل هذا الشرق الأوروبي الذي ما زال يحمل جراح وآلام سياسات الرايخ الثالث.

ارتبط الانفجار العنيف للقوميات القاتلة في البلقان، بعودة قويّة وحاسمة للتاريخ والذاكرة الخاصة بكل المجموعات الدينية والإثنية هناك. فقد لاحظ أنطونيس لياكوس Antonis Liakos بروز موجة جديدة من القومية في اليونان خلال سنوات التسعينيات[48]. فإعلان استقلال مقدونيا قد اعتبر من الجانب اليوناني على أنه سرقة على اعتبار أن مقدونيا هو اسم مملكة الإسكندر الأكبر. وبالتالي فنحن في عمق التاريخ اليوناني. فردود الفعل تجاه الاختيار الذي وقع على تسمية الجمهورية الجديدة قد أنتج تعبئة كبيرة وبخاصة في شمال اليونان.

كل الفاعلين الذين كانوا طرفا في هذه التعبئة قد تحوّلوا إلى وسطاء جدد في السياسة مندّدين بهذا التزوير للتاريخ. وفي خضم ذلك، تم توظيف التاريخ واللغة وعلم الآثار بشكل واسع لتغذية هذه الحركة الاحتجاجية. كما أن لجوء الجمهورية المقدونية الجديدة إلى تبنّي واعتماد الكثير من الرموز التي يعتبرها اليونانيون إرثا قوميا (مثل رمز النجمة المقدونية أو الشمس المقدونية) قد دفع باليونان في الأخير إلى إعلان حصار اقتصادي ضد جمهورية مقدونيا الجديدة.

ومن خلال تشريحه لموجة القومية التي اجتاحت اليونان في تلك الفترة وانعدام أي استعداد لسماع صوت آخر غير صوت التاريخ، يخلص أنطونيس لياكوس Antonis Liakos إلى القول إن مواقف التاريخ أفصحت عن قدرة لكي تشكّل عاملا حاسما في آليات عمل السياسة.

مما سبق، يبدو واضحا أن عملية طلب العفو وتقديم الاعتذارات وقبولها المحتمل، شروط وحدود لحوار محتمل يراد تأسيسه أو إعادة بعثه أو ترسيخه. إنها وظيفة دبلوماسية خالصة لسلوك الاعتذار... يعمل الاعتذار على إجبار الدولة على

تقديم تبريرات يكون العالم شاهدا عليها. فاعتراف الدولة بضعفها قد يكون بحد ذاته ضعفا. تخضع الاعتذارات الدولية لنفس النظام الذي تخضع له السياسة الدولية، نظام تتفوّق فيه قواعد الردع ويشكّل فيه تراجع اليقظة عاملا قاتلا[49].

لقد أبرز الباحث أريل كولونوموس Ariel Colonomos بشكل رائع بعض مضامين المواجهة بين الطرف الذي يتقدّم بطلب العفو والطرف الذي يقدّم له هذا الطلب والمجتمع الدولي الشاهد على ذلك، حيث كتب:

«تشكّل هذه المواجهة كذلك برهانا على وجود وكذلك الحاجة إلى كتابة تاريخ كوسموسياسي Histoire Cosmopolitique يكون بعيدا عن النظرة المركزية الدولاتية التي تميّز في الغالب التأريخات السياسية. فالتاريخ الذي يوصف بالنقدي هو تاريخ ينفصل ويبتعد عن الدولة ويفكّك ويهدم الكتابة الرسمية للتاريخ. هذا التاريخ الكوسموسياسي هو مبادرة علمية تنطوي على انعكاسات سياسية عميقة. إنها تركّز على دور الأفراد في تاريخ عالمي خاص بالبشرية. يمكن للاعتذار أن يكون نقطة انطلاق هذا التحقيق التاريخي. كما يمكن للاعتذار أن يكون ثمرة ونقطة وصول لهذا التطوّر. [...] فالبشرية . باعتبارها مجموعا من الملاحظين الذين لا ينتمون إلى أي طرف . هي الضمانة لشرعية هذا الفعل. فإذا تم بلورة الاعتذارات، وإذا تم قبول الاعتذارات واعترف هذا الطرف الثالث (أي البشرية) بصحة وسلامة هذه الاعتذارات، فإن ذلك هو الدليل على القيمة الذاتية والجوهرية لهذا الحوار في حين إن المنحدر الطبيعي للتاريخ والسياسة هو النسيان. [...] الاعتذارات التاريخية هي طريقة لكتابة جديدة للتاريخ. لكن هناك كذلك تاريخ للاعتذارات، يلفت الانتباه إلى تسارع هذه الظاهرة. لقد اتّخذت البشرية كشاهد بشكل مزدوج؛ فهي شاهد فعّال على مظالم تاريخية وهي في حالة إنذار وتأهّب من خلال تمظهر الاعتذار وتكرار هذه الظاهرة التي تتطلّع إلى أن تصبح معيارا مزوّدا بشيء من الكونية «[50].

بشكل عام، يمكن التمييز بين التوظيفات السياسية لطلب العفو وتقديم الاعتذارات[51] الآتية:

طلب العفو كشرط لاستعادة السيادة (النموذج الألماني والموقف الأمريكي من استرجاع السيادة الألمانية)؛

- طلب العفو كوسيلة للتطبيع ما بين الدول؛
- طلب العفو، منتج لهوية قومية قائمة على الإدماج؛
- العفو باسم المصالحة؛
- طلب العفو كوسيلة لإعادة تأهيل السلطة الأخلاقية للدولة على المستوى الدولي.

الهوامش:

1

2 Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », Revue internationale et stratégique, 2012/4- n° 88, p. 82 pp. 81-90

3 في هذا الصدد انظر:

- Laetitia Bucaille, Le Pardon et la rancœur. Algérie/France, Afrique du Sud: peut-on enterrer la guerre ?, Paris, éditions Payot et Rivages, 2010, p. 07.

4- William BOLE, Drew CHRISTIANSEN, Ro-

bert T. HENNEMEYER, le pardon en politique international. Un autre chemin vers la paix, Paris, Nouveaux Horizons- ARS, 2007, p. 44

5- Ibid, p.4s

6 - Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 82.

7 - Sandrine LEFRANC, Politiques du pardon, Paris, Presses Universitaires de France, 2002, p. 142.

8 -Ibid. pp. 142-143.

9 - Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », Politique Africaine, n°102-juin 2006, pp. 32-33.

10- Le Monde, 24 février 2005.

11 بخصوص هذه التصريحات ومضمون الخطاب الذي ألقاه السفير الفرنسي بجامعة سطيف، وردود الفعل الجزائرية حياله ومختلف التعليقات الصحفية التي أثارها، انظر مختلف عناوين الصحف الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2005.

12- Pascal BLANCHARD, L'impossible débat colonial, In: Catherine COQUIO (sous.dir), Retour du colonial? Disculpation et réhabilitation de l'histoire colonial, Paris, Librairie L'Atalante, 2008, p. 161.

13 Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 82.

14 Eric SAVARESSE, Algérie, la guerre des mémoires, Paris, Editions Non Lieu, 2007, pp. 54-55.

15 Le Monde, 7 décembre 2002

16 للاطّلاع على أهم الأفكار الواردة في هذا الخطاب، راجع الصحافة الجزائرية الصادرة بتاريخ 15 جوان 2000.

17 من أجل اطّلاع واسع على هذا العنوان، انظر:

M. LABELLE, R. ANTONIUS et G. LEROUX (dir), Le devoir de mémoire et les politiques de pardon, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2005.

18 Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », op.cit, pp. 33-34.

19 - Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », Raison Publique, n° 10, mai 2009, p. 159.

20 - Christine Deslaurier, Aurélie Roger, « Mémoires grises. Pratiques politiques du passé colonial entre Europe et Afrique », Politique Africaine, n°102, Juin 2006, p. 20.

21 لاحظ التوترات التي تلحق بالعلاقات الصينية-اليابانية التي تستند دائما وأبدا إلى الموروث التاريخي والاحتلال الياباني، على الأقل من وجهة نظر صينية. على سبيل المثال، شكّلت الدعوة التي وجّهتها الصين إلى إمبراطور اليابان في أوت 1991، منعرجا على درجة عالية من الرمزية، وهي نفسها

الدعوة التي لم يكن بالإمكان تصوّر حدوثها بالمطلق لو كان الإمبراطور هيروهيتو HIROHITO على قيد الحياة، وذلك بالنظر إلى الدماء الصينية التي سالت أنهارا على أيدي القوات الإمبراطورية اليابانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين: إنها جراح صينية لم تندمل بعد. هذه الدعوة الصينية كانت في إطار الاحتفال الدولي بضحايا «اغتصاب نانكان Le viol de Nankin » وهو تاريخ مشهور بجرائم الحرب التي اقترفتها القوات اليابانية خلال آخر نزاع ياباني-صيني (1937-1945). فمن خلال 22 مليون قتيل منها 18 مليونا من المدنيّين، يمكن للصين أن تطالب بالمرتبة الأولى في Le Martyrologe الخاص بالحرب العالمية الثانية، وهو ما يؤهّلها بشكل كبير لتطوير ما اصطلح على تسميته « دبلوماسية التوبة «. بالرغم من هذه الجرائم الفظيعة، إلاّ أن الصين لم تتمكّن من الحصول على أي تعويضات من اليابان، بل الأخطر من ذلك، أن الكثير من رموز العسكرتارية اليابانية والمتورطين في هذه الجرائم، قد استمروا بعد نهاية الحرب في شغل الكثير من المناصب العالية في الحكومات اليابانية المتعاقبة، فضلا عن وجود تيار مراجعاتي ياباني قوّي جدّا مرتبط بالأوساط اليمينية المتشدّدة هناك. وهو ما زاد من إصرار وعزم الكثير من الأوساط المثقّفة في الصين وخارجها، على العمل من أجل حماية ذاكرة هذه المرحلة المأساوية من تاريخ الصين المعاصر. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أنه ومنذ 1986 وبمدينة نيويورك، تم تأسيس التحالف الصيني من أجل الذاكرة والعدالة La Chinese Alliance for Memory and Justice التي نشرت بتاريخ 26 ديسمبر 1990 في جريدة نيويورك تايمز نداء باسم ذاكرة ضحايا نانكان. وفي مارس 1991، تم تأسيس Alliance in Memory of the Nanjing Massacres من طرف محامين وأساتذة جامعيين وروائيّين مرموقين. ومن داخل الصين، يمكن الإشارة إلى العمل والنشاط الذي كان يقوم به أحد أبرز الوجوه الذين نشّطوا أحداث تيان أنمن Tia-nanmen وهو لي غوبينغ Li Gu-ping لحماية ذاكرة ضحايا هذه الحرب اليابانية-الصينية. بقي أن نشير إلى أهم الأسباب التي أدّت إلى هذا التأخّر في بروز وانفجار الذاكرة الصينية. تعتبر العزلة الدبلوماسية التي عاشتها الصين سنوات حكم صن يات صن من أهم العوامل المفسّرة لذلك. ويمكن إضافة عامل الحرب الأهلية بين الشيوعيّين وأتباع نشانغ كاي تشيك التي عمّقتها الحرب الباردة، وعجز الطرفين عن الاعتراف ببعضهما البعض ممّا أطال من حالة فقدان الذاكرة في الصين المعاصرة حسب المؤرّخ الصيني هسيونغ Hsiung. وفي عزّ الأزمة الكورية، أجبر تشانغ كاي تشيك وتايوان، وبضغوط أمريكية، على التوقيع على اتفاقية مع اليابان في 27 أفريل 1952، يتخلّى بموجبها عن المطالبة بأي تعويضات باسم مبدإ حسن الجوار المتضمن في هذه الاتفاقية. حول هذه التفاصيل انظر:

Antoine HALFF, « Construire le présent, reconstruire le passé. La mémoire retrouvée des crimes de Nankin », Le Monde Diplomatique, Août 1991.

22 Henry ROUSSO, « Vers une mondialisation de la mémoire », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, 2007/2 n° 94, p.3.

23 Christine DESLAURIER, Aurélie Roger, op. cit, p.19

24 Ariel COLONOMOS, La Morale dans

les relations internationales – Rendre des comptes, Paris, Odile Jacob, 2005, pp. 153.

25 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 157.

26 في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الفضائح والمسؤوليات التي تم الكشف عنها المتعلقة بتورط الكثيرمن البنوك السويسرية وحتى بعض المؤسسات الحكومية السويسرية في الهولوكوست.

27 Ibid. p. 158.

28 Henry ROUSSO, op.cit, p. 3

29 Christine DESLAURIER, Aurélie ROGER, « Mémoires grises. Pratiques politiques du passé colonial entre Europe et Afrique », Politique Africaine, n°102, Juin 2006, pp. 19-20.

30 Pierre HAZAN, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 81.

31 Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », op.cit, p. 34.

32 مبادرة غوري حول العبودية العابرة للأطلسي L'initiative de Gorée هي اسم حركة تأسست في العاصمة السينغالية داكار بين 26-28 أوت 2001 من طرف نحو أربعين منظمة إفريقية غير حكومية من أجل الدفاع خلال مؤتمر دوربان عن مطلب الاعتراف بالعبودية باعتبارها جريمة تفترض تعويضات وإحياء ذكراها. وعليه، فإن دبلوماسيات التوبة بهذا المعنى ليست حكرا على الدولة وحدها.

33 لإبراز هذا المسار، يمكن الإشارة إلى الحالة النامیبية. ففي جوان 2004، قام المجلس الخاص بتعويض شعب الهيريرو، الذي كان ضحية لقرار الإبادة سنوات 1904-1908، بمتابعة قضائية لحكومة بون Bonn والعديد من الشركات المتّهمة بدعم السياسة الإمبراطورية البروسية أمام المحاكم الألمانية.

34 Ibid. p. 34.

35 Pierre HAZAN, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 87.

36 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 159.

37 Romain BERTRAND, Mémoires d'empire. La controverse autour du « fait colonial », Paris, Editions du Croquant, 2006, p. 90.

38 Tanguy DE WILDE D'ESTMAEL, Valérie ROSOUX, « La diplomatie éthique en question (s) ». In: Claude ROOSENS, Valérie Rosoux et Tanguy DE WILDE D'ESTMAEL (sous. dir), La politique étrangère. Le modèle classique à l'épreuve, Bruxelles: éditions Presses Interuniversitaires Européennes-Peter Lang, 2004, pp.433-434

39 Ibid. p. 434

40 Ibid. p. 434

41 تسمح الدراسات المهتمّة بقضايا واجب الذاكرة والعفو والاعتراف والإشكاليات الذاكراتية، التي تقع في إطار تحليل السياسة الخارجية؛ بفتح آفاق جديدة أمامها من خلال توسيع وإثراء حقل الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية. وفقا لهذا المنظور،

يمكن إجراء دراسة مقارنة بين الموقف الجزائري (خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أمام البرلمان الفرنسي) والكنغولي حيال طرق إدارة كل من بلجيكا وفرنسا لماضيهما الكولونيالي. وبالعكس، يمكّن هذا الحقل من الدراسة كذلك، من إجراء دراسات مقارنة بين السياسات الخارجية للقوى الكولونيالية القديمة، باعتماد متغيّر الإدارة الذاكراتية والسياسات المتحفية مثلا.

42 Ibid. p. 435

43 Anne BAZIN, Jacques RUPNIK, « La difficile réconciliation tchéco-allemande », Politique étrangère N°2 - 2001 - 66e année, p. 353.

44 Ibid. p. 354

45 Ibid. p. 355

46 في إطار « الإعلان المشترك للمصالحة « تم التوصّل إلى اتفاق مالي خاص بمسألة التعويضات للطرفين، وتم ذلك من خلال إنشاء الصندوق الألماني- التشيكي (165 مليون مارك منها 140 مليون مارك تقدّمها ألمانيا) الذي كان يفترض أن يموّل مشاريع تعاون مشتركة، فضلا عن المساعدات المقدّمة بشكل عام للضحايا. غير أن الجانب الأهم من الصندوق كان مخصّصا لمشاريع ثنائية أو أوروبية حيث يكون جيل الشباب الأول في الاستفادة منه. انظر: Anne BAZIN, Jacques RUPNIK, « La difficile réconciliation tchéco-allemande », Politique étrangère N°2 - 2001 - 66e année, p. 356

47 Ibid. p. 356

48 Antonis LIAKOS, « l'instrumentalisation de l'histoire par la politique », NAQD , n° 14/15, automne/hiver 2001, pp. 09-10.

49 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 160.

50 Ibid. p. 160.

51 للمزيد حول هذه التوظيفات، انظر بشكل خاص:- Pierre HAZAN, « La realpolitik du par-don », op.cit, pp. 84-88.

دور الفكر النقدي في تطوير مفهوم الأمن

حليمة حقاني

أستاذة محاضرة «ب» كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر03.

Abstract

The security criticism school of through of the third perspective dialogue of international relations analysis has effectively contributed to the promotion of international politics under-standing.

Because precedent realistic and liberal perspectives have proved to be more appropriate for the analysis of new security threats like: hungers, poverty and environmental threats which inquired a more comprehensive approach to security encompassing other security aspects such as: political, economic, social, environmental and strategic as concerved by security experts live barry buzan, ole weaver, and jaap de wild and the live of coopenhagen and frankfourt school of throught.

مقدمة:

عرفت السياسة الدولية التغير والدينامكية سواء على المستوى الأمني أم الفكري، وباعتبار الدراسات الأمنية من الحقول الدراسية المهمة في مجال العلاقات الدولية شكلت دراسة الأمن محور الجهود للعديد من الأوساط الأكاديمية والمفكرين، بحيث أصبحت العديد من مفاهيم وأنواع الأمن غير صالحة لتحليل وتعميق الظواهر الأمنية خاصة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى ضرورة تجاوز المقاربات التقليصية للأمن التي نادت بها الموجة المابعد وضعية وخاصة النظرية الأمنية النقدية ما سمح بإعطاء شرعية لهذا العمل الفكري النقدي

هو قدرتها على تحليل مصادر التهديد التي تأتي من داخل الدولة نفسها مثل مخاطر التلوث والإرهاب، التحركات السكانية السريعة والأمراض المعدية والتصادمات الهوياتية حيث سمحت بتغيير مستوى التحليل من الدول إلى المجتمع والأفراد، لذلك الأمن المجتمعي يعتبر المدخل الأكثر قدرة على تحليل الأجندة الأمنية الجديدة والأقدر على تحليل وفهم الانقسامات الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الدول هذا عندما فشلت الأنواع التقليدية للأمن أو كانت من المسببات الرئيسية لظهورها.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال التالي:

ماذا أضافت المقاربة النقدية إلى الدراسات الأمنية الدولية؟ وهل يعتبر هذا النوع من الأمن المنهج التحليلي المناسب لتحليل المعضلات الأمنية؟

ومن أجل تحليل ممحص وواضح ارتأت الضرورة تقسيم العمل إلى مجموعة من الوحدات التي تعطي الموضوع زيادة الأهمية والوضوح وهي كالتالي:

- أهمية المنظور النقدي في الدراسات الأمنية الدولية.
- تعميق مفهوم الأمن بالانتقال من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي.
- المعضلة الأمنية المجتمعية.
- استراتيجية الإدارة والتأمين من المخاطر.

1. أهمية المنظور النقدي في الدراسات الدولية الأمنية الدولية:

سمحت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة التي عرفت تحركا فكريا مهمّا في العلاقات الدولية وكذا مرونة وتعقيد في آن واحد، ما سمح بفتح فرصة أكاديمية لتطوير أدوات مفاهيمية وأطر نظرية مفسرة لواقع السياسة الدولية ونجده واضحا في النظرية النقدية الدولية خصوصا في الشق الأمني المستنبط من أصول فكرية وفلسفية عموما أو ما يسميها « كيوهن» بالمقاربة الانعكاسية التي نتجت عن الحاجة إلى توليد مفاهيم تقر بالفاعلية على أنها ذلك الشيء الذي هو أكثر بكثير من مجرد انعكاس للشرط الاقتصادي الموضوعي، حيث تعنى بالعلاقة بين المعرفة والانعتاق.[1]

على الرغم من الانتقاد الذي تلقته النظرية النقدية خاصة من طرف « مارك هوفمان» الذي اعتبرها ظهرت خارج الحوارات المنظورية ومع ذلك تم تأكيد النظرية النقدية كنظرية للعلاقات الدولية في أواخر الثمانينيات، وبذلك تخلت عن انتقالها من الحوار بين النماذج إلى الحوار الثالث رسميا.

في بداية التسعينيات تم إدراج النظرية الدولية النقدية ضمن حقل الدراسات الأمنية مما أنتج «الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security (CSS Studies كما سماه « كين بوث» [2].

إن حقيقة الأمن تتمثل في بناء مسافة نقدية على مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد «الواقعية»، وقد ساهمت المدارس المهمة من مدرسة كوبنهاغن ومدرسة أبريستويث «مدرسة ويلز» ومؤخرا مدرسة باريس يعرض البناء المعرفي للعمل النقدي في الدراسات الأمنية.

ترمي النظرية النقدية عند « هوركهايمر» إلى تحقيق ثلاث مهام:

1. الكشف في كل نظرية عن المصلحة الاجتماعية التي ولدتها أو حددتها.
2. وعي النظرية أنها تمثل مذهبا للتطور التاريخي

والاجتماعي لتعكس مصلحة الأغلبية الاجتماعية في تنظيم العلاقات لتطابق العقل مع الواقع وتطابق مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة.

3. التصدي لمختلف الأشكال اللامعقولة التي حاولت أن تلبس للعقل وتؤسس اليقين بها في شكل عقلانية مزيفة.[3]

وفقا للنظرية النقدية، هناك ارتباط وثيق بين العقل والحرية والانعتاق، فالعقل هو الذي يعطي على التوجه بالذات نحو تقرير الحياة الخاصة والحرية تفترض العقل.

رفض الفكر النقدي المعرفة الوضعية وأنماط العلاقات في حقل الدراسات الأمنية التي تركز على المقاربة التقليصية للأمن الخاصة أساسا بالوحدة السياسية أو الفكر الدولتي، ومن هذا المنطلق سعى المفكرون النقديون الأوائل مثل « كين بوث، ريتشارد وين جونز، كيث كروز، مايكل ويليامز» إلى إعادة مفهمة الأمن وإبراز الطرق البديلة والنقدية للتفكير بالأمن مع أنه يعتبر « مارك هوفمان» أن « ماكس هوركهايمر» هو أول من وضع معالم النظرية النقدية الاجتماعية في سنة 1973 م.

تسهم النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية بتحدي التفسيرات التقليدية من خلال توسيع قدرة علماء الاجتماع لتفسير الظواهر الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحديد الظروف الممكنة للسياسة العالمية الراهنة لمسلمات أو ثوابت، وهنا يمكن الوصول إلى إمكانات واحتمالات التغيير.[4]

أشار « روبرت كوكس» في عبارة شهيرة « النظرية دائما لبعض الأشخاص وبعض الأعراض» في حين المعرفة الوضعية عملت على الحفاظ على الوضع القائم من خلال عدم المساواة في القوة والمصلحة التي لا تقود إلى التقدم المجتمعي والتحرر الذي تحاول النقدية أن تفسره.[5]

أدت المعضلات الأمنية التي ظهرت بعد الحرب الباردة خصوصا المجتمعية مثل الهوية والفقر، إلى ضرورة تغيير سياقات الخطاب الأمني المعاصر من خلال إعادة صياغة لأدبيات الأمن، والنظر بجدية برسم مسار دقيق يعتمد على الفحص النقدي لمواجهة الأزمات العالمية.[6]

2.تعميق مفهوم الأمن بالانتقال من الأمن القومي إلى المجتمعي:

لا بد من الإشارة إلى اتفاق النظرية النقدية مع المنظورات السابقة الوضعية وخصوصا الواقعية الجديدة مع العلم أنه تم الانتقال إلى الفكر المابعد وضعي بصورة مرنة وليست راديكالية خاصة فيما يتعلق بـ:

- الهدف الأسمى للدول وهو البقاء.

- عقلانية خيار الدولة باستخدام القوة عند التهديد.

هناك مبادئ تعتبر مرجعيات للفكر النقدي ولا يرفضها هذا الأخير:

- بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.
- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
- تحدث المعضلة الأمنية نتيجة انعدام الثقة.

يشير المفهوم التقليدي للأمن إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها

السياسي ووحدتها الترابية، ولذا حدد مفكرو الفكر الواقعي وعلى رأسهم « لين جونز» تمركز الدراسات الأمنية حول موضوعين رئيسين أولهما أسباب الحرب وطرق مواجهتها، والثاني الاستراتيجية بمعنى مدى توفير القدرة العسكرية المستعملة لأغراض سياسية.[7]

إن زيادة الأمن أمر ضروري في ظل « هذا المجتمع الفوضوي الذي وجد في أكثر فترات التاريخ المعروف، ظهر ما يسمى بمعضلة الأمن، لذا لا بد أن يكونوا قلقين بشأن أمنهم من أن يهاجموا فالسبيل اكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين»[8]، ثم طرح مفكرو المدرسة النقدية ضرورة تعديل الفكر التقليدي حول مفهوم الأمن والعمل ضمن مشاريع أمنية جديدة أوسع تخرج عن الرؤية الواقعية الضيقة التي تركز الأمن في القدرات العسكرية.

الأمن لا يرتكز على مجرد الأمن السلام السلبي بمعنى غياب الحرب كعنف مباشر لأن الأمن له معنى أوسع من ذلك بالخروج من النمط التقليدي للمفهوم المرتبط بالتهديدات الخاصة فقط بالأمن القومي لأن له معنى أوسع من العناصر المادية المرتبطة مباشرة بالوجود المادي بل يفوقه من خلال ضرورة تجسيد الكرامة والعدالة الإنسانية تدعيما لذلك أصدر باري بيوزن كتابه « الشعب الدولة والخوف « فكرة توسيع الأمن ليفوق البعد العسكري إلى خمسة قطاعات مهمة مشتركة سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية.[9]

إن تغير المطروحات الفكرية الأكاديمية حول مفهوم الأمن وتطورها كان نتاج مجموعة من المسببات الضرورية أهمها:

⟸التغير في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لظهور وحدات أخرى.

⟸التحول في موضوع العلاقات الدولية كالمتغير المجتمعي والاقتصادي مما سمح ببروز مقاربات جديدة حاولت تحليل النقص أو القصور الفكري للمنظور التقليدي.

⟸ظهور مؤشرات عديدة دفعت إلى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة أهمها:

⟵أزمة الدولة القومية وبروز الثورات العرقية والحركات الانفصالية.

⟵تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة.

⟵ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة الدولية.

⟵ظهور الكثير من الأزمات الداخلية أهمها زيادة الفقر والبطالة وما صاحبها من توسع عمل المجموعات الإرهابية التي عبرت عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالعنف والرد الصلب.

ومن خلال هذه الأسباب لم يعد الأمن القومي يستوعب هذه الأنواع من التهديدات كما أن الإمكانات العسكرية لا تكفي لمواجهة هذه الأخطار التي عرف مداها المستوى الإقليمي فالعالمي، لذا طور « باري بيوزن» مع « أول وايفر» فكرة « الأمن المجتمعي» باعتباره أحد أنواع الأمن الأساسية والمهمة بعد الحرب الباردة الصالحة أوله القدرة على فهم الأجندة الأمنية في أوروبا، والتعامل مع الأنواع الجديدة من التهديدات التي عجز الأمن القومي عن معالجتها حيث تكون الدولة في بعض الحالات سببا في ظهورها.

طور « باري بيوزن» مع «أول وايفر» فكرة الأمن المجتمعي باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا على عكس الأمن الدولي التقليدي الذي ركزعلى السيادة، لكن الأمن المجتمعي موضوعه الهوية من خلال قدرة المجتمع على الحفاظ على أنماطه التقليدية « كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات الوطنية.[01]

ساهمت التغيرات الدولية والتهديدات الجديدة التي أضيفت إلى تهديد الأمن القومي للدولة إلى وضع « المجتمع « من طرف مفكري « مدرسة كوبنهاغن» كموضوع مرجع للأمن مقابل الدولة من أجل حفاظ المجتمع على الاستمرارية في جوهره في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية.

إن الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل المهددات الجديدة، كما أسهمت العولمة والظواهر العابرة للحدود وتدخل مصالح أجنبية في السياسات المحلية للدول أصبح المجتمع الأكثر تهديدا أكثر من الدولة.[11]

إن ضرورة نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع يدل على أن الأمن المجتمعي {societal security} له دلالة أكبر من الأمن الاجتماعي {social security} هذا الأخير يركز على الفرد وعلاقته بالاقتصاد أما المفهوم المجتمعي فيركزعلى الجماعة وهويتها[21]، مما يدل على أن التهديدات لم تعد تأتي فقط من المستوى الخارجي لأن التغيرات الدولية سمحت بغلبة الصراعات الداخلية وتأثيرها على الأمن المجتمعي وأمن الدولة وقد تصل إلى فشل الدولة مثل حالة «مالي» مما يخلق معضلة أمنية مجتمعية واضحة.

3 المعضلة الأمنية المجتمعية:

وفقا لمفهوم الأمن المجتمعي البديل عن الأمن القومي تصبح « الهوية» بدورها هي القيمة المهددة لأفراد في مجموعة اجتماعية واحدة ويبرهن « وايفر» في ذلك « لأمن الدولة السيادة هي القيمة النهائية وبالنسبة إلى أمن المجتمع قيمته الهوية، كلتا الاستعمالين يدلان على البقاء فالدولة إن فقدت سيادتها تزول الدولة والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء نفسه.[31]

تشير مدرسة كوبنهاغن إلى أن من أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية حينما تقوم مجموعة بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية وهذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ويكون السبب في معضلة الأمن لمجموعة معينة بشكل كبير ينتج سلوكا شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة وهذا يسميه « باري بيوزن» « بالمأزق الأمني المجتمعي».

إن استمرار تطبيق التدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية أو ضمير « نحن» سواء من المجموعات الأخرى أم من الدولة « السلطة السياسية « ويتحدد ذلك بصور « إغلاق مكان العبادة أو التعليم، استعمال اللغة وأصعبها إقصاء أو حرمان وكذلك قتل أفراد جماعة».[41]

إن الفوضى عند النقدية هي هيكلية نتيجة التأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعيه فالفوضى ليس لها منطق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام من نوع الثقافات، كما تسهم الهوية في تحديد الفواعل، لذا تعتبر هذه الأخيرة أساسية في السياسة العالمية والمجتمع الداخلي على حد سواء وتدعيما « فالعالم من دون هويات هو عالم الفوضى والاضطراب عالم مخترق بعدم اطمئنان

مستعص عن الحل، عالم يكون أكثر خطرا من الفوضى الدولية.[51]

تكمن أهمية المعضلة الأمنية الواردة في المجتمع المتمثلة في عدم التعرف على الهوية وما ينعكس على ذلك بشكل سلبي على المصالح.

تطرح الإثنية مطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا داخل الدولة والنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه حيث إن موضوعات اللغة والدين والعادات والتقاليد،[61] أكثر الموضوعات طلبا لدى هذه الجماعات.

هناك علاقة وثيقة بين الجماعات الإثنية والفوضى واللاأمن الذي يصل إلى درجة فشل الدولة، وأبرز الأمثلة على ذلك في إفريقيا من خلال انهيار مؤسسات الدولة وعجزها عن توفير الاحتياطات الأساسية مما يؤدي إلى أزمات إثنية مهددة قد تتعدى نطاق الأمن القومي أو الداخلي وأصبحت تنازع وتنافس بقاء الدولة.

تنادي الجماعات ذات الأغلبية بأن دينها هو الدين الرسمي، والإثنيات ذات الأقلية تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة وقد تصل حتى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي مثل: حالة الأكراد، وقد ساهم الاستعمار في تدعيم الغليان المجتمعي وتهديد أمن الدول والأفراد.

فتجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم اعترافه بها والأكثر من ذلك عجز مؤسسات النظام في استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة في صنع القرار السياسي سيؤدي حتما إلى استعمال هذه الجماعات العنف أو الاستبداد والأعمال غير المشروعة كالتمرد أو تكوين مجموعات إرهابية منظمة للتعبير عن رفضها لنظام الدولة، وقد يتحول عملها الإجرامي من داخل الدولة إلى المستوى الإقليمي ثم العالمي.

يشير « برهان غليون» إلى أن التعددية الطائفية تتحول إلى مشكلة تهدد الديمقراطية والحياة الوطنية عندما يتغلب الانتماء إلى الطائفة على الانتماء إلى الجماعة الوطنية ويحصل ذلك نتيجة نقص وعطب في النظام السياسي العام وتساعد على ذلك النخب السائدة في شحن التمايز الطائفي بمدلولات سياسية وتستخدمه في النزاع على السلطة.[71]

سمح التغير الدولي والداخلي بظهور تهديدات جديدة اهتمت بدراستها المدرسة النقدية وانطلقت بتمحيص الأفكار السابقة والاحتفاظ بجزء منها ما يتناسب مع السياسة العالمية بعد الحرب الباردة كما أنها أسهمت في استبدال المعضلة الأمنية الخاصة بالدولة بالمعضلة الأمنية المجتمعية للتعامل مع المجموعات الداخلية وتأثيرها على النظام السياسي والدولي.

4. استراتيجية الإدارة والتأمين من المخاطر:

إدارة الخاطر هي سياسة المدرسة النقدية تعتمدها الدولة لدراسة مظاهر انعدام الأمن، حيث دخلت فكرة الخطر إلى حقل الدراسات الأمنية عن طريق أطروحة « بيك» حول مجتمع الخطر[81]، وتشير « أرادو وفان ميونستر» إلى أن مسؤولية صانع القرار منع الضرر أو الأذى.[91]

وتدعيما لذلك في المجتمع الصناعي أهم هدف المسؤولين هو إنتاج وتوزيع الثروة في ظروف الندرة، وبدوره يرافقه انتشار المخاطر وبالتالي يصبح الخطر كتقنية لتوفير الذي يتجاوز الحدود وذلك بتوفير التكنولوجيا المختلفة التي تسمح بأن نفهم أي نوع

من الأمن نعيشه. وقد تم استعمال هذه الطريقة خاصة في تخصص العلاقات الدولية وعلم الإجرام.

بما أن الخطر يعتمد على اتخاذ القرارات في ظروف عدم اليقين من خلال العمل العقلاني، فتحليل المخاطر يعتمد على تقدير وتقييم التهديدات المستقبلية وتحديد الإجراءات الواجب توفرها للتعامل مع المخاطر وهذه التقنية يمكن أن تساعد على تصنيف المخاطر وربما القضاء عليها.

إن الفهم العام للخطر يساعد على السيطرة عليه وتقليل تأثيراته على الدولة وعلى المجتمع مما يفترض اعتماد منطق عدم اليقين الملازم لوجود الخطر فيسهل علينا التمييز بين نوعين من المخاطر: الواقعية والافتراضية.[02]

إن المخاطر الافتراضية المستقبلية التي نجهل طبيعتها ومصدرها وتوقيتها وطريقة التعامل معها هي التي تتطلب حالة التأمين من طرف الدولة ومؤسساتها الأمنية لإدارة هذه المخاطر.

أشار كل من « باكر وسيمون» إلى { انتشار الخطر} كنوع واسع ومختلف من الجهود الرامية إلى تصور ومعالجة المشاكل الاجتماعية من ناحية المخاطر، كما بين كل من « إيركسون ودويل» [12] استراتيجيات صناعة التأمين من المخاطر الكارثية مثل الهجمات الإرهابية والتوسع غير المسبوق للجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

تعيين مفهوم الخطر ضمن الدراسات الأمنية يخرج عن المعنى التقليدي للأمن المرتبط بحالات العنف والحرب، ولذا ترى مدرسة كوبنهاغن ضرورة التمييز بين المخاطر والتهديدات لأن الفرق بينهما يتوقف على طريقة شروط أمننة قضية معينة لأن الخطر يحول تحقيق الأمن نحو الممارسات المتباينة والأكثر استفاضة التي تتعلق أساسا بالتأكد من أن المخاطر لن تتطور إلى تهديدات واقعية ملموسة لبقاء الجماعة.

بينما يركز الأمن على التهديد الوجودي يركز الخطر على كيفية الاستتباقية في التعرف على انعدام الأمن في ظل المستقبل وكيفية إدارة هذا الخطر المجهول في صورة وقائية واتخاذ الإجراءات والتدابير من أجل الوصول إلى نقطة الحد الأقصى من التهديد الحقيقي.

خاتمة:

تعتبر المدرسة النقدية الجسر الذي يربط بين المناهج الوضعية وما بعد الوضعية في العلاقات الدولية وقد وصلت إلى درجة السيطرة النظرية في الحقل خاصة في الجانب الأمني كبديل حقيقي للمناهج الجامدة والصلبة والضيقة في الحقل.

نجحت مقاربة الأمن المجتمعي في الكشف عن التهديدات الجديدة التي برزت بعد الحرب الباردة وتحليلها بشكل سمح بأهمية المقاربة الموسعة للأمن في التعامل مع الأنواع الجديدة للأمن التي تتعدى الأمن القومي أو تضاف إليه.

إن تجاهل الدولة للتهديدات المجتمعية وترتيبها ضمن السياسة الدنيا لم يعد واردا في الطرح النقدي للأمن لأنها كشفت من خلال دراسات السياسة الدولية أن هذه الانقسامات الاجتماعية تكون من الأسباب الهامة لتراجع الدولة وتفككها وقد تصل حتى فشل الدولة وتلاشيها، لذا تعتبر من الأسباب القوية لتهديد وجود الدولة واستقرارها وتراجع نسب التنمية.

الأمن المجتمعي من الأبعاد الهامة للأمن إلى جانب الأمن العسكري ولا بد على الدولة أن تأخذ

بعين الاعتبار أهمية الهوية والبناءات الاجتماعية في سياسة الدولة لأن إهمالها يعني التوتر والتهديد والعنف غير المباشر الذي يتحول إلى عنف مباشر تكون قوته في فشل الدولة وانهيارها.

قائمة المراجع:

1 آلان هاو، « النظرية النقدية «، ترجمة: ثائر ديب، ط 1، المركز القومي للترجمة، 2010، ص ص. 37. 38.

2 Ken Booth, critical security studies and world politics. Lynne rienner publishers, INC, 2005, p. 160.

3 توم بوتومو، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، ليبيا: دار أويا، 2004، ص. 207

4 Kimberly Huchings: the nature of critique international relations theory, in Richard wyn jones (Ed) : critical theory and worldpolitics,pp.79-80.

5 Steve smith, methodological debates: post-approaches:

http:// www.oup.uk/best.textbooks/politics/jaksremsen2el.

6 Keith Krause, Mchael C. Williams, critical security studies: concepts and cases , U.K: ucl press , 1997, p. 85.

7 John A. Vasquez," the realist paradigm and degenerative versus progressive research on waltz's balancing proposition ", American political science review, vol. 91 no. 04 December, 1997, pp.899-912.

8 John H. hertz, " idealist internationalism and the security dilemma", world politics, vol. 02, janvier, 1950, p. 157.

9 Barry buzan, people, state and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war Era, 2nd ed. Colorado: lyne rinner publishers Inc, INC, 1991, pp. 116-140.

10 Ole weaver et al, identity, migration and the new security agenda in Europe. London: printer, 1993, p. 25.

11بن عنتر عبد النور، « البعد المتوسطي للأمن الجزائري» في: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، صيف 2008، ص. 25.

12 Barry buzan, Ole weaver, Jaap de wilde, security: a new framework for analysis. State of America, lyne rienner, 1998, pp. 120-121.

13 Ole weaver, " societal security", identity, migration and the new security agenda in Europe. London: printer, 1993, p. 25.

14 Barry buzan, ole weaver, jaap de wilde, op.cit, pp. 122-125.

15 Ted hopf, the promise of constructivism in international relations theory, international security, vol.23.no. 1, summer 1998, pp.174-175.

16 ريد هاليدي وآخرون، الإثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا. ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط 1، العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص. 50.

17 ببرهان غليون، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية، مجلة التسامح، العدد: 02، ربيع 2003، ص.01.

18 Robert keohan, « the theory of hegemoe nic stability and changes in international economic regimes", in holsti et al. (eds), change in inter-system. Boulder, cob-wes-view press,pp.15-33.

19 Robert keohan, and Joseph s. nye," intert national interdependence and integration", in Nelson w. polsby and fred i. greentein, eds, hand book of political science. Addision-Wesley, 1975, pp. 60-87.

20 John adams," risk and morality: three fraf ming devices", in Richard Ericson and aaron doyle (eds), risk and morality. Toronto: uni-versity of Toronto press, 2003, p. 92.

21 Richard Ericson and aaron doyle," ca-tastrophe risk, insurance and terrorism", economy and society , vol.33, no. 2, 2004, p. 138.

مفهوم الهيمنة في سياسات القوى الصاعدة عالميا: الصين أنموذجا

جصاص لبنى

باحثة دكتوراه/ جامعة الحاج لخضر - باتنة 02 –الجزائر-

الملخص باللغة العربية:

أحدثت التغيرات والتحولات التي شهدها ولا يزال يشهدها نظام ما بعد الحرب الباردة أثرا كبير على تفاعلات وسلوكات الدول ومختلف الفواعل الأخرى، وفتحت المجال أمام تغيربنية هذا الأخير، حيث برزت العديد من القوى، تباينت في أهدافها وتوجهاتها ما أدى إلى حدوث تغير في خريطة التحالفات إقليميا وعالميا.

هذا الوضع أسهم في بروزقوى تدعو إلى ضرورة تغييرمعالم نظام ما بعد الحرب الباردة وضرورة إشراكها في النظام الدولي، وهو ما كان من خلال الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، إقامة العديد من التكتلات الإقليمية والعبرإقليمية، مناهضة السياسة العالمية الأمريكية...

وتعد الصين من بين هذه القوى التي يمكنها أن تلعب دور المساوم للقوة الأمريكية عالميا على المدى البعيد بما تملكه من إمكانات وتشهده من تطورات.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة، القوى الصاعدة، الصين.

الملخص باللغة الأجنبية:

The changes and transformations witnessed by the system and still post-Cold War a large impact on the behaviors and interactions of various states and other actors , and opened the door to change the structure of the latter, where many of the powers emerged varied in their objectives and orientations led to a change in the map of alliances regionally and globally.

This situation has contributed to the emergence of a strong call for the need to

change the parameters of the system after the Cold War and the need to involve them in the international system, and is what it was during the call to reform the United Nations, the establishment of regional blocs, anti -American global politics...

China is among these forces that can play the role of bargaining for the American power globally in the long term with its potential and witnessing developments.

Key words: hegemony, rising powers, china.

المقال:

بنهاية الحرب الباردة، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة مهيمنة على النظام الدولي، إلا أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بنهاية القرن العشرين من تعدد المخاطر وتنوع التهديدات كان لها الأثر البارز في تغير طبيعة ومستوى العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي وحتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول، إذ لم يعد الحديث يقتصر فقط على الأخطار والتهديدات العسكرية وإنما امتد إلى تهديدات وأخطار يتطلب مواجهتها تضافر جهود أكثر من دولة وأكثر من فاعل، هذا إلى جانب بروز تأثير وقوة العديد من الفواعل بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا.

هذه التحولات فتحت المجال ببروز قوى منافسة على مختلف الأصعدة ساهمت في تعدد الأقطاب على الأقل من الناحية الاقتصادية، التي أدت إلى توسيع دائرة المطالب من خلال توسيع وجودها وتمثيلها دوليا، وقد تباينت هذه القوى الصاعدة بين دول واتحادات ممثلة خاصة في الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، البرازيل...

هي قوى حجم تأثيرها يتباين باختلاف طيف قربها وبعدها عن الطرف المهيمن عالميا، إذ يسير البعض من هذه الدول في فلك القطب الواحد وهو ما من شأنه تدعيم موقع هذا القطب عالميا، خاصة في ظل سيطرة هذا الأخير على مختلف المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية منها، وبخلاف ذلك هناك قوى أخرى معارضة تماما لسياسة وتوجهات القوة المهيمنة عالميا –الولايات المتحدة الأمريكية- وهذه الدول هي التي تملك أكثر احتمالات سعيها للهيمنة العالمية.

من هذا المنطلق نطرح **الإشكالية** التالية:

هل القوى الصاعدة ستسعى للهيمنة العالمية، أم إنها ستكتفي بالوجود ضمن فعاليات النظام الدولي – المحافظة على الوضع القائم-؟ ينبثق عن هذه الإشكالية **سؤالان فرعيان** هما:

1- ما المقصود بالهيمنة وما هي أهم مقوماتها؟

2- كيف سيؤثر الصعود الصيني على هيكلة النظام الدولي الراهن؟

لمناقشة هذا الموضوع سيتم التطرق **إلى المحاور** التالية:

1- مفهوم الهيمنة: مؤشراتها ومحدداتها.

2- سياسات القوى الصاعدة: بين الهيمنة الإقليمية والهيمنة العالمية.

3- مؤشرات الصعود الصيني وتأثيره على هيكلية النظام الدولي.

1- مفهوم الهيمنة: مؤشراتها ومحدداتها.

أدى القرن الحادي والعشرون (21) بما يحمله من تحولات منذ بدايته إلى تغيير شروط أو مفهوم القوة العالمية أو الإقليمية، إذ لم تعد هذه الأخيرة

تتعلق بحجم القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب، وإنما صارت ترتبط بمجموعة من المتغيرات التي يمكن تصنيفها اعتمادا على ما قدمه المفكر الليبرالي الأمريكي جوزيف ناي J.Ney امتلاك القوة الصلبة والقوة الناعمة واستخدامهما بصورة مزدوجة يتحقق من خلالهما ما أسماه بالقوة الذكية.

وفي هذا الصدد، يشير مفهوم الهيمنة Hegemony حسب ما أشار إليه الكاتب السياسي أريغي Arrighe في حديثه عن المفهوم في إطار العلاقات بين الدول: ‹‹ إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما: **الهيمنة**: فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة المسلحة. أو **القيادة الثقافية والمعنوية**: بفضل ما لديها من إنجازات وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها وتنجذب إليها لتسير في مسارها التنموي.››[1]

تحدد هذه المعطيات حجم الدولة في النظام الدولي وفي محيطها الإقليمي بما يسمح بتحديد مجال حركتها وطبيعة ومستوى علاقاتها من دولة مهيمنة أو تابعة، مساومة أو موازنة، مستقلة في قراراتها ضامنة لحيادها أم مخترقة.

مصطلح الهيمنة مشتق من الأصل اللاتيني ‹Hegemonia› الذي يعني القيادة الشرعية، بعكس ‹arkhe› التي تعني الرقابة أو المراقبة[2]، أما الأصل الإغريقي للكلمة فهو ‹egemon› الذي يعني سيطرة أو قيادة دولة واحدة لبقية الدول الأخرى[3]، كما يشير إلى ‹‹سيطرة أو اضطهاد أحد الأطراف في نظام ما على البقية››، وحسب ما أشار إليه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فإن الهيمنة تشير إلى حالة معظم الدول القوية في النظام الدولي أو إلى وضعية الدولة المسيطرة في إقليم ما، فحسبه الهيمنة تستلزم أن التعاون يتأكد من خلال القوة، على اعتبار أن قدرة الدولة لا تتأتى اعتمادا فقط على قوتها وإنما أيضا على تحقيق الاتفاق consent، وفي هذا تمييز بين الهيمنة والسيطرة، إذ تقتصر هذه الأخيرة على القوة الصلبة فقط في حين تجمع الهيمنة بين هذا النوع من القوة وميزات أخرى، فحسب جوزيف ناي فإن القوة العظمى تصبح قوة مهيمنة من خلال إقناع الآخرين بضرورة التعاون، ويكون ذلك عن طريق استخدام القوة اللينة التي تجعل من الدول الأخرى تعتقد بوجود مصالح مشتركة[4]، فالهيمنة إذا لا ترتبط فقط بالسيطرة والقوة العسكرية فحسب وإنما تجمع بين هذا النوع من القوة إلى جانب قوة العلاقات- طيف الصداقة- ولهذا نلحظ تنامي العديد من التنظيمات والشبكات التعاونية العابرة للقارات التي أساس تكوينها دول أو أفراد في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة، وهي تنظيمات هدف الدول منها ضمان وجودها في مختلف الأقاليم لضمان التواصل والمعلومة من جهة وضمان الطاعة من جهة أخرى.

في حين استخدم غرامشي مفهوم الهيمنة لتحليل ووصف العلاقات داخل الدولة الوطنية فقط، بحيث لم يطبق المفهوم في التحليل النسقي والعلاقات الدولية، فإن الباحث الكندي روبرت كوكس Robert.W.Cox فيما بعد من خلال ما يعرف بمقاربة الغرامشية الجديدة عمل على توظيف مفهوم الهيمنة على المستوى الدولي[5].

إذ يرى روبرت كوكس أن الهيمنة تمكّن الدولة المسيطرة من نشر قيمها الأخلاقية، السياسية والثقافية في المجتمع أو ضمن الجماعات الفرعية، وهنا تأكيد واضح على أهمية البعد القيمي في تحقيق الهيمنة.

يتقاطع مفهوم الهيمنة في أحيان كثيرة مع مفهوم الإمبريالية، الذي يشير إلى سيطرة دولة على

بقية الدول من خلال إعمال وسائل سياسية واقتصادية، وللتمييز بين المفهومين أشار روبرت كيوهان R.Keohane إلى أنه في حين تقوم الهيمنة على إدارة العلاقات دون وجود جهاز أو هيئة عليا، فإن القوى الإمبريالية على عكس ذلك تبرز أفضليتها من خلال هيئة سياسية واحدة.[6]

قسم دنكان سندال Duncan Snidal الهيمنة إلى ثلاثة أصناف هي: الهيمنة الناتجة عن الاقتناع، هيمنة قوية لكنها ناعمة، الهيمنة الاستعمارية القائمة على القوة.

واعتمادا على ما قدمه غرامشي حدد هوبسن Hobson مجموعة من الركائز للتعريف بالمهيمن وهي:

• يجب أن يسيطر المهيمن اقتصاديا وعسكريا على بقية الدول.

• يجب أن تكون الدولة ملتزمة بالمبادئ الليبرالية، لأن الدول الليبرالية فقط لها القدرة على أن تصبح قوة مهيمنة، إذ إن الدول السلطوية تحبذ الإمبريالية.

• يجب أن يحصل المهيمن على توافق أو إجماع أوّلي بين الدول التي يسيطر عليها.

• يجب أن يواصل ضمن منظور طويل المدى أو استراتيجية تضمن بقاءه في الأنظمة العليا، وبذا يخلق نوع من النظام العالمي.

يؤكد هوبسن أيضا على ضرورة حصول المهيمن على توافق من قبل الأطراف الفرعية وعدم الاكتفاء فقط بالقوة، وذلك من خلال الاعتماد على القوة الناعمة أو ما أسماه بالقوة اللاصقة sticky power التي تقوم على إعمال التأثير الإيديولوجي والقدرة الاقتصادية، حيث يساعد **التأثير الإيديولوجي** على خلق التصورات والصور اللازمة لضمان مشروعية الهيمنة، فالهيمنة تعني امتلاك القدرة والقوة على تغيير قواعد وقيم النظام الدولي باتجاه دافع ورغبة واحدة، أما **القدرة الاقتصادية** فتلزم في خلق اقتصاد عالمي وظيفي، يجعل الدول ترى أن أمورها تسير بشكل أفضل في ظل وجود المهيمن ضمن هذا الاقتصاد.

وحسب هوبسن حتى القوة العسكرية يمكن جعلها عاملا لتحقيق التوافق أو الإجماع العام في حال وظف المهيمن هذه القوة أو يعد بتوظيفها لحماية الأقاليم الفرعية[7].

بالاعتماد على التعريفات السابقة يمكن استنباط **مقومات للهيمنة** يجب توافرها لدى الطرف المهيمن ونذكر منها:

- الإمكانات الاقتصادية: توفر عوامل القوة الاقتصادية (وفرة المواد الأولية، الكوادر الفنية، التقدم التكنولوجي، اليد العاملة، منظومة سياسية وقانونية قوية، مساحة جغرافية كبيرة تسمح بتنوع الموارد والمناخ) يعد عاملا هاما يدفع بالدولة إلى الهيمنة.
- الإمكانات العسكرية: رغم تراجع هذا العامل إلا أن القوة العسكرية تبقى عاملا حاسما في وجود وضمان استمرار الدولة المهيمنة- خاصة ما تعلق بالقوة العسكرية النوعية-، فتاريخيا أثبتت هذه القوة فعاليتها في ضمان استقلال الدولة عن كافة الضغوطات، وفي هذا الإطار يرى روبرت آرت Robert Art أن الدول التي لا تمتلك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان سوف تدفع الثمن، إذ إن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره، وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية كبيرة[8].
- الإمكانات الديمغرافية: تعد قوة أولية في وجود القوة المهيمنة، فالقوة البشرية تعد أساس

الإمكانيتين الأوليين الاقتصادية والعسكرية.

- الإمكانات الثقافية: وهي التي يتحقق من خلالها انصياع الأطراف الأخرى للقوة المهيمنة من خلال امتلاكها لقوة الجذب.

2- سياسات القوى الصاعدة: بين الهيمنة الإقليمية والهيمنة العالمية

بالرجوع إلى أدبيات العلاقات الدولية نجد أن مفهوم الهيمنة وجد منذ فترات زمنية بعيدة ضمن أهم توجهات وسياسات الدول في علاقتها بمحيطها الخارجي إقليميا كان أو عالميا، خاصة تلك الدول المتطلعة إلى لعب أدوار رئيسة كأثينا في العصر الإغريقي، روما في فترة العصور الوسطى، الدولة العثمانية، الدول الأوروبية(بروسيا، النمسا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) في القرن التاسع عشر (19) وفي الجهة الأخرى الصين واليابان، ليأتي دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين (20).

هي دول باختلاف مرجعياتها الإيديولوجية ومصالحها الاستراتيجية إلا أنها اتفقت على أن ضمان مصالحها مرتبط بتحقيق هيمنتها وصد أي مساوم ولهذا عملت على توسيع امتدادها خارج حدودها الإقليمية وفرض سيطرتها بمختلف الوسائل العسكرية، السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية منها.

إلا أن هذا التوسع اقترن لدى بعض الدول بتحقيق الهيمنة الإقليمية فحسب، في حين اطلعت غيرها إلى الهيمنة العالمية، وهنا نطرح التساؤل التالي: ما مستوى الهيمنة لدى الدول الصاعدة؟ بمعنى هل الدول الصاعدة حاليا ستسعى فقط لضمان مكانة لها في النظام الدولي مع الحفاظ أو بالأحرى القبول بهيمنة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذا يقتصر دورها على لعب أدوار إقليمية، أم إن هذه الدول ستسعى إلى تغيير هيكلية النظام الدولي من خلال السعي لتحقيق هيمنة عالمية سواء كانت فردية أم جماعية – من خلال تحالف أكثر من قوة -؟ وإن كان الأمر كذلك، هل لها القدرة الكافية لتحقيق ذلك؟

عند الحديث عن الهيمنة فإننا نكون بصدد الحديث عن طرفين: مهيمن-بكسر الميم- ومهيمَن عليه، حيث لا تتوفر الهيمنة إلا إذا اجتمع أمران: مقدرة المهيمن على فرض سيطرته على المهيمَن عليه، وعدم تمكن هذا الأخير من ردع تلك السيطرة، أو التحرر منها فيما بعد[9].

بالنظر إلى هذه المعطيات وبتحليل قدرات القوى الصاعدة يتبين أن هذه الأخيرة لا يمكنها تحقيق شرطي الهيمنة على المستوى الدولي على الأقل في المدى القريب والمتوسط، فالأمر متاح لها فقط على المستوى الإقليمي وإن لم يكن بصورة مطلقة، إذ تتوفر بعد الأقاليم على أكثر من قوة يمكن أن تلعب دور المهيمن الإقليمي وذلك كنتيجة لتكافؤ حجم القوة والقدرات سواء اقتصاديا، سياسيا أم عسكريا، وهو ما نجده في النظام الإقليمي الشرق أوسطي (إيران، تركيا، إسرائيل)، وكذا إقليم جنوب شرق آسيا، شرق آسيا، وجنوب آسيا وكذا آسيا الوسطى أين توجد أكثر من قوة إقليمية في هذه الأقاليم (الصين، روسيا، اليابان، الهند) ما يحد نوعا ما من إمكانية تحقيق الهيمنة الإقليمية المطلقة، فضلا عن قوة تأثير الفاعل الخارجي في إطار ما يعرف بنظام التغلغل، الذي يلعب في أحيان كثيرة دور المساوم أو الموازن للقوة الطامحة إلى الهيمنة، وهو ما يبرز بشكل جيد بالوجود الأمريكي في العديد من الأقاليم، سواء من خلال التدخل المباشر، أم من خلال إقامة شبكة من العلاقات في شكل تحالفات أو تنظيمات إقليمية أو شراكات، أو من خلال الاعتماد على مفهوم الوكالة.

انطلاقا مما سبق، يتبين أن القوى الصاعدة حاليا ستكتفي بالوجود ضمن ترتيبات النظام الدولي مع

محاولة تغيير ميكانيزمات هذا الأخير بصورة بطيئة بما يكفي لتحقيق مصالحها دون السعي للهيمنة العالمية.

فبالعودة إلى نظرية الاستقرار المهيمن نجد أن الهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أو الزعامة، التي يمارسها طرف مهيمن يعبر عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور، حيث يتعين على الدول الأخرى في النظام الدولي أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن وذلك إما بالانصياع أو المعارضة أو المحافظة على موقف اللامبالاة إزاء قادته[01]، فهذه النظرية ترى في وجود دولة مهيمنة عالميا مدعاة لاستقرار النظام العالمي.

هذا الحديث يسمح لنا بطرح إمكانية وجود هيمنة متعددة الأطراف –أي هيمنة مشتركة- وهنا يكون البعد الثاني في مفهوم الهيمنة المتمثل في توفر عامل التقارب الإيديولوجي عاملا محددا، وهو ما يطرح في المستقبل احتمال إنشاء شبكة من التحالفات تتقاطع فيها مصالح القوى الصاعدة من خلالها تضمن القدرة على مواجهة أو معارضة القوة المهيمنة عالميا حاليا الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير هيكلة النظام الدولي عن طريق تغيير ترتيبات أو توزيع القوة داخل هذا النظام.

وبإسقاط مقومات الهيمنة على القوى الصاعدة نجد أن هذه الأخيرة تتوفر على العديد منها خاصة فيما تعلق منها بالإمكانات الاقتصادية، إذ تشهد معظم القوى الصاعدة وتيرة نمو اقتصادية سريعة وواضحة، أين تمتد المصالح الاقتصادية لهذه القوى إلى العديد من الأقاليم الأخرى بخلاف إقليمها الجغرافي، سواء ما تعلق بترويج منتجاتها أم ما تعلق بإمدادات المواد الأولية خاصة ما ارتبط بالمواد الطاقوية.

هذا التنامي الاقتصادي منح القوى الصاعدة حاليا قوة سياسية من جهة ودعم القوة العسكرية من جهة أخرى سمحت لها بالتأثير في العديد من القرارات ومخرجات العديد من الأنظمة السياسية خاصة تلك الواقعة في محيطها الإقليمي.

إلى جانب القوة الاقتصادية تمتلك العديد من القوى الصاعدة بنية عسكرية نوعية يمكن من خلالها خلق الفارق خاصة إذا تعلق الحديث بدول كروسيا والصين، فضلا عن امتلاك هذه القوى لإمكانات بشرية ضخمة تساعدها في بناء اقتصاد قوي منافس وقوة عسكرية وهو الأمر المرتبط بالقوة البشرية الصينية، الهندية مثلا.

3- مؤشرات الصعود الصيني وتأثيره على هيكلية النظام الدولي:

تعد الصين إحدى أبرز القوى الصاعدة المؤهلة للعب أدوار إقليمية وعالمية فعالة، بل وأكثر من ذلك يرى فيها العديد من الباحثين أنها من المرشحين الأقوى لتغيير هيكلية النظام الدولي باتجاه تعدد الأقطاب إلى جانب قوى أخرى، وهو ما أشار إليه المفكر الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التي اعتبرها رقعة الشطرنج الكبرى والقارة الحاسمة فيما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة الأمريكية على وضعها المتفوق عالميا، إذ اعتبر بريجنسكي الصين من اللاعبين الجيواستراتيجيين، ومن ثم يمكنها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها والعالم[11].

اعتمادا على مقومات الهيمنة يمكن تحديد مؤشرات أو مظاهر الصعود الصيني التي ندرجها كالتالي:

1- **المؤشرات الاقتصادية:** منذ 1978 وبمجيء «دنج شياوينج» الذي قاد أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديث لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي إلى العمل وفقا لبنية ترتكز على آليات السوق الحرة، ومنذ تلك الفترة

انطلقت الصين في نهضة اقتصادية واسعة، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت انتشارا كبيرا للمنتجات الصينية إلى كافة الأقاليم في العالم.

وحتى أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة صنفت الصين من أقل الدول إضرارا وهو ما أشار إليه الكاتب عصام حداد بأنه «في خضم عمليات الإنقاذ التي تنظم عالميا لمعالجة تبعات انهيار الأسواق المالية، تحتل الصين دورا مركزيا في تغطية احتياجات الاقتصاد الأمريكي، وعلى الرغم من انغماسها في أوحال الأسواق الأمريكية والأوروبية، فإن خسائرها بقيت أقل بكثير من خسائر سواها، وهذه الحقيقة تعزز اليوم دور الصين كقوة صاعدة في عالم المال، بعدما أثبتت وجودها كقوة جبارة في ميادين الصناعة والتجارة العالمية»[21].

إلا أن هذا النمو الاقتصادي تصادفه العديد من العوائق أهمها الحاجة المتزايدة إلى الموارد الطاقوية والأولية، إلى جانب بروز إشكالات تتعلق بالمخاطر البيئية والتفاوت الإنمائي بين الأقاليم، وهو ما قد يؤثر على التوزيع الديمغرافي للسكان خاصة الانتقال من الريف إلى المدينة وبالتالي يحدث خلل في الإنتاج الزراعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني بشكل كبير، كما أن هذا التفاوت الإنمائي قد يخلق بوادر الصراع والنزاع بين الطبقات من جهة أو بين الفئات الاجتماعية الكادحة والحكومة من جهة أخرى.

2- المؤشرات العسكرية والسياسية: عسكريا، استغلت الصين تنامي قدراتها الاقتصادية في بناء ترسانة عسكرية قوية، وهو ما يعكسه التنامي المتزايد في الميزانية العسكرية وتطوير منظومتها العسكرية، إذ قدرت ميزانية الدفاع الصينية الرسمية وفق أسعار الصرف السائدة في السوق عام 2010 ما بين 60 و70 مليار دولار وهو رقم لا يعكس الميزانية الحقيقية ومرد ذلك إلى أن هناك بعض النفقات العسكرية التي لا يتم إدراجها ضمن الميزانية، كما أن المقارنة بصورة كلية بين هذه الميزانية وميزانية بقية القوى ستكون مجحفة أو خاطئة إن صح التعبير، وكدليل على هذا القول فإنه بالرجوع إلى حجم الإنفاق على تكوين الجندي الصيني والجندي مثلا في القوات الأمريكية سنجده مختلفا تماما، وبالتالي فتقسيم الميزانية العسكرية يختلف من قوة إلى أخرى وهو ما ينجر عنه اختلاف في قيمة الإنفاق العسكري بين الدول.

إضافة إلى ما سبق، فإن الصين تسعى جاهدة لتوطيد علاقتها بروسيا عسكريا لما توفره لها هذه الأخيرة من تقنيات حربية وتجهيزات عسكرية جد متطورة، وفي العموم تؤدي الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الصينية إلى أفكار عسكرية محددة، تتمثل في ما يلي:

- عملت الصين خلال العقود الأخيرة على تحديث جيشها ليصبح أصغر حجما، ولكن أفضل تسليحا وتجهيزا.
- تحسنت قدراتها التي يقصد منها الضغط المباشر على تايوان، مثل زيادة مخزون الصواريخ الباليستسية مع زيادة دقتها.
- تجتهد لاكتساب وسائل أخرى لجعل أي جهد أمريكي يرمي إلى مساعدة تايوان في حالة حدوث أزمة مثل ما فعلت القوات الأمريكية في السابق أمرا أشد صعوبة، ومن هذه الوسائل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن، وأسلحة الحرب الإلكترونية، والقدرات المضادة للأقمار الصناعية، وأسطول أقوى من الغواصات.
- شرعت في إبداء قدر أكبر من الاهتمام بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقية، مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها[31].

أما سياسيا ففي الصين فهناك تياران يقودان

العمل السياسي وهما: التيار المحافظ وهو التيار المهيمن الذي يؤمن زعماؤه بالإصلاح الاقتصادي لتقدم الصين، ولكن يشترط أن يكون إصلاحا تدريجيا للحيلولة دون حدوث اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار.

وهناك تيار الإصلاحيين الليبراليين المتكون من القيادات التي تعلمت في الخارج وشغلت مناصب قيادية وحققت مكاسب مالية ضخمة، ويرغب هؤلاء في الإسراع في عجلة الإصلاح الاقتصادي، المتزامن مع إصلاح سياسي يحقق مشاركة أكبر للمواطنين[41].

3-المؤشرات الثقافية: تمتلك الصين حضارة كبيرة تؤهلها كقوة جذب بالنسبة إلى بقية الأطراف الأخرى، إلا أن تحقيقها لهذه القوة يتطلب منها الكثير من العمل، وذلك بالرغم من بعد المؤشرات التي تشير إلى زيادة عدد الكتب والدراسات التي محور موضوعها الصين بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلا عن ترجمة العديد من المؤلفات الصينية إلى لغات عديدة من العالم، أضف إلى ذلك التنامي المتزايد في عدد الأشخاص الراغبين في تعلم اللغة الصينية والتعرف على أسرار هذه الحضارة، خاصة في ظل الانتشار الواسع للشركات الصينية في مختلف الأقاليم في العالم.

و على سبيل المثال لا الحصر عند البحث عن الصين في عناوين الكتب في مكتبة هارفرد يتبين أنها تحوي نحو 285 ألف كتاب عن الصين بمختلف لغات العالم، منها 58 ألف باللغة الإنجليزية، وقد صدر منها عام 2010 وحده نحو 823 كتاب بينما يوجد 135 كتاب باللغة العربية، وبالنظر في الكتب الصادرة عن دور النشر الأمريكية فقط وجد 1364 كتاب نشرت في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990-2010 أما المكتبة البريطانية -المكتبة الوطنية- فتقتني 45 ألف و615 كتاب حول الصين بلغات عدة، وفي هذا الصدد يقول الباحث محمد عارف: «إذا استمرت الصين في معدلات النمو الحالية لإنتاجها العلمي، فستتخطى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020، وآنذاك سيبدو العالم مختلفا تماما[51].

وبالحديث عن الهيمنة الصينية على الأقل في آسيا يمكن أن تتراوح بين أربعة أنواع من الهيمنة وهي:

- الهيمنة الانعزالية: يفترض أن الصين ترى أن العالم الخارجي يشكل تهديدا للتكامل الصيني من ناحية والأمن القومي من ناحية أخرى، علاوة عن كونه يدمر الثقافة السياسية والاجتماعية للصينيين، خاصة أن الصين معروفة بتنوعها العرقي.
- الهيمنة الهيراركية: يتحقق هذا النمط من الهيمنة من خلال امتلاك الصين لقوة متفوقة مقارنة بالدول المحيطة ما يدفع هذه الأخيرة نحو الإذعان لها، إلا أن تحقيق هذا النمط يلقى العديد من الصعوبات أهمها قوة الدول المحيطة بها –اليابان، الهند، التدخل الخارجي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا-
- الهيمنة التعاونية: تتطلب الهيمنة تفوق المهيمن على كافة المستويات، إلا أن امتلاك الصين لقوة توصف من قبل العديد من الباحثين بأنها ليست متفوقة ما يفتح المجال للحديث عن هيمنة تشاركية، ومنه بخلاف النمط الأول من الهيمنة الصينية المحتملة، على الصين في هذا النمط أن تدخل في علاقات تعاونية مع القوى الإقليمية الأخرى المحيطة بها أو مع القوة المهيمنة عالميا-الولايات المتحدة الأمريكية- بحيث لا تنظر إلى بقية الأطراف بمنظور عدائي، خاصة في ظل العوائق التي تقف أمام تحقيق الصين لتفوقها الاقتصادي والعسكري والسياسي على المدى

القريب أو المتوسط.

- الهيمنة القهرية: يأتي هذا النمط على اعتبار أن الصين دولة قهرية بقوتها العسكرية، ولتحقيق هذا النوع من الهيمنة على الصين أن تمتلك إرادة حقيقية لاستخدام القوة تجاه جيرانها، ويجب أن يكون لديها قدرة متفوقة في استخدام القوة مقارنة ببقية الدول الأخرى[61]، إلا أنه في ظل استمرار تسلح القوى الأخرى وامتلاكها للتقنية، فإن تحقيق هذا النمط من الهيمنة سيكون صعبا جدا تحقيقه بالنسبة إلى الصين.

وفقا للمؤشرات المحددة لحجم القوة الصينية وبالرجوع إلى المقومات النظرية للهيمنة يتبين أن احتمالات الهيمنة الإقليمية الصينية في أحد الأقاليم الآسيوية محققة بصورة كبيرة، إلا أن الطموح العالمي إلى الهيمنة تبقى تعترضه العديد من العوائق أهمها قوة القوى المنافسة لها عالميا، وهو ما يجعل سيناريو الهيمنة التعاونية الأكثر احتمالا للحدوث دوليا.

خاتمة:

إن بروز القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين ولعبها أدوارا دولية يرتبط من جهة بحجم القدرات والإمكانات التي تمتلكها هذه القوى، إلى جانب رد فعل القوة المهيمنة عالميا الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة لن تقف موثوقة الأيدي ففي رؤيتها لصعود هذه القوى تعمل الولايات المتحدة الأمريكية إما على احتوائها أو دعم الانفتاح معها وبناء شراكة حول قضايا مختلفة حيث تصعب من عملية فك الارتباط.

فتحقيق الهيمنة من قبل الصين لن يكون بالسهولة التي قد يتصورها البعض، فبالرغم مما حققته وتحققه الصين من تقدم اقتصادي وتفوق عسكري إلا أنها تصادفها العديد من العوائق على رأسها التحديات السياسية، ففي ظل الانفتاح الذي يشهده العالم وانتشار القيم المرتبطة بحقوق الإنسان بمختلف مستوياتها، إلى جانب التحديات الأمنية الناتجة عن محيطها الإقليمي (النزاع مع اليابان، النزاع مع الهند، التوتر مع كوريا الشمالية، مشكلة التبت، توتر علاقتها بتايوان...) بالإضافة إلى صعوبات نشر القيم الصينية أو بمعنى آخر إعطاء القيم الصينية بعدا عالميا يكون له القدرة على جذب الآخرين، وهو شرط أساسي من شروط تحقيق الهيمنة.

مما سبق، نرى أن الصين ستعمل على تحقيق هيمنتها تدريجيا انطلاقا من تهيئة بيئتها الإقليمية أولا لتقبل وجودها، بل والأكثر من ذلك جعل الدول المجاورة ترى في الهيمنة الصينية ضرورة لحماية مصالحها، ويتحقق ذلك من خلال توطيد العلاقات البينية -كثافة العلاقات- وتحسين صورتها لدى جيرانها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

-السيد أمين شلبي: هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، مصر، العدد 165، جويلية 2006.

-أمل صقر: الكتاب العرب معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضة، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010.

-دافيد شمبوغ: هل تهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام 2015؟، ترجمة: بدر حسن شافعي، مركز الأهرام، مصر.http://acpss.ahram.org. eg/ahram/2001/1/1/READ54.HTM-مايكل أوهانلون: عن العقيدة العسكرية الصينية، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010.

- سهرة قاسم محمد حسين: **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2010.

2-باللغة الأجنبية:

- Anna Cornelia Beyer: **Hegemony and Power in the Global War on Terrorism**. www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

- Richard Ned Lebow and Robert Kelly**: Thucydides and hegemony: Athens and the United States**, Review of International Studies, 2001.

-Sait Yilmaz**: State**, **Power and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3, December 2010. www.Ijbssnet.com

1- سهرة قاسم محمد حسين: **الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2010، ص26.

- 2للتوسع في المعنى اللغوي للمفهوم اطلع على: Richard Ned Lebow and Robert Kelly**: Thucydides and hegemony: Athens and the United States**, Review of International Studies, 2001,p 594.

3- Anna Cornelia Beyer: **Hegemony and Power in the Global War on Terrorism**, p 33.www.springer.com/.../9783642250811-c1.pdf.

4 Sait Yilmaz**: State**, **Power and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3, December 2010, p 194. www. Ijbssnet.com

5 -Anna Cornelia Beyer: Ibid, p 34

6 - Sait Yilmaz**:** Ibid, p 194.

7- Anna Cornelia Beyer: Ibid, p 35

8- سهرة قاسم محمد حسين: مرجع سابق، ص 35.

9- المرجع السابق، ص 25.

10- المرجع السابق، ص 25.

11 - السيد أمين شلبي: هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، مصر، العدد 165، جويلية 2006، ص29.

12- أمل صقر: الكتاب العرب معجبون بالصين وتوقعاتهم لها منخفضة، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص 42.

13- مايكل أوهانلون: عن العقيدة العسكرية الصينية، **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص 56.

14- سهرة قاسم محمد حسين: مرجع سابق، ص 61.

15- أمل صقر: مرجع سابق، ص 42.

16- دافيد شمبوغ: هل تهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام 2015؟، ترجمة: بدرحسن شافعي، مركز الأهرام، مصر/http://acpss.ahram.org.eg.

ahram/2001/1/1/READ54.HTM

استراتيجية التوسع المزدوج للحلف الأطلسي

أمينة رباحي

استاذة محاضرة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر3

ملخص

بتلاشي جدار برلين، رمز الحرب الباردة، واختفاء حلف وارسو - وهو المفهوم الذي قام عليه الدفاع الأوروبي في إطار الثنائية القطبية-، طرح جدل حول ضرورة استمرار الحلف الأطلسي، وماذا سيعني مفهوم «الدفاع» و«الأمن».

فقد خلفت نهاية نظام يالطا - التي تمت بشكل سريع ولم يكن أحد يرى أنها تنتهي بهذه الصورة - آثارا عميقة على مستوى القارة الأوروبية، الشيء الذي جعل دانيال كولار Daniel Colard يقول: «الشيء الأكيد الذي يمكن الحديث عنه في أوروبا ما بعد الشيوعية، هو أنه لا شيء أكيد في المرحلة الانتقالية التي دخلناها.» فالتعاون حل محل التصادم، الأعداء أصبحوا شركاء وبعد أن كانت دول أوربا الشرقية أثناء الحرب الباردة دول أعداء، توسع الحلف الأطلسي ليشمل هذه الدول إلى مشارف روسيا.

Abstract

With the end of the cold war, some political scientists thought that the struggle over power and ideas in Europe had ended with the victory of democracy over communism, and that an American presence would no longer be necessary.

The West won the cold war without direct war. Yet, the West was beyond a belief in shared values based on liberalism more than merely a powerful military alliance (NATO). In this vein, the strength of the West should be understood not solely on military basic, but also on philosophical paradigm.

The transatlantic alliance, which has provided the basis for the security of the West for the 50 years is facing a challenge with regard it. This leads to another question: has the end of the cold war undermined the Euro-American strategic partnership?

In the absence of the Soviet Union, would the "West" continue to hold together with or without a common threat? Should it? Or is the transatlantic cloak really a straightjacket binding North Americans and Europeans too tightly?

The new security strategy called for major course corrections in America's foreign policy. Other changes have also startled the Europeans:

- **First**: the announcement that "the mission would determine the coalition" which seemed to mean that permanent alliances, such as the Atlantic Alliance belonged to the past.

- **Second**: the notion that unilateral decisions supersede multilateral commitments and institutions when these challenge national interest.

- **Third**: the declared ambivalence towards Europe's unification process, a divided Europe being may be preferable to a united Europe, if the latter stands in the way of U.S. priorities.

President Clinton has declared U.S. support for expanding the zone of stability through his vision of "a free and undivided Europe" and "an integrated democratic Europe cooperating with the United States to keep the peace and promote prosperity." We must seek to realize this vision by maintaining a strong NATO Alliance, while avoiding the creation of new dividing lines that could exacerbate security threats in Europe.

The United States led an initiative to enlarge NATO membership gradually to include some of the former soviet allies. NATO has had the military engagement of members outside Europe. By the way there were two requests:

First, the new NATO must lead the discussion about how the United States and Europe can act together to combat threats outside the transatlantic threater in places such as Central Asia, the Middle East and even Africa.

Second, the alliance should establish mechanisms for discrete, small-scale operations that allow for joint consultations in the event that NATO countries need to be called into action.

مقدمة:

إن الحرب الباردة فترة استثنائية في تاريخ العلاقات الدولية باعتبارها ربطت بين الجانب الإيديولوجي والاستراتيجي أي بين القوة والمعنى. وللاعتبارات الأمنية والاستراتيجية، شكل التكتل الأمريكي الأوروبي أكبر تكتل في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

فخلال نصف قرن استطاعت الحرب الباردة

تأطير وفهم التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واستطاعت أن توحد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في كتلة واحدة، ضد الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا. فكما يرى زكي العايدي[1]* أنه: «لأول مرة، تكوّن نوع من التلاحم بين حقيقتين: علاقات القوة الجيو استراتيجية وعلاقات القوة الإيديولوجية بين نظامي قيم عالمية متنافسة: أي بين مسألة القوة والمعنى. فالمعنى كان يمثل مصدر القوة خلال الحرب الباردة. ويمكن تعريفها بأنها علاقة صراعية ترتبط بتكون كتل سياسية وتحالفات تنطوي علاقاتها على التنافس.

ومع انتهاء الحرب الباردة السؤال الذي طرح آنذاك لماذا تم الاحتفاظ بالحلف الأطلسي رغم مسببات بقاءه اختفت بسقوط جدار برلين؟ بينما كان النقاش حول جدوى الحلف الأطلسي تم توسيع مهامه وتوسيع حدوده.

أولا: البيئة الأمنية الجديدة

طوال فترة ما يقرب من نصف قرن شكلت سياسة الاحتواء ركيزة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمحور حولها التخطيط الأمني الأمريكي بكل أبعاده الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن محاولة الكشف أبعاد هذه السياسة يستلزم النظر إليها ليس من منظور التنافس الأمريكي-السوفيتي ولكن في إطار أوسع يتعدى صراع القوتين العظميين الذي هيمن على العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أن جوهر استراتيجية الاحتواء تبلور في إطار تخطيطي تمثل هدفه الأساسي في تشييد ثم صيانة منظومة سياسة أمنية تؤازر الهيمنة الأمريكية ارتكزت على دمج مراكز القوة الصناعية في قارتي أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكي.[2](1)

فمنذ انقسام أوروبا إلى كتلتين، كان أمن أوروبا ممثلا في شكل مؤسستين دفاعيتين هما الحلف الأطلسي الذي كان يمثل الواجهة الدفاعية لأوروبا الغربية، وحلف وارسو الذي يمثل الواجهة الدفاعية لأوروبا الشرقية في إطار الردع الاستراتيجي ونظرية الاحتواء.

ويمكن تسمية ذلك بزيادة القوة حسب هانس مورغانتو الذي يرى أنها الهدف الرئيس لأي حلف، وأن بقية الأهداف الأخرى تعتبر أهدافا ثانوية، حيث تسعى دولة ضعيفة إلى التحالف مع دولة أقوى منها، بحثا عن الأمن في كنفها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الغربية التي تحالفت مع الولايات المتحدة لكي تكفل لها الحماية ضد أي هجوم نووي سوفيتي محتمل، من خلال ما عرف بالمظلة النووية الأمريكية.

ولو تمعنا في ميثاق الحلف الأطلسي فإنه شبيه بالأحلاف التقليدية القديمة التي أقامتها الدول الأوروبية في عهد بسمارك (1871م - 1890م). ويبقى الدافع الرئيس للتكاتف في أحلاف وتكتلات أوروبا، هو وجود الخطر الخارجي في كل الحالات، وكيف يتحول صديق البارحة إلى عدو اليوم، والعكس حسب المصلحة الوطنية في حالة ألمانيا والاتحاد السوفيتي.

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان

وجرى نقاش حول ما سيكون عليه الأمن الأوروبي، واختص النقاش بثلاث مؤسسات: الحلف الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية، والاتحاد الأوروبي، وكيف

ستتطور العلاقات بين هذه المؤسسات الثلاث، مما يفرض إحداث تغييرات عميقة في بنياتها وفي مفاهيمها.

وأهم مستجدات الوضع الدولي في أوروبا أنه:

1-لم يعد الردع ضد أي عدوان هو السبب الأساسي لبناء الدفاع والأمن الأوروبي، بعد أن فقد مفهوم الردع مصداقيته.

2-رغم المشاكل التي عاشتها روسيا، فإنه لم يمس النظام الدفاعي الغربي الممثل في الحلف الأطلسي.

3-أدى تصاعد القوميات والصراعات الإقليمية إلى إعادة صياغة دور الحلف الأطلسي، فتقرر الإبقاء على أسس القدرة العسكرية الغربية، مع توسيع مهمة الحلف الجديدة مثل الحفاظ على السلم في القارة بدلا من الدفاع عنها ضد أي هجوم مفاجئ.

4-لازم انتهاء الحرب الباردة في أوروبا ازدياد تأكيد اتجاه فكري لدى المسؤولين الأوروبيين طوال سنوات الحرب الباردة، ويتمثل في إيجاد هوية أوروبية للدفاع مستقلة عن المظلة الأمريكية، وهو الاتجاه الذي تبنته فرنسا وتساندها فيه ألمانيا وتعارضها بريطانيا بشدة.

تتمثل أهمية دراسة الحلف الأطلسي لما بعد الحرب الباردة في ناحيتين هما:

- إحياء هذا الحلف يمثل إسقاطا للفرضية الأساسية التي يستند إليها النهج الواقعي الغربي، في أن الأحلاف العسكرية تقوم لأسباب معينة، وتزول بزوال تلك الأسباب مثلما حدث لحلف وارسو،الأحلاف التي قامت في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وارتبط اسم الحلف الأطلسي بالحروب والصراع الدولي وسباق التسلح وتوازنات القوى أثناء الحرب الباردة.

- إحياء الحلف الأطلسي والشروع في توسيعه وتعديل استراتيجيته خارج نطاقه التقليدي وتطوير هياكله السياسية والعسكرية، قد يعكس رغبة الغرب في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي على أسس ومعايير جديدة بعيدا عن تقسيمات الحرب الباردة وتداعياتها، لكنه يعكس استمرار هيمنة عقلية تلك الحرب على مدركاتهم ومصالحهم الأمنية وغير الأمنية، للهيمنة على النظام الدولي، متجاوزة في ذلك أحقية الأمم المتحدة في حماية الأمن والاستقرار في العالم وليس في الجزء الأطلسي فقط.

احتفظ الغرب بالحلف الأطلسي بقدر ما يتعارض ومفهوم الغرب للنظام الدولي الجديد على اعتبار أن الحلف من مخلفات الحرب، فإنه يعكس مدى حاجته إليه لترتيب أوضاعه الدفاعية والأمنية سواء في أوروبا أو في خارجها لعدم قدرته على خلق جهاز أمني بديل منه.

وفي عام 1996م صرح وزير خارجية الولايات المتحدة السابق وارن كريستوفر في خطاب له بجامعة هارفرد: «أنه يجب أن تبقى القيادة الأمريكية ثابتة، وفوق كل شيء يجب أن نقر أن الولايات المتحدة وحدها لديها الرؤية والقوة لبناء عالم أفضل.»[3](1)

هذه التحولات الجيو استراتيجية الجديدة وضعت الحلف الأطلسي أمام تحدي الوجود، إذ كان يجب إقناع الأوروبيين أن قيمته الدفاعية مازالت قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي. أي إثبات وجود أخطار جديدة تفرض وجوده، وفي حالة فشله في ذلك فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوروبا يصبح غير ذي جدوى، ويثير استياء الرأي العام الأوروبي

والأمريكي نتيجة التكاليف الباهظة لاستمرار هذه القوات، وتغير في المدركات الأمنية الأوروبية وضع الحلف أمام مشكلة: «من يقود أوروبا سياسيا وأمنيا بعد الحرب الباردة؟ هل هم الأوروبيون من خلال ما يملكونه من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد غرب أوروبا أو الأمريكيون من خلال الحلف الأطلسي؟»

ولمواجهة خطر الانشقاق السياسي للحلف، تصرفت الدبلوماسية الأمريكية بسرعة، وضح خطاب جيمس بيكر في برلين 1989م، السياسة التي ستتخذها كل الولايات المتحدة وأوروبا في السنوات القادمة، وهي توسيع مجال الحلف (جغرافيا- وظيفيا)[4](1).

ثانيا: توسيع الحلف الأطلسي

إثر انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغيرات في البيئة الأمنية، سعت الولايات المتحدة إلى تكييف التغيرات لصالحها فبدلا من إنهاء مهمة الحلف الأطلسي وانسحابها من أوروبا، فرضت على حلفائها إحداث إصلاحات تؤكد ضرورة الإبقاء على الحلف الأطلسي وتوسيعه إلى الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي.

ومن الحقائق الرئيسة التي أظهرتها علاقة الحلف بالبيئة الأوروبية الجديدة أنها بقدر ما أكدت أهمية دور الحلف في البناء الأمني الأوروبي لعالم ما بعد الحرب الباردة فإنها فرضت عليه ضرورة التوسع نحو وسط أوروبا وشرقها في خطوة مهمة جدا لإنجاز عملية البناء، ليس لأن الأمن الأوروبي يشكل وحدة متكاملة ما بين الشرق والغرب فحسب، بل لأن الحلف بغير التوسع يصبح عاطلا عن العمل.

وترك أوروبا بناء أمنها بشكل مستقل شيء مستبعد لأنها بكل بساطة لا يمكن أن تكون بديلا عن أمريكا وعن الحلف الذي يعمل بفاعلية لحفظ الأمن الأوروبي، ومنه يرى روبرت كاغان أنه: «يمكن للأوروبيين أن يكونوا بارعين في مسائل التكامل الاقتصادي، ولكنهم ليسوا كذلك في قضايا التكامل الأمني»[5](1). وعليه ضمان أمنهم يكون بتوسيع الحلف نحو الشرق.

وقد أصدر الكونغرس الأمريكي قانون المشاركة في الحلف الأطلسي Participation Act لسنة 1994م، متضمنا شروطا للعضوية تدعم الاندماج في قيم المجتمع الغربي من قبيل تدعيم التوجه الديمقراطي، واقتصاديات السوق، والسيطرة المدنية على القوات العسكرية ودور القانون في حماية المواطنين والحقوق المدنية، واحترام السيادة الإقليمية للجيران ودعم مكافحة الإرهاب الدولي.

هذه الشروط تعكس التغير في العقيدة العسكرية للحلف لمواكبة التغيرات الدولية الجديدة. فقد كان من شأن تلك التغيرات في البيئة الأمنية أن تضعف مبرر وجود الحلف، ومن ثم بدأ الحلف في إعادة صياغة دوره ومفهومه الاستراتيجي، حيث يقدم الحلف الأطلسي نفسه في ثوب جديد باعتباره منظمة ساعية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وليصبح رمزا للحرية الديمقراطية إلى جانب دوره في حفظ الأمن.

وتعتبر الولايات المتحدة أكثر تحمسا لتوسيع الحلف نحو الشرق وطرحت «الشراكة من أجل السلام» مع دول وسط أوروبا وشرقها كخطوة أولية للانضمام إلى الحلف؛ لأنها مؤمنة بأن التوسع له فوائد لعملية البناء الأمني الأوروبي، وسيملأ الفراغ الأمني بعد حلف وارسو، وعليه ترتب الأوضاع الأمنية في الشرق، وتمنع عودة روسيا إلى ممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا، وأيضا سيساعد على

عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية وأهدافها من توسيع الحلف هي:

-1 في التوسع تكريس لزعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، مما يقوي هذه الزعامة هو إدارة الحرب في البوسنة والهرسك من قبل الحلف، وموافقة الأوروبيين على المبادرة الأمريكية بتوسيع الحلف، هو إقرار منهم بزعامة واشنطن ودورها القيادي في الأمن الأوروبي.

تكريس زعامة واشنطن على أوروبا عبر عملية توسيع الناتو لإنعاش اقتصادها، ورفع مستوى تبادلها التجاري، واستثماراتها داخل القارة يكون دون أن تتحمل كل النفقات والمسؤوليات مع حلفائها، حيث أشار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في خطابه أمام قمة بروكسل إلى ذلك بقوله: «إن حكومتنا ليست كالحكومات السابقة، لأنها ستدعم أوروبا في المحافظة على أمنها، وتبذل الجهود لمصلحتها وستقود الحلف الأطلسي، إلا أنه ليس بإمكانها الزج بنفسها في الصراعات الأوروبية، ويجب أن تلعب أوروبا دورا أكبر، وهذا يقع على عاتق الدور العسكري لدول المجموعة الأوروبية؛ علاوة على سعي واشنطن لإدخال دول شرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي وعدم حرمان هذه الدول من مساعدة الاتحاد».

-2 بتوسيع الحلف يمكن تنشيط فاعلية الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، لأن من أهم مقومات هذه الاستراتيجية اعتبارها أن التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج أصبحت أكثر تنوعا بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتمثل في انتشار النزاعات العرقية والدينية في المناطق الحيوية للولايات المتحدة كأوروبا والشرق الأوسط، حيث سيعتمد استخدام القوات الأمريكية مستقبلا على الفعل ورد الفعل الناتجين عن الأزمات التي تهدد الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج.

-3 الهدف الحقيقي للتوسيع هو تطويق روسيا، ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد خروجها من أزماتها الداخلية الاقتصادية والسياسية. فكما أشرنا تبقى روسيا وحدها القادرة على تحطيم الولايات المتحدة لامتلاكها الضربة الثانية.

ثالثا: أهداف توسيع الحلف الأطلسي:

كان وراء الإسراع في توسيع الحلف الأطلسي نحو شرق أوروبا ووسطها قبل تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبي للأهداف التالية:

-1 الحيلولة دون قيام أنظمة معادية للديمقراطية تهدد السلم الأوروبي، لذا تحاط تجارب الديمقراطية الناشئة في أوروبا الشرقية بضمانات أهمها توسيع الحلف إلى الحدود الغربية الروسية.

-2 في حالة وصول نخبة متطرفة في روسيا بعد رحيل بوريس يلتسين يمكن أن تحاول استرجاع إمبراطوريتها، لذا سارع الحلف الأطلسي إلى عقد الوثيقة التأسيسية مع روسيا للموافقة على التوسيع.

-3 التأهب لمواجهة المخاطر المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتشار الفوضى على الأقاليم الروسية، وانعكاسات ذلك عليها في ظل الفراغ الأمني في تلك المنطقة.

-4 الحفاظ على التلاحم الأوروبي باحتواء النزاعات الأوروبية، التي تسعى جاهدة للانسلاخ عن التعريف الجماعي للأمن الأوروبي خاصة ألمانيا الموحدة.

-5 التدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية مثل الحرب الدائرة في أراضي يوغسلافيا السابقة التي تهدد ميزان القوى الأوروبي.

-6 إيجاد إطار مؤسساتي للتعاون مع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ورغم تلك الأهداف المثالية التي أشار إليها إعلان مدريد حول الأمن والتعاون الأورو-أطلسي الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في 8جويلية 1997م - إذ نص البند الرابع بأن أمن أعضاء الحلف يرتبط بشكل لا ينفصل عن أمن أوروبا كلها من أجل أوروبا جديدة غير مقسمة- فإن الهدف الرئيس هو تطويق روسيا والصين.

وجاء في كتاب بريجنسكي «رقعة الشطرنج»[6](1) بشأن روسيا بأن مسألة انضمامها إلى الحلف مرتبط بعدة شروط، إذ لا ينبغي أن تمتد عملية توسيع الحلف إلى أكثر مما يتحمل تماسك الحلف وقدراته، كما لا ينبغي لروسيا الحنين إلى إمبراطوريتها ومن هنا فإن روسيا لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تستبعد من عملية إنشاء أوروبا الأكثر اتساعا، التي لا يضمها من الناحية الأمنية حلف يشمل أوروبا والدول الواقعة في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

والإشكال الذي سينتج عن عملية «التوسيع المزدوج» يتمثل في كيفية تفعيل المادة الخامسة جوهر العلاقة الاستراتيجية بين طرفي الأطلسي، كما أن التفرقة بين العضوية الكاملة والجزئية في الحلف الأطلسي تثير مشاكل بشأن توازن الحقوق والالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد. وما يزيد الأمر تعقيدا هو حرمان بعض الفئات المستحدثة للعضوية من الصلاحيات المقررة في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، مع أن النص يشير فقط إلى ضرورة التشاور في حالة وقوع تهديد لأمنها، مما يشير أيضا إلى إمكانية التفرقة بين العضوية الكاملة وعضوية من الدرجة الثانية.

إن المراحل التي مرت بها عملية استيعاب أعضاء جدد، مثلت علامات التحول في المفهوم الاستراتيجي للحلف تأثيرا وتأثرا بمجريات الأحداث على الساحة الدولية.

وتفيد فكرة التوترات داخل الكتلة الغربية (أمريكا-أوروبا) بأنه من السهل إدراك التوتر والخلاف أكثر مما كان عليه في الحرب الباردة. فالغرب أصبح أكثر اتساعا وتشعبا ضم في صفه تلك الدول، التي كانت ولحقبة ضمن الطرف الآخر (العدو).

وضع على عاتق الحلف الأطلسي دور جديد قائم على مبدأ «التوسيع المزدوج»، الذي يضمن ما يلي:

أولا: توسيعا نوعيا للمهمات، حيث تتخطى عمليات الدفاع الجماعي وتمتد إلى مساندة عمليات حفظ السلام خارج حدود الدول الأعضاء في الحلف.

ثانيا: بسط بعض مزايا الحلف إلى ما يسمى بالتفاعل الأمني الديمقراطي إلى الدول السبع والعشرين الأوروبية الأعضاء في الشراكة من أجل السلام ينبني التوسيع على اعتقاد الحلف أن انتهاء الحرب الباردة وفر فرصة للتحالف الغربي، لتحسين البنية الأمنية في أوروبا بهدف ضمان الاستقرار والأمن للقارة، دون الاضطرار إلى رسم خطوط تقسيم جديدة، أو خوض صراعات القوة من أجل تحقيق الأمن.

وهذا في دراسة أعدها الحلف الأطلسي عن توسيع الحلف في سبتمبر 1995م، أعلن ضمن شروط قبول الأعضاء الجدد أن التوسيع يجب أن يخدم المصالح الأمنية للتحالف.[7](1)

وتنبع التهديدات في القارة الأوروبية من مشكلات عرقية ودينية واجتماعية واقتصادية في وسط أوروبا وشرقها، وبالتالي لا يتطلب من الحلف الدفاع المستند إلى القوة ولكن احتواؤها عبر عملية بناء أمنية متكاملة أساسها التوسع.

ومن بين أهم الحجج التي قدمت سببا لمعارضة توسيع الحلف الأطلسي شرقا، والتي لخصتها هناء عبيد ما يلي[8](2):

1-عدم وضوح منطق عقلاني للتوسع، فإذا كان الحلف قد نشأ لمواجهة الخطر الشيوعي فإن غياب أية تهديدات من وسط أوروبا وشرقها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ينفي حتمية التوسع شرقا.

2-إن توسيع العضوية لبعض دول الكتلة الشيوعية السابقة دون غيرها، واستبعاد بعض الدول يمكن أن يخلق خطا فاصلا أو ستارا حديديا جديدا في أوروبا بين الغرب وروسيا، وحتى في داخل إقليم شرق أوروبا ووسطها نفسه، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدة نتائج منها إضعاف التيارات الإصلاحية في الدول التي لا تحصل على عضوية الحلف الأطلسي، وتراجع الهدف الخاص بالاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر وتشكيل التكتلات وربما المواجهات.

3-القيود المالية على توسيع نطاق الالتزامات الأمنية للحلف الأطلسي، وخاصة في ظل قيام دولة ما بتخفيض مواردها الخاصة بالدفاع، في الوقت الذي تتنازع تلك المخصصات المالية اللازمة لتوسيع الحلف أولويات أخرى للإنفاق على رأسها خطط تنمية دول شرق القارة ووسطها على غرار مشروع مارشال.

4-القيود العملية على التوسع السريع، مما قد يضر بتجانس الحلف وقدرته على بناء الإجماع، أو يهدد بإضعاف فعالية الحلف وتحويله إلى إطار فضفاض شبيه بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

ورغم كل الأصوات المعارضة لتوسيع الحلف الأطلسي فقدت قوتها أمام الموقف الأمريكي وللأسباب التالية:

1- الإرادة الأمريكية التي احتكرت الهندسة شبه المنفردة لتوسيع الحلف اعتمادا على قيادتها الفعلية لمهمات الحلف وتحملها للقسم الأكبر من مهماتها الدفاعية.

2-إن التحديات الأمنية العاجلة خاصة أزمة البلقان، مثلت قوة دفع أساسية لسرعة إتمام توسيع الحلف الأطلسي، لاستيعاب عدد كبير من دول شرق أوروبا ووسطها، مما يتيح للحلف رسم أولويات قضاياه الخاصة بالعلاقات عبر الأطلسي (أمريكا- أوروبا).

3-مرونة الهيكل والشروط في عضوية الحلف للاستجابة لرغبات العضوية المقدمة أو طلباتها من دول شرق أوروبا ووسطها، وذلك حسب المادة 10 من اتفاقية الحلف الأطلسي «تستطيع الدول الأعضاء بالاتفاق دعوة أية دولة أوروبية تكون في وضع يؤهلها لدعم مبادئ الحلف، وتعزيز الأمن في منطقة شمال الأطلسي للانضمام إلى هذه الاتفاقية»[9](1)

ونتيجة للتوسعات المتلاحقة لعضوية الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي تضاعف عدد الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين، مما جعل الكثيرين يتساءلون ما هو الغرب الاستراتيجي؟ خاصة وأن هناك دولا ديمقراطية خارج المنطقة الأورو-أطلسية، التي ترتبط باتفاقيات شراكة أمنية مع إحدى من دول أو أكثر الحلف على رأسها الولايات

المتحدة باتجاه أداء دور أكثر انفتاحا وفاعلية واستراتيجية مثل أستراليا واليابان.

ويبدو واضحا أن تباعد الرؤى الأمنية والمصالح بين هذه العائلة الديمقراطية الممتدة سيجعل تأثيرها عالميا. وسعت الدول الأوروبية لجذب أكبر عدد من الدول ضد التصرف الفردي الذي قامت به الولايات المتحدة في العراق.

وبغض النظر عن المعتقدات الأساسية التي مازال كل الغرب يشترك فيها، فإن أقصى درجات الاختلاف حدة في العلاقات الأوروبية- الأمريكية أو الأوروبية- الأوروبية، هو الامتناع عن التصويت على الإجراءات المشتركة والمقترحة، أو مجرد إحباط إقرار سياسات أو مبادرات جديدة مشتركة فيما بينها مثل (اتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة والتغيرات المناخية). وإن كانت أوروبا تفضل التعددية القطبية لإدراكها بأن هناك مراكز قوى خارج المنطقة الأورو-أطلسية سوف تخفف من الضغوط الأمريكية على أوروبا، ويحقق نوعا ما توازنا غير متوازبين الولايات المتحدة وأوروبا.

ونظرا للوضع المميز للولايات المتحدة كونها مركز العالم الغربي ونظاما مستقلا ومؤثرا على وضعية الاتحاد الأوروبي كمحيط تابع أو كما يسميه الأستاذ محمد شلبي» الشريك التابع»[01*]، تؤكد أن التحالف الغربي لا يمكن أن يكون مرة ثانية كتلة واحدة أمام الولايات المتحدة، والسبب أن حلفاءها هم أعداؤها الاقتصاديون، وفي بعض المواقف قد يشاركون بقلقهم خصومها غير الحلفاء مثلا روسيا في الحرب على العراق، وقد ذهب بعض المحللين السياسيين إلى تسمية الولايات المتحدة بالدولة المارقة العظمى.[11(1)]

ويذهب فيليب جوردون إلى: «... اتحادا أوروبيا يتألف من 400 مليون نسمة وله إجمالي ناتج مختلط يربو على 8 تريليون دولار أمريكي، وله القدرة على توحيد إمكاناته الدبلوماسية والعسكرية، كان يمكنه بسهولة أن يتحدى الوضع الراهن للولايات المتحدة بصفتها «القوة العظمى الوحيدة»، وأن يمارس نفوذه من خلال عملية السلام في الشرق الأوسط ومسألة الأمن في الخليج العربي، وأن يكتسب فاعلية متنامية اقتصاديا وتجاريا من سياسته الأمنية عالميا، وأن يبدأ في تأدية دور أكبر على صعيد الدبلوماسية والأمن في آسيا... وأن يخلق توازنا جديدا من خلال الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه حاليا الولايات المتحدة، أما الاتحاد الأوروبي الذي ظل ضعيفا متفرقا إزاء السياسة الخارجية فسوف يستمر في كونه شريكا تابعا، فهو يعتمد على زعامة الولايات المتحدة داخل التحالف الأطلسي كطرف دبلوماسي مهمش في العالم الأرحب، وغير قادر على التعامل مع الأزمات حتى في نطاق حدوده.»[21(1)]

ومن هنا كان هاجس الخبراء الاستراتيجيين في الحلف الأطلسي حول مصير الحلف، وما هو الشكل الذي سيكون عليه الحلف الأطلسي خلال عام 2025م؟ فقد حدثت عدة تغييرات استراتيجية بدأت بسقوط جدار برلين ثم سقوط الاتحاد السوفيتي واختفاء العدو.

في عام 2005م قام مركز كلينجندايل Clingendael للدراسات الاستراتيجية بدعم من وكالة الاستشارات، والقيادة، والسيطرة التابعة للحلف الأطلسي بإنجاز دراسة بعنوان «مستقبل حلف الناتو» تتعلق بالسياقات المستقبلية المحتملة للتخطيط الدفاعي في حلف الناتو، وتشمل تصورا لبيئة أمنية مستقبلية وصيغة مستقبلية للحلف.[31(2)]

وفي نظر ستيفن دو سبيغلير وريم كورتيويغ أنه لصياغة السيناريوهات يجب تحديد الخصائص

الأساسية لحلف الناتو التي ترى المجموعة أنها قد تتغير خلال السنوات العشرين القادمة. وتم وضع مقياس مبسط لكل واحدة من هذه الخصائص، وذلك لرسم الإطار العام الذي يمكن أن يتم هذا التغيير ضمنه. وجاءت الخصائص التي حددتها المجموعة والقيم المرتبطة بالمقاييس التالية:

1- **الصلة بين طرفي المحيط الأطلسي**: قوة هذه الصلة على الصعيدين السياسي والعملياتي التي تربط بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين.

2- **الدور القيادي الأمريكي**: مدى استمرار ارتباط الولايات المتحدة بحلف الناتو ورغبتها في تولي دور قيادي في الحلف.

3- **مسرح العمليات**: المساحة الجغرافية التي تجري فيها عمليات حلف الناتو.

4- **صناعة القرار**: مدى مقدرة الحلف على صناعة قرارات بشأن القضايا الخلافية.

5- **التوجيه من المستوى الأعلى إلى الأسفل**: مدى مقدرة الحلف باعتباره منظمة على السيطرة على قرارات أعضائه وتصرفاتهم.

6- **نطاق المهمة**: المدى المعين داخل نطاق النزاعات الذي سينفذ فيه حلف الناتو عملياته.

7- **القدرات**: حجم القدرات المتاحة للحلف وفاعليته في الاستخدام المشترك للوسائل القهرية المستخدمة في عمليات التنفيذ.

8- **الطبيعة السياسية مقابل الصفة العسكرية**: أي التوازن بين البعدين السياسي والعسكري للحلف.

9- **العضوية**: حجم العضوية والتوسع الجغرافي لعضوية حلف الناتو.

كما يذهب الكاتبان إلى أن هناك عوامل ساهمت في عملية تغيير الخصائص الرئيسة المذكورة آنفا متمثلة في ثلاثة عوامل رئيسة هي:

1-مدى رغبة الولايات المتحدة واستعدادها، للقيام بدور قيادي في حلف الناتو: أي تحديد ما إذا كان هناك دور قيادي للولايات المتحدة أو لم يكن لهذا الدور أي وجود.

2-تأثير الاتحاد الأوروبي: تحديد ما إذا كان سيتصرف بوصفه طرفا سياسيا متماسكا، وبذلك يكون له تأثير ملموس في السياسة الدولية (بما في ذلك التأثير في المجال الأمني)، أم إنه سيتصرف بوصفه كيانا مفككا، وبالتالي يكون تأثيره ضعيفا.

3-تصور التهديد: وبصورة مستقلة عن صورة التهديد المحتمل، سيتم بحث ما إذا كانت الدول الأعضاء في حلف الناتو ستتماسك في عام 2025م بتصور مشترك للتهديد المتوقع، أم إن تصورات التهديد تتجه نحو التنوع بصورة متزايدة لدى كل أعضاء الحلف.

وعليه يقدم الباحثان سيناريوهات مستقبلية[14](1) نوجزها في ما يلي:

أولا- الناتو « القدرات القوية»:

أي دور أمريكي قيادي في حلف الناتو وأوروبا ضعيفة ومفككة نسبيا. طبقا لهذا السيناريو، فإن الولايات المتحدة هي اللاعب السياسي الرئيس في الساحة الدولية، وتتولى بالكامل دورا قياديا داخل حلف الناتو.

ومن الفرضيات أيضا أن توسيع الاتحاد الأوروبي لم يفرز مزيدا من الوحدة السياسية، وأن السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تفتقر إلى التنسيق والحيوية. كما أن تصور طرفي المحيط الأطلسي

للتهديدات التي تواجه حلف الناتو يعتبر متشابها، وبالنسبة لدول أوروبا تعتبر الحلف الأطلسي الوسيلة المفضلة لتعزيز الاستقرار العالمي.

فقدرة الدول الأوروبية على العمل إلى جانب الولايات المتحدة في حالة النزاعات الكبرى لا تزال مقتصرة على عدد محدود من دول الحلف الأوروبية. كما أن الدول الأوروبية غير قادرة على قيادة مسرح عمليات رئيس ومكتمل العناصر، من دون الدعم القوي من الولايات المتحدة. غير أن معظم دول الحلف الأوروبية تقدم قدرات محدودة في مجال التدخل السريع تكون لازمة لعمليات إدارة الأزمات. ولا تزال الفجوة التقنية بين القارتين تتسع بصورة متزايدة، والتوقعات السياسية المشتركة لم تترجم إلى زيادة كبيرة في حجم القدرات الدفاعية.[51(1)]

ثانيا- الحلف الأطلسي و»شراكة تقاسم الأعباء:

أي المشاركة الأمريكية القوية في الحلف الأطلسي وأوروبا متماسكة وقوية وتصور مشترك للتهديدات. و يعكس السيناريو الثاني قيام شراكة حقيقية في تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات. فقد طورت الدول الأوروبية مناهج لاستغلال ميزانياتها الدفاعية المحدودة، وذلك لتحقيق تطور كبير في تحويل مؤسساتها العسكرية بهدف امتلاك عناصر مؤثرة من قدرات التدخل السريع. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة في القدرات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد تم تضييقها[16(2)]، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى تدابير الكفاءة والتي تم تبنيها، والتي تتضمن توحيد المعدات وتجميع الإمكانات المختلفة. ولعبت قوة الرد التابعة لحلف الناتو دورا مهما في هذا التحول، كما تم عقد اتفاق سياسي جديد بين طرفي المحيط الأطلسي تقبل الولايات المتحدة بموجبه أن يكون لها رأي مسموع بقدر أكبر يكون موجها للاتحاد الأوروبي عبر حلف شمالي الأطلسي في مقابل القدرات الأوروبية المطورة والتكميلية. ولا يزال الحلفاء الأوروبيون يقبلون الدور القيادي الأمريكي، حيث توصل الطرفان الأوروبي والأمريكي إلى وضع تصور مشترك للتهديدات المحتملة. وهناك فهم مشترك لدى طرفي الأطلسي بأن التطور الحقيق يمكن تحقيقه فقط عن طريق نشر حالة الاستقرار والسلم عبر إقامة شراكة حقيقية.

مع محدودية القدرات الأوروبية والتفوق الأمريكي تم التوصل إلى تقسيم العمل حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عمليات عسكرية معظمها في مناطق قريبة من أوروبا، ويمكن أن تشارك قوات عسكرية أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة في الصراعات التي تتم على النطاق العالمي، مع الاستفادة من الإجراءات والإمكانات والقدرات المتوافرة لدى الحلف الأطلسي، فهو يضم مجموعة من الأدوات الحيوية والمرنة القابلة للتكيف.

ثالثا- حلف الناتو « كمجموعة أدوات متفرقة » [71(1)]:

أي مزيج من القيادة الأمريكية الفاترة في الحلف الأطلسي ومعدل متوسط من التماسك الأوروبي واختلاف كبير في تصور التهديد. ويمثل سيناريو التصور الثالث تحالفا أقل تماسكا يستند إلى التزام أمريكي محدود نحو حلف الناتو، واتحاد أوروبي متوسط القوة، وانقسام في تصورات التهديد بين طرفي الأطلسي. ويقود هذا الوضع إلى مقاربة «الأدوات المتعددة» في تقييم القدرات الأخرى لحلف الناتو. ووفقا لهذا السيناريو، يسند لحلف الناتو الأقل تماسكا دور أقل محدودية بوصفه مؤسسة مستقرة ولاعبا عالميا في مجال معالجة الأزمات.

حدث تباين بين التصورات الأوروبية- الأمريكية

للتهديدات الأمنية التي تواجه الجانبين، فبينما تنظر الولايات المتحدة إلى العالم على أسس تقليدية «واقعية» في معظمها، وتركز على التهديدات العسكرية، فإن حلفاءها الأوروبيين، تمكنوا من صياغة رؤية عصرية للعالم وركزوا على المقاربات غير العسكرية في الاعتبارات الأمنية، وتم استثمار الإمكانات الأوروبية بصفة رئيسة لتوفير القدرات الدنيا.

ونظرا لتزايد صعوبة التوصل إلى أولويات سياسية مشتركة، فقد ضعف موقف حلف الناتو في الساحة السياسية الدولية، ويتضاءل اهتمام الولايات المتحدة بقيادة الحلف، فقد حدث تنوع في القدرات، وهو ما أضعف الحلف بوصفه كيانا عسكريا في الأساس. وهناك اختلافات كبيرة في الثقافة الاستراتيجية في أوساط الحلفاء، فإن سياسة الاستباق العسكري هي الخيار المفضل في حالات التدخل الأمريكي، ولكنها غير مقبولة لدى الدول الأوروبية.

ركزت دول الاتحاد الأوروبي على تطوير قدرات التجاوب مع الأزمات والمساعدات الإنسانية والإغاثة وتخفيف آثار الكوارث، وبذلك أصبح لدى الحلف الأطلسي تشكيلة متنوعة من الأدوات. إن قوة الرد السريع التابعة للحلف الأطلسي هي قوة أوروبية تركز على مهمات الرد في الأزمات المحدودة، وعليه يستطيع حلف الناتو استغلال القدرات الملائمة من أدواته ووسائله المتنوعة. وهذا التقسيم الضمني للعمل يمثل عقبة كبرى أمنية ودفاعية.

رابعا – الحلف الأطلسي» والعودة إلى الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية»[81](1)

أي عبارة عن مزيج من أوروبا المتماسكة إلى حد ما، والتزام أمريكي محدود بالحلف الأطلسي وضعف الرؤية المشتركة المتصورة. يتضمن السيناريو الرابع للحلف الأطلسي حلفا يقوده الاتحاد الأوروبي بصفة أساسية، وكان لتعزيز الوحدة السياسية في الاتحاد الأوروبي تأثير قوي في الحلف الأطلسي، فقد أدى النجاح النسبي للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية إلى تطورات كبيرة في مجال إدارة الأزمات، وذلك بإعطاء شكل محدد للعنصر الأوروبي المتماسك و»المتكامل» في الحلف. ويمكن للحلف أن يعمل في إطار قوة الرد من دون دعم الولايات المتحدة.

والفجوة في القدرات بين طرفي الأطلسي ستجعل الدول الأوروبية عاجزة في معظم الحالات عن العمل إلى جانب الولايات المتحدة في الصراعات المتوسطة والكبيرة. ويتم استخدام قوة الرد السريع في مهمات التجاوب مع الأزمات المحدودة والمتوسطة. بينما تركز الولايات المتحدة على القدرات المتفوقة، وهي لا ترغب في استخدام إمكاناتها في عمليات الناتو في النزاعات المحدودة. ونتيجة لذلك تضعف الرغبة الأمريكية في قيادة الحلف.

ومن الناحية العملية فإن تدخل الحلف الأطلسي دفع الحلفاء إلى عدم التخلي عن الحلف بأكمله، ولكن الجدل السياسي يضعف فاعلية الحلف ويحد من قدراته ومستوى أدائه، بينما تميل الولايات المتحدة إلى العمل الفردي ولا تشارك في عمليات الحلف، وذلك على الرغم من أنها تدعم سياسيا العمليات التي ينفذها حلفاؤها الأوروبيون.

التخوف الأوروبي من حدوث خلاف مع الولايات المتحدة أدى إلى تنفيذ العمليات تحت مظلة علم الحلف الأطلسي، وعليه فقد تبلور القدر الأعظم من الأفكار المبكرة المتعلقة بالهوية الأوروبية الأمنية والدفاعية. فإن الشق الأوروبي من الحلف الأطلسي هو الذي يحمل القدر الأكبر من أعباء الحلف.

وهناك اتجاه بديل في هذا السيناريو، وهو أنه مع تقلص الدور الأمريكي في الحلف الأطلسي وتزايد التماسك الأوروبي، تفضل الدول الأوروبية استخدام الاتحاد الأوروبي كوسيلة رئيسة لإدارة الأزمات بدلا من الحلف الأطلسي. وبذلك، فإن عمليات إدارة الأزمات يتم تنفيذها عن طريق آلية «برلين زائد» التي تستخدم إمكانات الحلف الأطلسي وقدراته في التخطيط، لكن تنفيذ العمليات يتم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، وهنا يتحول الحلف الأطلسي إلى أداة لتنفيذ عمليات الاتحاد الأوروبي.

خامسا- الحلف الأطلسي «ساحة لتجمع القوى القديمة».

أي غياب تام للالتزام الأمريكي بحلف الناتو، وتكون أوروبا مفككة أو متماسكة ربما، وهناك تصورات مشتركة أو متنوعة للتهديد المحتمل. من بين الصيغ الخمس للشكل الذي يتوقع أن يكون عليه الحلف الأطلسي، هذا السيناريو الأكثر تشاؤما. أين تفقد الولايات المتحدة كل اهتمامها بالحلف، وتزداد فجوة القدرات المسلحة، كما تفشل قوة الرد السريع التابعة للحلف الأطلسي في التحول إلى أداة لتحقيق التماسك داخل الحلف والحفاظ على وحدته.

ويتواصل تقلص الميزانيات الدفاعية في أوروبا وتبقى مستقرة على ما هي عليه في أفضل الأحوال، ويتحول اهتمام الحلفاء الأوروبيين نحو الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية للحصول على معالجات للقضايا الأمنية. وهم يرون أنه من دون وجود القيادة الأمريكية ليس هناك من سبب لاستثمار الجهود والإمكانات في الحلف، وأن من الأفضل لهم التركيز على مقاربة أوروبية لإدارة الأزمة عبر الاتحاد الأوروبي. بينما تفضل الولايات المتحدة العمل الأحادي من طرفها، وتكتفي بالمشاركة أحيانا في بعض التحالفات الطوعية المخصصة لغرض محدد، ولم يعد الحلف الأداة الملائمة لتطوير القدرات العسكرية وتوحيد معاييرها.

وينتهي الباحثان بخلاصة بأن في هذا السيناريو سواء أكان الاتحاد الأوروبي ضعيفا أم قويا وبغض النظر عن تقييمات التهديد، فإن مستقبل الحلف يعتبر كئيبا في غياب القيادة الأمريكية الفاعلة للحلف الأطلسي.

خاتمة

عرفت العلاقات الأمنية والسياسية الأورو-أمريكية تذبذبا واضحا منذ الحرب الباردة، شكل ذلك منحنا بيانيا يتأرجح بين التناقص والتصاعد حسب درجة حساسية المصالح التي تربط بين الطرفين.

ويكمن الاختلاف بين أوروبا والولايات المتحدة في تحديد فيما إذا كانت القيادة داخل الحلف أحادية الجانب أو قيادة مشتركة. فالولايات المتحدة كونها مركز العالم الغربي ونظاما مستقلا ومؤثرا على وضعية الاتحاد الأوروبي كمحيط تابع. فكما يذهب جوزيف ناي بأن «التعددية يمكن استخدامها على أيدي الدول الصغيرة كاستراتيجية لتقييد الولايات المتحدة، ففرنسا تفضل عالما متعدد الأقطاب ومتعدد الأطراف، كما ترى الأقطار الأقل تقدما أن مصلحتها في التعددية لأنها تعطيها وسيلة ضغط على الولايات المتحدة.

والمشاكل التي تنجم عن التوسيع المزدوج المتمثلة في كيفية تفعيل المادة الخامسة. ومن هو العدو وكيفية التعامل معه هل باستعمال القوة أم بالحوار أو التفاوض؟

رغم محاولات الاستقلالية فإن أوروبا لا يمكن أن تبتعد عن الولايات المتحدة، لأن قدرهما جعل كل

منهما متربطان بقيم مشتركة. فمهما وصلت درجة الاختلاف يحاول كل طرف تقريب وجهات النظر لإيجاد التوافق المناسب.

وفي هذا الصدد يرى أحد الكتاب الأمريكيين أن على أوروبا أن لا تكون ناكرة للجميل، فالجنود الأمريكيون ذهبوا للعراق للدفاع عن مصالح الطرفين وساندت فرنسا وبريطانيا في ليبيا من أجل أوروبا. ويذهب فيليب جوردن إلى أن معظم الأوروبيين قاموا بتطوير ثقافة الاعتماد الأمني ويحجمون عن استخدام القوة أو تولي المهمات الجماعية دون مشاركة الولايات المتحدة وزعامتها.[91](1)

وعليه يذهب سارج سور Serge Sur في انتقاده لكتاب كاغان[20](*) أن علاقة الولايات المتحدة وأوروبا تشبه قصة البطل الأسطوري أشيل وأوليس[21](**) Achille et Ulysse لأنهما ليسا أعداء بل متحالفين، استراتيجيتاهما متكاملتان أكر من التناقض، فهما يعرفان كيف يديران المسرح الدولي، أوروبا ذات القوة المتوسطة، والولايات المتحدة قوة عسكرية في خدمة القانون. لأوروبا دور ترقية التعاون المتعدد الأطراف، بدبلوماسيتها الناعمة المعروفة بالنموذجية وبالاقتراحات، أما أمريكا بتصرفها الأحادي المنظم مصدر التغيير الملائم للأوضاع. على أوروبا أن تستعيد قوتها والثقة بالنفس، وواجب أمريكا معرفة حدودها أكثر خاصة أن آشيل قتل في المعركة وهو يحاول انقاذ أوليس لكي يعيش ويعود[22](1).

المراجع:

الكتب بالعربية:

- أوتكين (أناتولي)، «**الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**»، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 555، الطبعة الأولى، القاهرة 2003.

- بريجنسكي (زبيغنييف)، «**رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**»، ترجمة: سليم أبراهام، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الثانية، دمشق 2003.

- جاد (عماد)، « **الحلف الأطلسي**»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1998.

- العايدي (زكي)، «**القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد**»، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.

- كارتر (أشتون)، بيري (وليام ج.)، « **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**»، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001.

- كيسنجر (هنري)، « **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية جديدة؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**»، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت 2003.

– كيندي (بول)، «**القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**»، ترجمة عبد الوهاب غلوب، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت 1993.

– ماكنمارا (روبرت)، « **ما بعد الحرب الباردة**»، ترجمة: محمد حسين يونس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، الأردن 1991.

- مرسي (ليلى)، وهبان (أحمد)، « **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين**

التحالف والمصلحة 1945-2000»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001

- ناي ج.ر (جوزيف. س)، « **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية.**»، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، الطبعة الأولي، عمان 1991.

- نيكسون (ريتشارد)، « **أمريكا و الفرصة السانحة، التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة.**» ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، الطبعة الأولى، 1992.

- نيكسون (ريتشارد)، « **ما بعد السلام**»، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، دار الهلال، مصر، 1995.

- نيكسون (ريتشارد)، «1999، **نصر بلا حرب**»، إعداد وتقديم: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة 1996.

المقالات والمجلات:

- الأصفهاني (نبيه)، « مستقبل العلاقات الأمريكية – الأوروبية « **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، أبريل 1994، ص.ص203-208.

- أولمان، «الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع»، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- تيلفورد (إيرل)، « رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 13، أبو ظبي دون سنة نشر.

- ثابت (أحمد)، « مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد»، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 44، العدد 171، يناير 2008، ص.ص.8- 21.

- ثابت (عمرو)، « الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2001.

- ستروم (جون تيد)، « التحديات الاقتصادية لحلف الناتو»، ترجمة: شهرت العالم، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 89، يوليو- أغسطس 1998، ص.ص. 73- 92.

- السيد حسين (عدنان)، « حلف الشمال الأطلسي: استراتيجية في الشرق الأوسط.» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 43، يناير 1993، ص.ص 100- 110.

-عبد العظيم (خالد)، « حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية- الأمريكية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 147 ، جانفي 2002، ص.ص.123-130.

- لين (كريستوفر)، « إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى»، **الفكر السياسي**، العدد 4-5، السنة الثانية، شتاء 1998- 1999، ص.ص. 27-53.

- وارنر (دانيال)، « السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة.»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 15، أبو ظبي دون سنة نشر.

التقارير:

- أنطوني (ايان)، أليسون (ج.ك.كايل)، لاتشوفسكي (وردزيسلو)، « النظام الأطلسي الأوروبي والأمن العالمي»، **«التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي»**، الكتاب السنوي 2003م، ترجمة فادي محمود وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ معهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت 2004م.

- سعيد (محمد قدري)، « إشكالية الأمن القومي الأمريكي»، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2005-2006**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام القاهرة أكتوبر 2006.

-« **التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1995**»، « الصراع الأمريكي – الياباني».

المذكرات والأطروحات:

- رباحي أمينة، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب الباردة»، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر2008-2009.

- رباحي(أمينة)، معاهدة ماستريخت خلفيات تاريخية ومستقبل أوروبا»، مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1993.

المراجع بالفرنسية:

Livres :

1- BELTRAN (Jacques) et BOZO (Frédéric), **« Etats- Unis – Europe réinventer l'Alliance. »**, Série Transatlantique, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Paris 2001.

2- BRIZEZINSKI (Zbibniew), **« Le grand échiquier : L'Amérique et le reste du monde. »,** Traduit par Michel Bessière et Michelle Herpe- Voslinsky, Bayard éditions pour la traduction française, Paris 1997.

3- COHEN-TANUGI (Laurent), **« L'Europe et l'Amérique au seuil du XXI[e] siècle »**, Editions ODILE JACOB, poches, Paris 2004.

4- COLARD (Daniel), **« La société internationale après la guerre froide »,** Armand Colin Masson, Paris, édition 1996.

5- DE ROSE (Françoise), « **La troisième guerre mondiale n'a pas eu lieu : l'alliance atlantique et la paix** », éditions DESCLEE de Brouwer, Paris 1995.

6- DUMOULIN (ANDRE), **« France- OTAN vers un rapprochement doctrinal ? Au-delà du 40[e] anniversaire de la crise Franco- Atlantique »**, Collection Réseau multidisciplinaire d'études stratégiques (RMES), Editions Bruylant, Bruxelles, 2006.

7- HAINE (Jean- Yves), **« Les Etats- Unis ont- ils besoin d'alliés ? Les Etats- Unis et leurs alliés européens de la guerre froide à l'Irak »**, Editions Payot & Rivages, Pais 2004.

8- HASSNER (Pierre)& VAISSE (Justin), **« Washington et le monde : Dilmmes d'une superpuissance »**, Collection CERI, Editions Autrement, Paris 2003.

9- KAGAN (Robert), **« La puissance et la Faiblesse : les Etats- Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial »**, Traduit par Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003.

10- KAGAN (Robert), **« Le revers de la puissance : les Etats- Unis en quête de légitimité »**, Traduit par Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon 2004.

11- KISSINGER (Henry), « **La nouvelle puissance américaine** », éditions Fayard, Paris 2003.

12- LAIDI (Zaki), **« L'ordre mondial relaché : sens et puissance »**, Presses de la Fondation Nationales des Sciences Politiques, Paris 1992.

13- LAIDI (Zaki), **« Un monde privé du sens. »**, Editions Arthème Fayard, Paris, 1ere édition 1994.

14- LAIDI (Zaki), **« Géopolitique du sens »**, Editions Desclée de BROUWER, Paris, 1998.

15- NYE, JR (Joseph. S.), **« Le leadership américain, quand les règles du jeu changent »**, Presses Universitaires de Nancy, 1992.

16- –SCHNABEL (Rockwell A.) et ROCCA (Francis X.), **« Europe- Etats- Unis, in avenir commun »**, Traduit par : Alica Pétillot, Editions ALVIK, Paris Ve, 2006.

17- TACHEAU(Jean-François),**« Stratégies d'expansion du nouvel empire global : la France est- elle armée pour faire face à la volonté de puissance des Etats- Unis ? »**, Editions L'Age d'homme, Lausanne, Suisse 2001.

18- VEDRINE (Hubert), **« Face à l'hyper-puissance : textes et discours1995-2003 »**, Editions Arthème Fayard, Paris 2003.

19- WIEVIORKA (Michel), **« l'Empire américain ? »**, Cercle Condorcet d'Auxerre, Editions Balland, Paris 2004.

20- ALEXANDRAT (Ilya), « Le triangle Washington- Moscou- Pékin et l'Asie centrale », **Géopolitique**, N° 76, Décembre 2001, P.P. 106- 111

21- BATTISTELLA (Dario), « Une utopie passéiste : le monde selon Henry Kissinger », **Le débat,** N°95, Mai- Août 1997, P.P. 152- 164.

22- BOYER (Yves), « les nouvelles orientations stratégiques américaines et l'organisation des forces armées », **Relations Internationales et Stratégiques**, N°7, Automne 1992, P.P. 184- 191.

ship", Basic Books publishers, a member of the perseus Books Group, New York, 2004.

2. B. Buzan : « People, States and Fear » in Dario Battistella : **« Théories des relations internationales »**, 2eme édition revue et augmentée, Les Presse Sciences Po, Paris 2006

3. GUYATT (Nicholas), **« Another American century ? the united states and the world since 911/"**, new edition- Enlarged and Updated, Global Issues, Zed Books, London, 2003.

4. KENNEDY (Paul), « **The Rise and fall of great power, economic change and military conflict from 1500 to 2000 »,** The international Best Seller, Fontain Press, 1989.

5. POND (Elizabeth), **"Friendly fire: The near- death of the Transatlantic Alliance"**, European Union Studies Association, Bookings Institution Press, Washington, 2004.

6. SCHELLING (Thomas), **« Arms and Influence** », New Haven, London, Yale University Press, 1966.

II) Periodicals:

1. Baldwin (D): « The concept of Security », **Review of International Studies,** 23 (1), January 1997, P.5-26

23- CHEVENEMENT (Jean – Pierre), « Un problème d'hégémonie », **Monde Diplomatique**, Septembre 1994, p.21

24- CALIO (David P), « Le rôle des Etats-Unis dans le nouvelle Europe », **Relations Internationales et Stratégiques,** N° 7, Automne 1992, P.P. 193- 203.

25- CARA (Groupe de travail), « Défense européenne UE et OTAN », **Défense Nationale et sécurité collective**, 62e année, Mars 2006, P. P. 13- 25.

26- FERGUson (Yale H.) et Roseneau (James N) : « De la superpuissance avant et après le 11 Septembre 2001, Une perspective post internationale. », **Etudes Internationales**, Quebec, Volumes XXXV, N° 4, Décembre 2004 , P.223.

27- MASSY (Jacques), « Défense dans l'ombre de l'OTAN », **Alternative Internationale**, Mars- Avril 2003, P.P. 38-39.

28- SUR (Serge), « Europe/ Etats-Unis : le face à face, ni Mars ni vénus : Achille ou Ulysse », **Questions internationales**, N° 9 Septembre –Octobre 2004, P.P.4- 5

المراجع بالإنجليزية.

Books :

1. BRZEZINSKI (Zbigniew), "**The choice: Global Domination or Global leader-**

2. –KENNEDY (Paul), Chase (Robert S.)& Hill (Emily B.): « Pivital states U.S. strategy.», **Foreign affairs**, volume 75, N°1, January/ February 1996, P.P : 46- 47.

3. KISSINGER (Henry) and Vance (Cyrus), "Bipartisan objectives for American foreign policy. » **Foreign affairs**, summer 1988, p 899

4. – PETERS (Ralph), « Our New Old Enemies », **Parameters**, Summer 1999, PP.22-37

5. « The second American Century », **Times Magazine**, New York, 27th December 1999, P.8

6. –Washington files, US information Agency, 30 march 1999.

*- **زكي العايدي** باحث فرنسي من أصل جزائري في مركز الدراسات والبحوث الدولية، وأستاذ الدراسات السياسية بباريس.

(1) – John Lewis Gaddis : **« Strategies of Containment : A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy »,** Oxford University Press, Oxford 1982. (1) – **تيري دوفي، «العقوبات الدولية والديمقراطية العالمية والنظام الدولي الجديد»، ترجمة: جاسم زيون، مجلة أم المعارك، العدد 10، بغداد 1997، ص.** 167.

(1)–**www.ladocumentation française.fr/** dossiers/otan/origine-otan.shml.,date du consultation le 10 juillet 2007, à 11h 45mn (GMT's time). (1) – Robert Kagan, **« Puissance et faiblesse: les Etats- Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial »**, Traduit par: Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003. », P.10

(1) -Zbibniew Brizezinski, **« Le grand échiquier : L'Amérique et le reste du monde. »** Traduit par : Michel Bessière et Michelle Herpe- Voslinsky, Bayard éditions pour la traduction française, Paris 1997.

(1)– هناء عبيد، **«الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق ووسط أوروبا في المنظمات الأمنية»**، الفصل الثالث في: **«الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة»**، تحرير عماد جاد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص.ص 89-115. (2)– **هناء عبيد، المرجع نفسه، ص.** 93 (1)– عبيد هناء، « **الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق ووسط أوروبا**»، نفس المرجع، ص93 .. *- ذكرت عبارة «الشريك التابع» للأستاذ محمد شلبي لأول مرة في رسالته لنيل شهادة الماجستير المعنونة بـ: «النفط في العلاقات العربية الدولية» في سنة 1984م (غير منشورة). (1)– انظر: J.-Garrisson, « **America as Empire : Global Leader or Rogue Power ».**

(1)– فيليب جوردون، « سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، الإمارات العربية 1998، ص. 8. (2) - **قضايا**

عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، مجلة الناتو صيف 2006 في

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html

. في 2007/07/20 على الساعة 12:27.29بتوقيت غرينتش.

(1)- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(1)— - قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(2)- نفس المقال، نفس الموقع

(1)- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم (1) كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(1)- فيليب جوردن، **«السياسة الأوروبية الخارجية غير المشتركة»**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، ص. .

(*)- Robert Kagan, **«La puissance et la Faiblesse : les Etats-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial»**, Traduit par : Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003

(**)- **أشيل أو أخيل** أعظم أبطال إلياذة هوميروس بطل القوة والحرب، وبطل حصار طروادة، أصيب في كعبه بسهم فقتله وهو يدافع عن ابنة عدوه، قيل إن أمه كانت تضعه يوميا في النهر المقدس وهي تحمله من كعبه لكي تحميه من القتل.

- **أوليس** بطل من أبطال إلياذة هوميروس، ملك أيتاك كان له دور مهم في حرب طروادة، حيث كان صاحب فكرة الحصان الخشبي. الدبلوماسي صاحب الألف حيلة.

(1)- Serge Sur, «Europe / Etats-Unis : le face à face, ni Mars ni vénus : Achille ou Ulysse», **Questions internationales**, N° 9 Septembre 5. Octobre 2004, P.P. 4 - —

سياسات ومؤسسات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل

سهام سليماني

أستاذة مساعدة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة لونيسي علي – البليدة 2-

Abstract

Exerted international efforts for non-proliferation of weapons of mass destruction and prevent their spread in two parallel lines: the first is designed to prevent their use for military purposes, while the second aims to prevent their diversion from peaceful uses to military purposes, the consequences for those international efforts set of conventions and treaties designed to prohibit the proliferation of weapons of mass destruction.

The UN Agencies prominent role in nuclear non-proliferation through the Secretariat's recommendations and resolutions of the UN Security Council and the International Atomic Energy Agency, and the institutions of non-UN organization has increased, especially after the end of the Cold War role.

تمهيد:

لا يزال البحث متواصلا عن أفضل وسيلة تمكن الدول من ضمان استقرارها الداخلي وكذا استقرار المجتمع الدولي وصولا إلى أمن وسلام دوليين خاصة في ظل التحديات والمتغيرات الدولية الراهنة.

ولتحقيق ذلك وللحفاظ على أمن الدول دأبت هذه الأخيرة على تسخير إمكانات ووسائل تأتي في مقدمتها قوة عسكرية مجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات اعتمادا على تكنولوجيا الحرب الحديثة.

خاصة بعد ما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من تقدم علمي كبير، وضع تحت تصرف الإنسان كما هائلا من التكنولوجيا والمعرفة، التي

لم تستخدم في جانبها الإيجابي فقط، بل أصبح في مقدوره تدمير العالم بأسره عدة مرات في ظل تلك الإنجازات التكنولوجية وعلى رأسها أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية والتي بإمكانها قتل ملايين البشر والكائنات الحية.

وهذا ما رمى إليه الفيلسوف البريطاني « **برتراند رسل**» في كتابه « أثر العلم في المجتمع» حين قال أنه « لعلنا الآن نعيش آخر عصور الإنسان وإذا كان الأمر كذلك فإنه سيكون مدينا للعلم بفنائه» وعليه أضحى من الصعب اللجوء إلى هذه الوسيلة نظرا لما يترتب عن ذلك من دمار نسبة إلى تلك الأسلحة الموصوفة بالدمار الشامل والتي لا تشكل تهديدا على الطرف الذي تستخدم ضده فحسب بل وعلى مستعملها أولا،

وظهرت الجهود الدولية الداعية إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ليتم المصادقة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية توخيا للحفاظ على الأمن والسلم في العالم.

_ فماهي أهم السياسات والمؤسسات التي تسعى إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ؟.

وستكون الإجابة على هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

أولا: إطار نظري في أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: استراتيجيات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا: مؤسسات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أولا: إطار نظري في أسلحة الدمار الشامل:

تعني أسلحة الدمار الشامل من حيث التركيب العام تلك الأسلحة التي يعم الهلاك والدمار بكل ما تصل إليه.

ويرجع سبب تسمية هذا النوع من الأسلحة بأسلحة الدمار الشامل « نظرا لقدرتها على إحداث خسائر كبيرة في الكائنات الحية والبيئة، وكذا تدميرها لأعداد كبيرة من المنشآت والمعدات والأهداف والأسلحة المعقدة على مساحات شاسعة[1].

أما في الاصطلاح العسكري فقد أجمع المعنيون بموضوع التسلح على إطلاق تسمية « أسلحة الدمار الشامل» على ثلاثة أنواع من الأسلحة هي: الأسلحة النووية- الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

وبشان استعمال مصطلح أسلحة الدمار الشامل « لأول مرة فكان سنة 1937 على إثر القصف الجوي لمدينة كارنيكا الاسبانية.

تلاه إسقاط أولى قنبلتين ذريتين في التاريخ على المدنيتين اليابانيتين هيروشيما وناكازاكي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أوت من سنة 1945.

وفي عام 1948 اتجهت لجنة الأسلحة التقليدية التابعة للأمم المتحدة إلى تزكية التعريف التالي لأسلحة الدمار الشامل: « يجب أن نعرف أسلحة الدمار الشامل على أساس أنها تتضمن أسلحة الانفجارات الذرية والأسلحة المصنوعة من مادة ذات نشاط إشعاعي وأسلحة الفتك الكيماوية والبيولوجية، وأي أنواع من الأسلحة الأخرى التي يتم صنعها في المستقبل والتي تتشابه خصائصها في الأثر التدميري مع القنبلة الذرية أو الأسلحة الأخرى»[2].

ومع الحرب الباردة أصبح المصطلح يشير أكثر إلى الأسلحة المحرمة الاستخدام دوليا، ليدخل بعد ذلك

المصطلح حيز الاستخدام الشائع مرتبطا بالتدخل الأمريكي في العراق عام 2003.

أما تعريفها في الاصطلاح العسكري، فقد أجمع المهتمون بموضوع التسلح على إطلاق «أسلحة الدمار الشامل» على ثلاثة أنواع من الأسلحة هي: السلاح النووي- السلاح الكيميائي- والسلاح البيولوجي.

وقد جاء في تعريف أشمل لمفهوم أسلحة الدمار الشامل « أنه يتكون من الأسلحة النووية بأنواعها، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية والبكترولوجية بأنواعها، ويتضمن المفهوم مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أسلحة الدمار الشامل[3].

وتتميز أسلحة الدمار الشامل بعدة خصائص ومميزات نذكرها فيما يلي:

- ليس لها سلاح مضاد يمنع تأثيرها.

- تؤثر أسلحة الدمار الشامل على كل البيئة، سواء على الإنسان والحيوان والنباتات في نفس اللحظة، فأثرها لا يقتصر على كائن حي دون آخر.

- امتداد تأثيرها زمنيا: فأثر هذه الأسلحة لا يقتصر على المدة التي استخدمت فيه بل يمتد أثرها أحيانا غلى عدة سنوات تلت استخدامه، بل يصل تأثيرها إلى الأجيال التي لم تكن موجودة زمن استخدامها.

- القدرة التدميرية الفائقة.

- المساحة التدميرية الضخمة التي تخلفها هذه الأسلحة، مقارنة مع محدودية المساحة التي تتركها الأسلحة التقليدية.

وكذا الأمراض الفتاكة التي تنجم عنها[4].

ثانيا: استراتيجيات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

بعد التطور التقني الذي عرفه مجال التسلح، احتدم تسابق الدول نحو تطوير ترسانتها العسكرية في إطار ما يعرف « بسباق التسلح النووي»، وبعد النتائج الكارثية التي خلفها إلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي في صيف 1945، أدرك العالم مدى خطورة الحروب،

ليتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح أو خفضه، لتشمل الأسلحة بمختلف أنواعها بما فيها تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

خاصة بعدما أكدت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال تأكيدها على الحق الثابت للدول في تنمية أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية[5]، وكذلك النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال المادتين الثانية والثالثة والذي ألزم الدول على عدم استخدام المواد الانشطارية الخاصة والمعدات والمنشآت ولا حتى المعلومات المتعلقة بالطاقة النووية لأي غرض عسكري.

كما تضمن قرار مجلس الأمن رقم **1696** الصادر بتاريخ 31 جويلية 2006، ضرورة التزام الدول بمعاهدة البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

إلا أنه بالرغم من الجانب الإيجابي للطاقة النووية إلا أن مخاطرها تفوق استخدامها الآمن، وما يدل على ذلك حوادث المفاعلات النووية على غرار حادث (Three Mille) بآيلند (بنسلفاينا) لعام 1979، والذي يعتبر أبرز مثال على نسبية الاحتياطات

والإجراءات الوقائية مهما بلغت قوتها، بالإضافة إلى حادثة فوكوشيما بتاريخ 11 مارس 2011 بعد الزلزال القوي الشدة الذي ضرب شرقي اليابان وسبّب موجات المد من التسونامي، مما أدى إلى تعطل الشبكة الكهربائية والمولود الكهربائي الذي يشغل المفاعل المحطة النووية في «داييشي» في «فوكوشيما».

وذلك ما يؤكد نسبية نظم ضمانات (SAFEGARDS) الاستخدام السلمي الطاقة النووية، ناهيك إذا كان الاستخدام موجه للأغراض العسكرية، وهذا ما دفع الدول إلى الحؤول دون ذلك.

وفيما يلي سنعرض أبرز المساعي الدولية في المجالين القانوني والمؤسساتي لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

1- المعاهدات الدولية لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل

أ-جهود نزع السلاح ما قبل الحرب العالمية الأولى:

لقد عرفت الحروب منذ القديم نوعا من نزع السلاح حين كان المنتصر في الحرب يجرد الطرف المنهزم من سلاحه، إلا أن تقنين هذا الإجراء، عرف لأول مرة من خلال معاهدة واستفاليا الموقعة سنة 1648 حين أشارت إلى فكرة « نزع سلاح إقليمي» وضرورة التخلص من كل الأسلحة ذات الأخطار الكبيرة.

وفي عام 1817 أبرمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة معاهدة ثنائية لخفض التسلح في منطقة البحيرات الكندية.

وبعد 14 سنة، أي تحديدا عام 1899 تم إبرام معاهدة لاهاي الأولى والمتضمنة تحريم استعمال الأسلحة والذخائر التي تخترق جسد الإنسان بسرعة كبيرة.

ثم تلتها سلسلة اتفاقيات لاهاي الثانية وتحديدا بتاريخ 18 أكتوبر 1907 وقد تضمنت قوانين الحروب البرية والحروب البحرية.

ب-اتفاقيات نزع السلاح خلال فترة ما بين الحربين العالميتين:

بعد الخسائر المادية والبشرية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى (1914-1918) دخلت جهود حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار الدبلوماسية والمفاوضات الدولية التي رأت فيها الدول وسيلة لحفظ السلام.

وكانت المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي الأسبق **(وودرو ويلسون)** داعية إلى ضرورة خفض الأسلحة لتحقيق الأمن الجماعي.

ليترتب عن تلك المساعي خلال تلك الفترة إبرام بعض الاتفاقيات الرامية إلى ضبط التسلح

وكان أهمها ما يلي:

- معاهدة فرساي أو معاهدة السلام لعام 1919، والتي قضت بتجريد ألمانيا من أسلحتها وتحديد حجم جيشها إلى 100.000 جندي.

- اتفاقية واشنطن بتاريخ 6 فيفري 1922، للحد من التسلح بين كل من فرنسا- اليابان- إيطاليا- المملكة المتحدة- والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نصت اتفاقية واشنطن على تدمير عدد معين من السفن الحربية، ومنع بناء سفن جديدة لمدة عشرة سنوات.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تمنع من تطوير السفن

الحربية المسموح ببنائها.

- بروتوكول جنيف لعام 1925 لحظر استعمال الأسلحة الكيماوية والغازات السامة في الحروب، والذي يعد أحد أقدم اتفاقيات الحد من التسلح التي لا تزال نافذة المفعول.[6]

ومايزال البروتوكول أساسا جوهريا للتحريم الدولي للحرب الكيميائية والبيولوجية وقد لاقت مبادئه وأهدافه دعما صريحا من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية لسنة 1972، كذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993.

ج- معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل خلال الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزايد حدة السباق نحو التسلح النووي بشكل لم يسبق له نظير بين المعسكرين المتصارعين، بدأت مساعي دولية حثيثة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بدء من الخمسينات وتحديدا في إطار لجنة نزع السلاح برعاية كل من بريطانيا وفرنسا، وفتحت المفاوضات لهذا الشأن في خريف 1955، إلا أنها باءت بالفشل.[7]

ثم جاءت أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962 لتؤكد مخاطر الأسلحة النووية، وضرورة فتح باب التفاوض، ليعتبر «الخط الأحمر» بين قيادات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بمثابة أول الاتفاقيات بشأن موضوع التسلح النووي.

وهنالك صنفين رئيسيين من الاتفاقيات وهما الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وفيما يلي سوف يتم عرض أبرزها.

أ-المعاهدات الثنائية:

وتتضمن الاتفاقيات التي أفرزتها الجهود المبذولة خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها من طرف كل من الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تقليص ترسانتهما النووية الاستراتيجية.

-1معاهدة الحد من أنظمة القذائف المضادة للقذائف البالستية (سالت الأولى) بتاريخ 26 ماي 1972:

وهي متعلقة بتدابير الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، جاءت بعد سلسلة من المفاوضات بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية انطلقت منذ عام 1969.

وقد اشتملت المعاهدة على جزئيين رئيسيين وهما:

الجزء الأول: ويتعلق بالأسلحة الدفاعية، وسمع كلا الطرفين الاحتفاظ بمائة صاروخ لكل منهما مع الإبقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ.

الجزء الثاني: يتضمن الاتفاق حول الأسلحة الهجومية، مع تجميد عدد الصواريخ وفقا للمستوى الذي وصلت إليه في 1 جويلية 1972.

وقد انتقدت المعاهدة لاشتمالها على الحد من السلاح من الناحية الكمية، ولم تشمل الجانب النوعي فيما يتعلق الأسلحة الاستراتيجية الحديثة التي تم إنتاجها وتطويرها لاحقا.[8]

وقد تم الاتفاق على مدة سريان المعاهدة بخمس سنوات.

ما تجدر الإشارة إليه أن المعاهدة لم تعد نافذة ابتداء من 13 جوان 2002.

-2معاهدة سالت الثانية: (18 جوان 1979)

بعد الانتقادات التي وجهت إلى معاهدة سالت الأولى اتفق كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على أن تتضمن معاهدة سالت الثانية قيودا كمية ونوعية على الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، أي أنها وضعت قيودا وحدودا لأول مرة.

وتضمنت المعاهدة نقاطا رئيسية نوجزها كما يلي:

- تحديد عدد مركبات الإطلاق وتخفيضها.

- وضع قيود على مستويات تطوير وتحديث مختلف الأسلحة.

- تحديد العدد الأقصى للأسلحة الاستراتيجية الهجومية، كتحديد عدد الصواريخ البلاستيكية المتعددة الرؤوس على أن لا يريد عددها على 1200.[9]

إلا أنه لم يتم المصادقة على الاتفاقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان بتاريخ 27 ديسمبر 1979.[01]

وهي تتعلق بخفض وتحديد الأسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، بوضع سقوف متساوية لكلا الطرفين فيما يخص:

- وسائل ومركبات الإيصال الموزعة بين الأسلحة البرية والبحرية والجوية.

- عدد الرؤوس النووية المحمولة على الصواريخ البرية والبحرية والمتحركة.

3- معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت 1)

وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بتاريخ 31 جويلية 1991 وأصبحت نافذة في 5 ديسمبر 1994، لتنتهي صلاحيتها بتاريخ 5 ديسمبر 2009.

ألزمت المعاهدة كلا الطرفان بإجراء تخفيض مرحلي في قواتهما النووية الاستراتيجية الهجومية خلال سبع سنوات.

وقد وضعت المعاهدة حدودا عددية لوسائط إطلاق الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة ولما تحمله من رؤوس نووية.

4- معاهدة المزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) في3 جانفي 1993

وتتضمن إجراء تخفيضات وتحديدات إضافية حول الأسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، خاصة فيما يتعلق تخفيض وتسقيف عدد الرؤوس النووية المنشورة على الصواريخ البرية والبحرية العابرة للقارات.

تلزم المعاهدة الطرفين بإزالة قذائفهما البالستية العابرة للقارات ذات مركبات الكرور المتعددة والمستقلة التوجيه، وبتخفيض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة بحيث لا تزيد على 3000-3500 لدى كل طرف، مع إمكانية نشر ما لا يتجاوز 1750 رأسا نوويا على قذائف بالستية يتم إطلاقها من الغواصات[11]

ونظرا لأن معاهدة ستارت 2 لم تدخل حيز التنفيذ وقعت الولايات المتحدة وروسيا على بروتوكول في أواخر 1997 لمد تنفيذها إلى غاية 21 ديسمبر 2007.

ب-المعاهدات المتعددة الأطراف:

وقد تناولت هذه الاتفاقيات الحد من تطوير وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتقيد بمعاهدات صارمة تحت إشراف هيئات دولية.

وقد تم ذلك في خطين متوازيين:

الأول: يهدف إلى تحريم استخدامها في الأغراض العسكرية.

والثاني: يهدف إلى منع تحويلها من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية.

وفيما يلي سوف نعرض أهم تلك الاتفاقيات حسب تسلسلها الزمني:

1- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء Treaty Banning Nuclear Weapon tests in the Atmother , in out space and under water) عام 1963:

(ويطلق على المعاهدة اختصارا (**Test Ban Treaty**).

وقد تم التوقيع على هذه المعاهدة بتاريخ 5 أوت 1963 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة، بهدف وضع حد لتلوث المحيط بالمواد المشعة من خلال وقف التجارب النووية في الجو أو في الفضاء أو تحت الماء.

وما يلاحظ أن الحظر الوارد بالمعاهدة لا يشمل التفجيرات التي تجرى تحت الأرض وهو ما تقوم به الدول الأصلية الموقعة على المعاهدة، مما دفع بالدول النووية الأخرى على رأسها فرنسا والصين الامتناع عن الانضمام للمعاهدة، وهذا ما أضعف من قيمتها.[21]

وبعد مصادقة الأطراف الثلاثة على المعاهدة أصبحت سارية المفعول اعتبارا من 10 أكتوبر 1963، لينضم إليها أكثر من 100 دولة.

2-معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) سنة 1967: (Treaty for Prohibitations of Nuclear Weap-ons in lation America)

وتهدف المعاهدة إلى جعل أمريكا اللاتينية منطقة مجردة من السلاح النووي، وهي تحظر على أطرافها القيام بأي نشاط في أقاليمها في مجال الأسلحة النووية، وتحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وبموجب هذه المعاهدة، تعتبر أمريكا اللاتينية أول منطقة في العالم أهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية.

3-معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968: **(T.N.P)**

(Treaty on Non-Proliferation of Nuclear Weapons)

وقد تم إقرار مشروع المعاهدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12 جوان 1968 وتقوم هذه المعاهدة على التمييز بين الدول التي تحوز السلاح النووي قبل جانفي 1967 (وهي أعضاء النادي النووي الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد السوفياتي سابقا- المملكة المتحدة- الصين- فرنسا) وبين الدول الأخرى وتنص المعاهدة على تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الحصول على هذه الأسلحة، وبعدم طلب المساعدة لصنعها، وكذا بتطبيقها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع تحويل استخداماتها السلمية للطاقة النووية للأغراض العسكرية.

وقد تمت المصادقة على المعاهدة بتاريخ 1 جويلية 1968، لتصبح سارية المفعول في 5 مارس 1970 كما تضمنت بندا ينص على عقد مؤتمرات مراجعة كل خمس سنوات، وبندا ينص على أن مدة سريان

المعاهدة هو 25 سنة، وفي عام 1995 تقرر على أن يكون سريان المعاهدة لأجل غير محدد[31].

وتتبنى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذ أهداف المعاهدة عن طريق إدارة ضمانات لعدم استخدام المواد والمعدات والمنشآت والمعلومات النووية في أغراض عسكرية.[41]

4-معاهدة حظر الأسلحة النووية في جنوب إفريقيا لعام 1996 (معاهدة بليندابا)

على إثر التجارب النووية التي أجرتها فرنسا بالصحراء الجزائرية رفعت بعض الدول الإفريقية احتجاجها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي قامت بإصدار تصريح يقضي بتحويل القارة الإفريقية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتواصلت الجهود بهذا الشأن خاصة بعد إقدام دولة جنوب إفريقيا على تفكيك برنامجها النووي، ليتم التوقيع على المعاهدة بتاريخ 11 أفريل 1996، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد لأنه لم يتم المصادقة عليها إلا من قبل 19 دولة من أصل 50 دولة وقعت عليها.[51]

طبقا للمعاهدة فإنه يحظر تطوير أو تصنيع أو تخزين أو حيازة أو اختبار أو تمركز أدوات تفجير نووية في أقاليم أطراف المعاهدة.

ثالثا: مؤسسات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل:

وقد عملت العديد من الهيئات والمنظمات من أجل المضي نحو تحقيق الرقابة على التسلح.

إلا أنه سوف نركز على أبرز المؤسسات منها ما هو تابع لمنظمة الأمم المتحدة، ومنها تلك التي تعمل خارج إطار المنظمة الأممية.

أ- المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

أولا: قرارات الجمعية العامة

تعمل الجمعية العامة الأممية على قاعدة الأغلبية، فهي تعد منبر الدول غير الدائمة العضوية.

وقد كانت قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة حظر الانتشار مجرد توصيات تنص على مبادئ الجمعية ومواقف أعضائها إزاء هذه المسألة.

لتكلل جهودها بتبني قرار نهائي عام 1978، بشأن حظر انتشار اعتبر آنذاك من أهم القرارات، ونص على المبادئ التالية:

-نزع السلاح شامل وتام ويكون تحت رقابة دولية.
-مسؤولية نزع السلاح تقع على عاتق القوى الكبرى.

علما أن الجمعية كانت قد أصدرت قبل ذلك توصية رقم (3472ب) بشأن المبادرة المصرية-الإيرانية، وكان ذلك عام 1974، إلا أنها لم يكتب لها النجاح بسبب الصراع العربي -الإسرائيلي[61].

وبناء على إلحاح إقليمي أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 25/45 بتاريخ 4/ 12/ 1990 القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2002 القرار رقم 57-83، الذي يحظر على التنظيمات الإرهابية حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ثانيا: دور مجلس الأمن الدولي

خلال مرحلة الحرب الباردة لم يكن لمجلس الأمن الدولي أي دور في قضايا نزع السلاح باستثناء الحصار الذي فرضه على روديسيا بشأن الأسلحة

بعيدة المدى من خلال القرار رقم 253 عام 1968، وبعد نهاية الحرب الباردة وتحديدا بتاريخ 3 أفريل 1991 بدأ مجلس الأمن يلعب دورا فعالا في مجال نزع السلاح، بتبنيه القرار رقم 687 بشأن العراق استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق الأممي.

وفي عام 1998 أصدر القرار رقم 1172 بشأن التجارب النووية من قبل كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية.

وبتولي جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتماد الحرب الوقائية، أصبحت جل قرارات التصدي للدول الطامحة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل أمريكية ولا تستند إلى مجلس الأمن، مما لاقى معارضة حتى من قبل الدول الدائمة العضوية في المجلس الأممي[71].

وما يمكن ملاحظته أن مجلس الأمن حقق نجاحات في بعض الحالات وفشل في حالات أخرى، فبشأن الاعتداء الإسرائيلي على مفاعل العراق عام 1981 والذي صدر بشأنه القرار رقم 487 بتاريخ 19 جوان 1981، والمتضمن للإدانة الشديدة للغارات الجوية الإسرائيلية استنادا إلى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق، طالبا من إسرائيل وضع منشآتها فورا تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن تلك القرارات بقيت حبرا على ورق نتيجة للدعم الأمريكي لإسرائيل.

في حين نشط مجلس الأمن في إصدار القرارات الملزمة تجاه العراق على إثر اجتياحه للكويت بدءا من القرار رقم 687 وصولا إلى القرار 1441، وأجبر العراق على فتح منشآته أما المفتشين الدوليين وأصدر بشأنه حصارا دوليا.[81]

ثالثا: دور الأمانة العامة

وتشمل الأمانة العامة قسما خاصا بشؤون نزع السلاح، مهمته متابعة الوضع الدولي لتسلح الدول، وجمع المواثيق وكذا إعلام الرأي العام الدولي.

وهذا القسم يستند إلى مجلس استشاري يضم 20 عضوا.[91]

وثمة جهود قام بها الأمناء العادون لمنظمة الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، نذكر منها:

مبادرة «بيريز دي كويليار» لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الاستراتيجية:

قدم أمين عام الأمم المتحدة «**بيريز دي كويليار**» مبادرة، في 10 أكتوبر 1990، في الدورة الخامسة والأربعين بهدف إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي-الكيميائي والبيولوجي، واعتبر «**بيريز دي كويليار**» أن الدول العربية والإسلامية التي تملك مفاعلات نووية التزمت باتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية (1968)، وهناك استثناء داخل منطقة الشرق الأوسط، وهو إسرائيل، التي رفضت ومازالت ترفض الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

وناشد الأمين العام» **بيريز دي كويليار**» دول منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدتي:

-حظر انتشار الأسلحة البيولوجية 1972.

-وحظر انتشار الأسلحة الكيميائية 1993.

إلى ضرورة الالتزام بمضمون هاتين الاتفاقيتين لأن ذلك يسهم في تحقيق جو أكثر أمنا وسلاما على النطاق الإقليمي، واعتبر «**بيريز دي كويليار**» الدول الكبرى قادرة من خلال دبلوماسيتها على الإسهام في تحقيق تقدم تجاه مشروع نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط.

وأكد الأمين العام «**بيريز دي كويليار**» أن وجود أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليس بأي حال من الأحوال حتميا، فهذه الأسلحة لا تنشأ عن عمليات طبيعية لا يمكن السيطرة عليها.[02]

إلى أن جاءت فيما بعد مبادرة الأمين العام كوفي عنان لتوعية الجيل الجديد من خطورة أسلحة الدمار الشامل.

وقام الأمين العام كوفي عنان عام 2001، وعملا بقرار الجمعية العامة 33/55 المؤرخ في 20 نوفمبر 2000، بتعيين فريق من الخبراء الحكوميين ينتمون إلى مناطق ونظم تعليمية مختلفة للنهوض بمهمة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وقام هؤلاء الخبراء بجهد كبير في مجال التثقيف بالتعاون مع جماعات وأفراد المجتمع المدني.[12]

رابعا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

بهدف تفادي التناقض والغموض بين توفير المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وبين استخدام الطاقة النووية لأهداف عسكرية سعت الجهود الدولية لتوضيح تلك المساعي، من خلال ما عرف ببرنامج «الذرة من أجل السلام» الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق «إيزنهاور»، مما أدى إلى إنشاء منظمة للطاقة النووية تعرف «بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (**IAEA**) عام 1957 كمنظمة تابعة للأمم المتحدة بهدف استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، مقرها فيينا وتضم 134 دولة.[22]

وتضم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثلاثة فروع رئيسية وهي:

-المؤتمر العام ويضم ممثلين لجميع الدول الأعضاء.

-مجلس المحافظين، ويعتبر بمثابة الهيئة التنفيذية للوكالة، ويضم 35 عضوا منتخب أو معين على أساس التوزيع الجغرافي.

-الأمانة، ويترأسها مدير عام يعينه مجلس ا لمحا فظين .[32]

ومنذ 1970 أحدثت الوكالة نظاما يجبر الدول الأعضاء في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية على الالتزام بالقوانين، وزادت قوة الإلزام التي تعمل بها سنة 1997 بإضافة بروتوكول.

كما تعمل الوكالة بالتعاون مع هيئات إقليمية تشمل تلك الهيئات التي أقامتها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية. (**EURATOM**).

ب- المؤسسات غير التابعة للمنظمة الأممية:

أولا: مؤتمر نزع السلاح (The conference on disarmament)

تأسس سنة 1979 كمنتدى متعدد الأطراف للتفاوض بشكل موحد على المستوى الدولي في شؤون نزع السلاح.[42]

وقد جاء التأمين ضمن أعمال الجلسة الخاصة الأولى لمؤتمر نزع السلاح المنعقد عام 1979، بحيث يصبح المؤتمر بديلا ويعمل على جمع الهيئات التي تتناول موضوع نزع السلاح ضمن مؤسسة واحدة ومنها: لجنة الأمم العشر لنزع السلاح (**The Eghteen-nation Commitee on Disarmament**) العاملة منذ 1962 إلى غاية 1968.

-مؤتمر لجنة نزع السلاح العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين 1969 و1978.

ويعتبر مؤتمر نزع السلاح مؤسسة مستقلة عن

منظمة الأمم المتحدة لكن مرتبطة بها، ويقوم الأمين العام للمنظمة الأممية بتعيين الأمين العام للمؤتمر والذي لا يخضع لسلطة الجمعية العامة.

وما تجدر الإشارة إليه أن مؤتمر نزع السلاح لم يتبنى أي نص قانوني قبل نهاية الحرب الباردة باستثناء أنه ساهم في تقدم المباحثات المتعلقة باتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، حتى بعد نهاية الحرب الباردة، شهد مؤتمر نزع السلاح حالة من الجمود كانت نتيجة عدة عوامل أبرزها تزايد عدد أعضاء المؤتمر والذي ارتفع في بضع سنوات من 40 إلى 66 عضو.

ثانيا: اللجنة المعينة بأسلحة الدمار الشامل: (Weapons of Mass destruction Commission -WMDC)

أنشأت حكومة السويد اللجنة المعينة بأسلحة الدمار الشامل في استوكهولم في ديسمبر 2003، استجابة للتطورات المثيرة للقلق التي استجدت في مجال الأمن الدولي.

وكذلك لدراسة طرق التخفيف من حدة الأخطار المترتبة على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وقد تألفت اللجنة التي ترأسها الدكتور هانس بليكس الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من 14 عضوا بارزا يمثلون قاعدة جغرافية وسياسية عريضة ويتمتعون بقدر وفير من الدراية والخبرة السياسية والحكومية والأكاديمية والمتعلقة بالشؤون غير الحكومية.

ثالثا: دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي:

إن دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي، يمتد إلى سنوات السبعينات والثمانينات (مناهضة التجارب النووية الفرنسية – حرب النجوم والشتاء النووي)، رغم محدودية هذا الدور، خاصة خلال الحرب الباردة.

لكن بعد نهاية الباردة أصبح دور المنظمات غير الحكومية أكثر فاعلية، خاصة في إطار مفاوضات (**OTawa**) التي شملت مشاركة 20 دولة.

وأهم هذه المنظمات نذكر:

-منظمة نداء لاهاي للسلام (Hague Appeal).

-معهد الأمن العالمي (Global security institute).

-حركة الصفر الشامل (Global Zero) والتي بدأت أشغالها في ديسمبر 2008.

-منظمة لا للأسلحة النووية (No Nukes).

-برنامج الأمن ونزع السلاح في العالم (Program on global security and disarmament).

-اتحاد التعهد بتحقيق السلام (Union Pledge for Peace).

-الشبكة الدولية للمهندسين والعلماء لمكافحة انتشار الأسلحة النووية (International Network of Engineers and Scientists to combat the spread of Nuclear Weaons)

وقد تأسست عام 1993.[52]

خاتمة:

يتضح مما سبق أن الدول سعت جاهدة من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل نظرا لقوتها التدميرية الكبيرة، وكان ذلك من خلال إبرام العديد

من الاتفاقيات والمعاهدات سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية، بل كان للمبادرات الفردية الجانب دورا هاما في إخلاء بعض المناطق من تلك الأسلحة.

وكان للمؤسسات الأممية دورا بارزا في منع الانتشار النووي من خلال توصيات الأمانة العامة وقرارات مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أما المؤسسات غير التابعة للمنظمة الأممية فقد تزايد دورها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

قائمة المراجع:

1ممدوح حامد عطية، **إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بين الشك واليقين**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 15.

2 فوزي حماد، عادل محمد أحمد، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة المصرية، 2006، ص. 59.

3حسين خليل، **أسلحة الدمار الشامل في القانون الدولي العام**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 25.

4 المكان نفسه.

5 محسن حنون غالي، **مدى مشروعية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص.26

6جمال عبد الملك بن خلدون، **الاستراتيجية في العصر الذري: من الردع إلى حرب النجوم**، ط2، بيروت: دار الجيل، 1987، ص 214.

7 Jean- François Guilhaudis, **op.cit**, p52.

8سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2006، ص 297.

9 محمد حسين زهدي، « سالت 2، المضمون والنتائج» في **السياسية الدولية**، العدد 58، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 1979، ص 134.

10 سعد حقي توفيق، **مرجع سابق الذكر**، ص 299.

11 نن بوديل، « اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح» في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 667.

12 سعد حقي توفيق، **مرجع سابق الذكر**، ص 284.

13 ملف الجيش، «نزع السلاح النووي من خلال المعاهدات» في **الجيش**، العدد 514،الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2006، ص 27.

14 باري كليمان، « دليل الرقابة الدولية على أسلحة الدمار الشامل وإزالتها» والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة في **مدخل في القانون الإنساني الدولي**

(ترجمة محمود شريف بسيوني) أفريل 1999، شيكاغو: مركز العدالة الجنائية والحد من التسلح ص 941.

15 فادي محمد ديب الشعيب، **استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2013، ص 72.

16 شفيق المصري، «الشرق الأوسط وحظر التسلح» في **شؤون الأوسط**، العدد 106، القاهرة:

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ربيع 2001، ص 139.

17 Jean-François Guilhaudis, **op.cit**, p 78

18 شفيق المصري، **مرجع سابق الذكر**، ص 139.

19 Jean-François Guilhaudis, **op.cit**, p 80.

20 شفيق المصري، **مرجع سابق الذكر**، 137.

21 تقرير الأمين العام، **شؤون نزع السلاح**، (نيويورك: الأمم المتحدة) 2003/7/18.

22 Jean-François Guilhaudis, **op.cit**, p 84.

23 باري كليمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 939.

24 Jean-François Guilhaudis, **op.cit**, p 81.

25 الأمم المتحدة، « التثقيف في مجال السلام وفي مجال نزع السلاح- منظمات المجتمع المدني»، **مكتب شؤون نزع السلاح**، نقلا عن موقع Unode-Web@ un.org

الأزمة الاقتصادية الريعية و الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

زراولية فوزية

(أستاذة مساعدة «أ») جامعة جيجل

طالبة دكتوراه- جامعة الجزائر -3

الملخص:

تحتل الأزمة الاقتصادية مكانة محورية في تحليل و تفسير النزاعات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ شهدت البلاد اختلالات بنيوية و وظيفية عميقة على مستوى القطاع الاستخراجي منذ بداية عقد التسعينات، تجسّدت في مظاهر مختلفة، مثل: انهيار البنى الانتاجية، انهيار النظام البنكي، اتساع الاقتصاد غير الشرعي. كان لهذه الانعكاسات الاقتصادية أثر عميق على الأمن الداخلي، إذ ساهمت في اندلاع موجات العنف على طول أقاليم البلاد، سواء في صورة حالات عصيان أو نزاعات إثنيّة، والتي تحولت فيما بعد إلى حرب شاملة. من خلال هذا المقال سوف نسلّط الضوء على خلفيات الأزمة، مظاهرها، وعلاقتها بالحرب الأهلية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية في الكونغو، أزمة القطاع الاستخراجي، الانكشافية الاقتصادية، الإجرام الاقتصادي.

Abstract:

The rentier economic crisis is considered as a main cause of successive civil wars in the Democratic Republic of Congo. Since the beginning of 1990's, the country had suffered from deep structural and functional disequilibria. Such economic dysfunctions had various features, such: the destruction of extractive sectors and bank system, the expansion of illegal economy. All those negative symptoms had a profound effect on the patrimonial stability that had been established by Mobutu system; also, it had provoked violence across the country. This

article will shed the light on the backgrounds of the crisis, its features and its effect on the security equation.

Key words: Civil war in Congo, Economic Vulnerability, Economic Criminality, The Crisis of Extractive Sector.

مقدمة:

مع حلول منتصف الثمانينات، عانت معظم الاقتصاديات الإفريقية الاستخراجية أزمة اقتصادية حادّةً نتيجة التناقضات الكامنة في قلب السياسات التنموية الريعية، واعتمادها المطلق على عائدات المواد الأوليّة. تسبّبت هذه الأزمات الاقتصادية في حالات عصيان واسعة النطاق و موجات عنف في القارة، ومنذ المنتصف الأول لعقد التسعينات، دمّرت الحروب معظم البلدان، حالة أنجولا، سيراليون ، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج .....الخ. وبالرغم من تجاوز الدوّل لهذه الانفلاتات الأمنية العميقة خلال الألفية الحالية، فإنّ الطبيعة الريعية و انعكاساتها السلبية على مستوى الأداء الاقتصادي مازالت موضوعا للنقاشات الدولية و رهانا لاستقرار المجتمعات الإفريقية. إذ لم تبذل النخب الافريقية مبادرات ملموسة للتقليص من حدّة التبعية للثروات القيّمة وتنويع القاعدة الانتاجية، فبالرغم من التدخّلات المتتالية للمؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، مازالت الاستراتيجيات الإفريقية رهينة السياسات الريعية الضيّقة التي لا تعمل سوى على تعزيز الثقافة الاستهلاكية وتخريب القطاعات الانتاجية.

الحربان الأهليتان في الكونغو الديمقراطية خلال (1996-1997) و (1998-2003) تمثّلان نموذجين إمبريقيين للأثر السلبي للسياسات الريعية على الاستقرار الداخلي. من دون شك أنّ حالات العنف السائدة في البلاد لديها خلفيات سياسية و إثنية، وأخرى ذات صلة بالحروب الإقليمية في الدول المجاورة، مع ذلك، يبقى إفلاس مؤسسات تسويق و استخراج الموارد، انخفاض أسعار النحاس في السوق الدولية، تصاعد نشاطات التنقيب غير الرسمية، من الأسباب المحورية للانفجار الحاصل في قلب النظام السياسي و الانقسامات العنيفة، ومن المحددات المفسّرة لتلك القطيعة في العلاقة الدولة_المجتمع. فالتنمية الريعية التي قادت إلى خلق استقرار زبائني طيلة العقود الماضية هي نفسها التي ساعدت على انهيار البناء الاقتصادي للدولة و استمرار الحرب. لمناقشة هذا الموضوع بإسهاب و فهم أثر الأزمات الريعية على الأمن الداخلي، قمنا بتبني الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو أثر الأزمة الاقتصادية الريعية خلال التسعينات على الاستقرار الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نظّمنا التحليل وفق الخطة التالية:

خلفيات الأزمة الاقتصادية الريعية.

مظاهر الأزمة الاقتصادية الريعية.

علاقة الأزمة الاقتصادية بالحرب الأهلية.

خلفيات الأزمة الاقتصادية:

منذ بداية عقد الثمانينات، عانت معظم الدول الإفريقية ذات الاقتصاديات الريعية من أزمات داخلية عميقة في بنيتها الانتاجية، ولكن، تباينت درجة الاختلالات البنيوية و اللاتوازنات على مستوى السياسات الاقتصادية من حالة إلى أخرى، كما أنّ أثرها على الأمن الداخلي يتمايز من دولة لأخرى، لاختلاف الأساس الذي بُني عليه الاقتصاد الريعي و ركائز الآلة الاستخراجية و التوزيعية. كانت

الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) من أولى الدول المتضرّرة، و يمكن تقسيم أسباب هذا الانهيار الاقتصادي إلى شقين:

أولا: العوامل الداخلية: سعى موبوتو سيسي سيكو[1] منذ وصوله إلى السلطة في 1965 لتفكيك اللوبي التقليدي المشكّل من البرجوازية الدولية و البرجوازية الوطنية، وتهميش دور المصالح البلجيكية و حلفائها الداخليين (كون بلجيكا من الدول الأولى التي شجّعت الحركات الانفصالية بعد الاستقلال). في سبيل تحقيق هذا الهدف تبنّت الرئاسة آليات مختلفة، من ضمنها فرض الرقابة المحكمة على الموارد القيّمة و مصادرة الثروة الوطنية عبر مبادرات تأميمية شاملة. في البداية، بادر النظام بمجموعة من الإصلاحات الجزئية لاستعادة الثروة الوطنية وإعادة استقطاب فواعل جديدة، مثل تأميم الاتحاد المنجمي لكاتنغا العليا ب 1967.2 ولكن، منذ 30 نوفمبر 1973، أعلن الرئيس بشكل رسمي عن إجراءات تأميمية شاملة، هدفها تجاوز حالة اللاعدالة، استرجاع الثروات الوطنية، محاربة الاختلاس الجبائي بقطاع الاستيراد، وتجنّب فرار العملة الصعبة.[3] كما أضاف البيان، أنّ التدابير تشمل قطاعات واسعة، منها: التوزيع، الزراعة، الاستغلال المنجمي، حيث تُمنح الوحدات الزراعية، والصناعية، والتجارية، والاستراتيجية الكبيرة للدولة، والمزارع الكبيرة و المداجن و بعض النشاطات التجارية لأعضاء المكتب السياسي، والمجلس التنفيذي، والمجلس التشريعي، في حين، توزّع التجارة الصغيرة على سكان المنطقة، مع استثناء الجيش، القضاة، الموظفون، السفراء، المحقّقون، زعماء التجمّعات، من أجل الحفاظ على استقلاليتهم بعيدا عن الأعمال التجارية.[4]

أثارت هذه المبادرة الاقتصادية معارضة داخلية قويّة، بسبب غياب المعايير و الضوابط التنظيمية التي توضح أسس التوزيع، والتعويض، والفواعل المعنية بالإصلاح. مع ذلك، فشلت المعارضة في وقف المشروع الرئاسي، إذ في 26 ديسمبر 1973، انعقدت دورة تجمع كل من المكتب السياسي، مجلس الوزراء، والنواب، وُزّع خلالها ما يقارب 2000 مشروع من الوحدات التجارية، الزراعية، والصناعية على المسؤولين السياسيين. كانت معظم المعايير المتبنّاة خلال التوزيع غير موضوعية، في حين، زوّرت جلّ الوثائق ذات الصلة بتحويل الملكيّة من المالكين القدامى، مثل: السيرة الذاتية، قائمة الممتلكات و الأصول، تصريح الشرطة بالأمانة الوطنية، بيان الحسابات البنكية، الخبرة التجارية، إلى جانب شهادة النزاهة و المشاركة الحزبية.[5]

تحصّلت العائلة الرئاسية عبر هذه الإجراءات التأميمية على نسبة كبيرة من أملاك البلاد، حيث أسّس موبوتو شركته الخاصة المعروفة بشركة زراعات و ماشية الزائير التي تضم 14 فرعا منتشرا عبر البلاد، وظّف فيها ما يقارب 25 ألف عاملا. كانت الشركة تتحكّم في إنتاج العديد من السلّع التصديرية، في مقدمتها: زيت النخيل، القهوة، الكاكاو، المطاط، الشاي.[6] إلى جانب هذا الاحتكار الزراعي، استولى الرئيس على حصة معتبرة من أسهم بنك كينشاسا و شركات أخرى منها: رونولت Renault، فولسفاقن Volswagen، بوجو Peugeot، إلى جانب أعماله التجارية الخاصة في قطاع الماس.[7]

في المقابل، حصلت الطبقة السياسية التجارية أو التي تعرف بالأرستقراطية السياسية [8] على نسبة كبيرة من المشاريع و الأعمال التجارية الصغيرة، حيث كانت حاضرة بقوة في جميع الميادين: نشاطات التجارة، العمارات الحضرية، بناء المنازل للإيجار، قطاع الاستيراد و التصدير، كما كان لديها عدّة اتفاقيات مع مسؤولي الشركات الأجنبية، والتي

سمحت لها بالحصول على القروض و العملة الصعبة من البنوك الداخلية و الاستحواذ على معظم المصانع المسؤولة عن الصناعات التحويلية، والمزارع الكبرى.[9] تفتقد أغلب عناصر هذه الطبقة السياسية التجارية للخبرة اللازمة في مجال التسويق، الانتاج، التفاوض، والبيع، الأمر الذي قاد لإفلاس معظم المؤسسات العامة التعدينية وتقلّص عائدات الدولة بعد فترة وجيزة.[10]

على الرغم من القوة النّسبية لهذه الأوليغارشية السياسية إلاّ أنّها كانت تابعة كليّا للرئاسة في مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، فهي طبقة مائعة، مبهمة، وغير آمنة، وغير مستقرة، وهذه اللايقينية و عدم الاستقراريبرزان في الحركة الدورية المتسارعة للأدوار السياسية و الاقتصادية لأعضائها. بناءا على ذلك، فضّلت هذه الشريحة المجتمعية النشاطات التي تكون عائداتها مباشرة وفورية، وكانت توجّه معظم الأرباح المحقّقة إلى الحسابات البنكية الخاصة في الخارج لمضاعفة الثروة الداخلية و احتسابا لأي تغييرمفاجئ، الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية الداخلية و ساعد على نقل النظام السياسي من نظام شخصي قائم على الحزب الواحد إلى نظام ناهب من الدرجة الأولى.[11]

إذ سمحت سياسات المصادرة الجماعية للثروة الوطنية بمأسسة النهب الحكومي المباشر و غير المباشر. النمط الأول من النهب هو عبارة عن اقتطاعات مباشرة في ميزانية المؤسسات الوطنية تخصّص للأغراض الشخصية، كتمويل حياة الرفاهية، ملء الحسابات الخارجية، شراء ممتلكات و عقارات في الدول الأروبية، تصفية المنافسين و شراء الزبائن...الخ.[12] ففي سنة 1978 ، أعلن بنك الزائيرأنّ حوالي خمسين شركة تحت سيطرة بارونات النظام أخفت ما يقارب 300 مليون دولارا من عائدات الصادرات وعائدات شركات النحاس،[13] في حين أشارت مفوضية التحقيق حول الأموال المسروقة في تقريرها النهائي ب 23 ماي 1990 عن نهب ما يقارب 1500 قيراط من الماس الصناعي من طرف الرئاسة لوحدها.[14]

النمط الثاني من النهب هو النهب غير المباشر بتواطؤ مع المصالح الأجنبية عبر ما عرف باستثمارات الهيبة، وهي استثمارات واسعة غيرانتاجية يديرها انصهارمن الفواعل الخارجية والداخلية، وتتحصّل الرئاسة فيها على نسبة 7% من الأرباح مقابل تقديم امتيازات نوعية للمصالح الأجنبية، كالإعفاء من الضرائب. هي مجرّد مشاريع استنزافية تحتاج إلى التكنولوجيا الثقيلة ورأس المال الأجنبي، ومعظمها مموّلة من البنوك الخاصة الخارجية التي لا تهتم إلّا بتعظيم المكاسب.[15] من أهم هذه المشاريع، نذكر: مشروع سد إينغا Inga، مشروع مصنع الحديد و الصلب، المشروع الضخم لإنتاج الذرة كانياما_ كاسيسي Kanyama-Kesasi، مشروع تطوير ميناء بانانا Banana، مشروع بناء جسر ماتادي Matadi. معظم هذه المشاريع الضخمة غيرفعّالة و تدابيرإنفاقية غيرعقلانية، عمّقت من الاختلالات و اللاتوازنات الداخلية و الخارجية، إذ يغيب فيها التخطيط و التنظيم بشكل كلّي، فبعد فترة وجيزة من الإعلان عنها، تقلّص الناتج الداخلي الخام ب 5% في حين ارتفعت المديونية بنسبة 2،5 مليار دولار.[16]

ركّزت السياسة التنموية خلال هذه الفترة على تطوير ما عرف بحزام النحاس، أي تبنّي مشاريع صناعية طموحة جدّا لتطوير المناطق الغني بالمعادن، وقد أهملت أغلب الأقاليم الأخرى. فمعظم المقاطعات المتخصصة في إنتاج المحاصيل الزراعي لم تحظ بدعم من الحكومة الجديدة، على العكس من ذلك، لم تتوان الدولة عن إنشاء مجالس تسويقية

لاحتكار مسار نقل المنتجات الزراعية لصالح الطبقة الحضرية التي أفرزتها الطفرة الاقتصادية. حيث تتولّى المجالس التسويقية تمويل الأسواق الداخلية بالمواد الغذائية الرئيسية و كذا تصدير الفائض إلى السوق الدولي، ولكن دفع أجور دنيا للفلاحين. سامت سياسة رقابة الأسعار إحلال السلطات العشائرية في الأرياف بسلطات إدارية، بتخريب علاقات التضامن الاجتماعي التي تم تأسيسها قبل المرحل الاستعمارية، كما ساعدت على تعميق الهوة بين الريف و المدينة. من جه أخرى، أدّى اتساع المدن و الطبقة الحضرية إلى اتساع حرك الاستيراد الداخلي في البلاد، والتي كانت تحت سيطرة بارونات النظام، حتى أنّ العديد من العقود قد وظّفت لمضاعفة الثروة الشخصية لهؤلاء.

لم تساعد حركة الاستيراد على إغناء النخب الحاكم فقط، ولكن قادت إلى إفلاس مؤسسات وطنية عديد بسبب المنافس المرتفع. أمام تدور شبكة المواصلات و ارتفاع تكاليف المواد الكيميائية، اضطر الفلاحون و مالكي المزارع الكبرى إلى إغلاق مؤسساتهم الصغيرة، أو إعادة تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الإقليمية بطريقة غير شرعية، مثل: أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا. في حين البعض الآخر قد فضّل التوجّه إلى حقول الماس و الذهب المهملة و العمل في مخيمات التنقيب. أدّت هاذان النزعتان السلبيتان إلى تشكيل فضاءات اقتصادية للمبادلات التجارية خارج رقابة الدولة، وخاصة في الأقاليم البعيدة عن كينشاسا، الأمر الذي ضاعف من أزمة الرقابة داخل الدولة.

ثانيا: العوامل الخارجية للأزمة: ارتفعت مخاوف الأوساط المالي العام و الخاصة بسبب فشل السياسات التنموية الداخلية و اتساع موجة النهب النخبوي و البيروقراطي، ولهذا تنامت الضغوط على الحكومة الزائيرية لكي تتبنّي سياسات فعّالة لتسديد ديونها الخارجية. تخوفّا من فقدان الدعم الخارجي، دخلت الزائير في سلسلة من المفاوضات مع الدائنين الخواص الخارجيين منذ 1976 لإعادة النّظر في هيكلة ديونها و خصخصة المؤسسات الاقتصادية، وبالموازاة وقّعت على اتفاقية مع المانحين الثنائيين بنادي باريس بهدف إعادة جدولة الديون العامة و الخاصة، وتنظيم التسديد النظامي.[17] لكن، لم تكن لهذه الإجراءات آثارا حاسمةً بسبب التدخلات المتتالية للرئاسة. عندها اضطرت المؤسسات المالية إلى طرح مقاربة جديدة تشمل تدخلا شاملا و تغييرا أوسع على مستوى جميع البنى الاقتصادية، في إطار ما عرف ببرنامج التصحيح الهيكلي. شمل هذا البرنامج مرحلتين أساسيتين: الأولى من (1983_1986)، حيث ركّزت الأولى كلّ الجهود على التجارة و تحرير سعر الصرف، والثانية، من 1987 إلى غاية حلول التسعينات، جاءت للدّفع بالإنتاج و النمو الداخلي مع التركيز بشكل دقيق على القطاع الصناعي.[18]

خلال المرحلة الأولى، شهد الاقتصاد الداخلي نجاحا نوعيا على مستوى المعدّلات التضخمية، سياسية سداد الديون، مستويات الإنتاج في القطاع التعديني، ولكن خلال المرحلة الثانية عادت المؤشرات السلبية من جديد بسبب تراجع أسعار النحاس في السوق الدولية، تخريب شبكة المواصلات، فشل برامج إعادة التأهيل، المشاكل المناخية، تردّد المستثمرون للاستثمار في البلاد لتخوّفهم من المستقبل السياسي، فضلا عن رفع الرئاسة للنفقات الداخلية و وقف سداد الدين الخارجي تجنّبا لانتشار الاحتجاجات الناتجة عن التدابير التقشفية.[19] شكّلت كل هذه التغييرات حافزا قويّا لانسحاب معظم المستثمرين الخواص و المؤسسات المالية الدولية من البلاد،20 ولم تعد إليها إلاّ بعد نهاية الحرب الأهلية و الإعلان عن المرحلة الانتقالية في 2003.

لم تخسر الكونغو دعم المؤسسات المالية فقط، بل فقدت مساعدات البنوك الغربية و النوادي المالية، والتي كانت تتحصّل عليها خلال الحرب الباردة. فقد كان دور الزائير محوريّا في وقف المحاولة الإنقلابية العسكرية ضدّ نظام إياديما في الطوغو، وتدريب العناصر التشادية لإسقاط نظام حسن هبري، ودعم حركة جوناس سافيمبي في أنجولا.[21] سمح هذا الدعم الغربي غير المشروط لموبوتو بتوسيع السلطة المركزية الداخلية و خلق شبكته الزبائنية الأجنبية للتغلغل في قلب المصالح الاقتصادية و المالية الأجنبية عبر استخدام سلطة المال و سلطة المورد،[22] لكن مع حلول التسعينات، ارتفعت المعارضة ضدّ النظام داخل الكونغرس الأمريكي بسبب الانتهاكات الانسانية المرتكبة في البلاد.[23] بناءا على ذلك، أصدرت الإدارة الأمريكية قرارا بتعليق المساعدات الاقتصادية إلى الزائير و إلغاء جميع أنماط المساعدات الاقتصادية باستثناء المساعدات الإنسانية، وتبع هذا القرار بيانات رسمية من معظم الدول الغربية الأخرى بقطع العلاقات والانسحاب الكلّي من البلاد، باستثناء فرنسا التي كانت ترى في موبوتو الورقة الرابحة من أجل الحفاظ على وحدة الفضاء الفرانكوفوني.

-2 مظاهر الأزمة الاقتصادية الريعية: ليست جميع الأزمات الاقتصادية الريعية متماثلة، وليس جميع الأزمات يمكن أن تقود إلى الحروب الأهلية، وهذا ما يفرض علينا تحليل كل حالة على حدى ومحاولة فهم خصوصيتها و علاقتها بالوظائف الداخلية للدولة المعاصرة. ويمكن حصر مظاهر الأزمة الاقتصادية الكونغولية في النقاط المحورية التالية:

أولا: الانهيار الكلّي للبنى الانتاجية: مع حلول عشرية التسعينات، انهارت معظم البنى الاقتصادية التحتية الكونغولية، في حين انخفضت أغلب القيم الانتاجية للمعادن الثمينة باستثناء الماس. فالشركة العامة للمحاجر و المناجم التي كانت تساهم ب 70 % من عائدات الدولة من العملة الصعبة، لم تضخ في 1990 إلاّ نسبة 14،8% ، حيث انخفض إنتاج النحاس من 500 ألف طن ب 1987 إلى 37227 طن ب 1998، أمّا الكوبالت فانتقل من 9985 طن ب 1990 إلى 3003 طن ب 1997.24 ساهم كل من عدم دفع الأجور للموظفين و تراجع ثقتهم بالدولة في تعميق الهوة بين الدولة والمواطن، وشجّعهم على سرقة الأصول الوطنية في شكل سلع أو أموال، سواء تعلّق الأمر بالمدنيين أو بالعسكريين.[25] امتدّ هذا الانهيار ليمسّ جميع القطاعات الحيويّة التي كانت تعتمد عليها الدولة في تمويل الحياة السياسية و الاقتصادية، مثل: الشركة المنجمية لكيفو La soceité minière du kivu، مكتب كيلوموتو Kilomoto المتخصّص في استغلال الذهب، شركة الباكوانغا Bakwanga للانتاج الصناعي للماس.[26] على مستوى القطاع الزراعي، انهارت جميع المزارع الكبرى التي ورثتها البلاد عن المستعمر البلجيكي بسبب تراجع اليد العاملة وتخريب شبكة المواصلات الجوية والبرية. إذ أصبح تسويق المنتجات المعاشية و التصديرية من بعض المناطق مستحيلا، وأصبحت البلاد غير قادرة حتى على توفير المواد الغذائية الأساسية التي كانت تنتجها سابقا: كالأرز، القمح، السكر و الذرة. تحوّلت معظم المراكز الزراعية الرئيسية من البانوندو Bundundu، الإكواتور Equateur ، المقاطعة الشرقية، كيفو الغربية و الشرقية إلى أقاليم معزولة منفصلة بشكل كلّي عن الاقتصاد الزراعي الرسمي، ممّا أتاح الفرصة لمنظمات التهريب لبناء اقتصاديات غير شرعية بعيدا عن رقابة الدولة.[27]

مسّ الانهيار الزراعي القطاع المعيشي و القطاع

التصديري على حدّ سواء، ومن بين العوامل التي ضاعفت من عمق الأزمة، نذكر: ازدهار نشاطات التنقيب غير الرسمية لاستغلال المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة، غياب رقابة رسمية على الأسعار، ارتفاع مستويات المضاربة بين الوسطاء التجاريين، تدفّق الآلاف من اللاجئين الروانديين و البورنديين نحو شرق الكونغو الديمقراطية و إتلاف المزارع و نهب الماشية.[28] أثّر هذا الانهيار الزراعي على الصناعة التحويلية الغذائية، الصناعة النسيجية، وإنتاج المشروبات. فقد سجّلت كل من القطاعات السابقة الذكر انخفاضا بنسبة 50% بسبب العجز لارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية، العراقيل الإدارية، وانخفاض القدرة الشرائية، وتراجع الاستثمارات، فضلا عن أنّ القطاع كان يواجه منافسة حادّة من طرف القطاع غير الرسمي و القطاع غير الشرعي.[29]

لم يستثن القطاع الغابي من هذه الحركة السلبية للاقتصاد الوطني، إذ انتقلت نسبة الإنتاج من 111520م³ ب 1995 إلى 97830 م³ في 1997، عدد الشركات الغابية و الذي كان يقدّرب 250 مع بداية الثمانينات، تقلّص إلى 20 مع 1997، أمّا مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام وصلت إلى 0،7%، وهي نسبة جدّ ضئيلة مقارنة بالثروة الغابية. حتى أنّ التدابير الحكومية الجديدة في 7 جانفي 1999 لمحاربة الاحتيال و النهب في القطاع الغابي لم تعمل إلاّ على رفع عمليات التهريب.[30]

ثانيا- الإجرام الاقتصادي:

لم يكن الانهيار الكلّي للبنى الاقتصادية و الانتاجية الداخلية المظهر الوحيد للأزمة الاقتصادية، بل سجّلنا منذ حلول التسعينات تجاوزات مختلفة لا يمكن تصنيفها على أنها مجرّد اختلاس أو فساد، بل هي سياسات سرقة جماعية ممنهجة و منظّمة تسيرّها النخبة السياسية-العسكرية، على درجة عالية من الخطورة، والتي لم تفرز عن تراجع عائدات الدولة فقط و لكن قادت لتجريد الدولة من وظائفها و تخريب جميع المظاهر الاقتصادية للدولة المعاصرة. فقد كان من الصعب الحديث عن نظام بنكي، عملة مستقرة، سياسة نقدية، سياسة إنتاجية أو استثمارية خلال هذه الفترة، لاتساع الاجرام النخبوي. هذا الإجرام يبرز على مستويين: أولا على مستوى القطاع التعديني و ثانيا على مستوى القطاع النقدي.

على مستوى القطاع التعديني، ساعدت النخبة السياسية و قيادات الجيش شركات المضاربة الدولية على تهريب الثروات الوطنية و استنزافها عبر اتفاقيات مشبوهة، كما قامت بترتيب مجموعة من النشاطات غير الشرعية على مستوى الحدود بعلم من الرئاسة، سواء في قطاع الماس، الذهب، القهوة، الخشب، أو الماشية. من أهم الأمثلة عن هذ التنظيمات غير الشرعية: مخيّمات التنقيب التابعة للجنرال كباما باراموتو Kpama Baramoto ، عضو بالحرس المدني لموبوتو، والذي بادر بنشاطاته في مجال الماس و الذهب بكيفو منذ نهاية 1992، وفي 1996 وسّع أعماله التجارية بمساعدة الشركة الأمريكية باريك غولد Barrick Gold. وظّف هذا الأخير عائداته الماليّة المكتسبة في إعادة ترميم المطار العسكري لنقل الذهب و الماس إلى كاسائي و الدول المجاورة، وفي تعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين و الفواعل الإقليمية التي من شأنها ضمان الوصول الآمن للسلع إلى السوق الدولية. أمّا المثال الثاني لتورّط النخبة العسكرية هو الجنرال نزيمبي نبالي كونغو Nzimbi Ngbale Kongo، أحد أعضاء الوحدة الخاصة الرئاسية المشاركة في تهريب شحن الكوبالت من كاتنغا نحو زامبيا بالتنسيق مع حاكم المقاطعة، القوات العسكرية، والحرس الرئاسي.[31]

يصعب تحديد القيمة الدقيقة للمعادن و الأحجار الكريمة المختلسة، وخاصة في قطاع الماس، باعتبار أنّ الجمارك البلجيكية لم تُعِر اهتماما لمصدر الصادرات المتدفّقة من إفريقيا الوسطى، لكن أكّدت التصريحات أنّ شبكة الاختلاس تشمل رجال أعمال لبنانيين، هنديين، باكستانيين، إلى جانب النخبة السياسية و موظفّي المركز الوطني للمعاينة. ومن أهم الشخصيات البارزة و التي ورد اسمها في التقارير الدولية، هي: رجل الأعمال الأمريكي موريس تامبسمان، رئيس شركة لازار كابلان Lazare Kaplan.[32]

على مستوى القطاع النقدي، حوّل النظام الكونغولي العملة الوطنية لمصدر للمضاربة، وتحقيق الاغتناء الشخصي، ونهب مدّخرات المواطنين، وخاصة عندما عجز عن استعادة ثقتهم و فشل في فرض الرقابة على العملة الصعبة. إذ جميع الاصلاحات النقدية خلال هذه المرحلة ما هي إلاّ وسيلة لقمع المعارضة الداخلية أو الاستيلاء على العملة الصعبة في الحلقات غير الرسمية، وقد صنّف العديد من الباحثين الأكاديميين هذا النمط من الاجرام ضمن مظاهر انهيار الدولة و أحد نتائج تفكّك العقد الاجتماعي، تراكم سياسات النهب النخبوي، والغياب الكلّي لقاعدة القانون،33 فالعزلة الدولية و تراجع ثقة المواطن بالنظام القائم قد أجبرتا الرئاسة على البحث عن آليات جديدة لتمويل الخزينة الخاصة، حيث أعلنت النخبة الحاكمة عن مبادرات ادّخارية مغرية مختلفة في البنوك المحلية، والتي استقطبت اهتمام المواطنين الساعين لمضاعفة ثروتهم في فترة زمنية قصيرة، لكن، لم يمر وقت طويل حتى أعلنت أغلب المؤسسات إفلاسها و عجزها عن تعويض المواطنين.[34]

فضلا عن مبادرات الاستثمار البنكي، استغلت السلطة الإصلاح النقدي و إصدار عملات نقدية جديدة لجمع السيولة النقدية من العملة الصعبة التي تتحرّك خارج الحلقات الرسمية. حيث استغل المقرّبون من موبوتو حاجة المواطنين للعملة الجديدة و ندرة هذه الأخيرة في البنوك، لبيعها للمواطنين مقابل الدولار أو مقابل الماس في بعض الحالات، إذ صرّح موظفون رسميون عن تسريب شحن كاملة من الوحدات الجديدة إلى السوق السوداء ولكن لم نسجل أيّ استجابة فعلية على المستوى الرسمي.[35]

ثالثا: تنامي الاقتصاد التعديني الحرفي غير الرسمي: مع حلول عقد التسعينات، اتسعت ظاهرة مخيّمات التنقيب غير الرسمية، وقد ساعد انتشار الموارد الطبيعية القابلة للنهب و اكتشاف مواقع منجمية جديدة على تنامي عددها بشكل غير معهود. تسيطر على هذه المخيّمات الحركات المسلّحة الوطنية، أو الإقليمية، أو مكاتب الشراء التابعة لرواندا و أوغندا، حيث أُخليت كلّ المدارس و الهيئات الحكومية و اتجه موظفوها أو طلبتها إلى حقول التنقيب. تعتبر مخيمات التنقيب من وجهة النظر التحليلية آليات جديدة ابتكرها الكونغوليون من أجل البقاء و تجاوز عجز الدولة عن توفير الأمن الاقتصادي و الاجتماعي. هذا الاقتصاد المعيشي غير الرسمي ذو الأبعاد الإقليمية لا يحتاج للأطر الإدارية و القانونية التي نعرفها في الدولة المعاصرة، ولكن يستند إلى التبادل البسيط سواء بالعملة الصعبة أو المقايضة، حيث الهيئة المحورية لعملية التبادل هي مكاتب الشراء، بغض النظر لمن هي تابعة أو من يموّلها، فالأكثر أهمية هو مدى قدرتها على توفير العائد عبر توظيف العلاقات الشخصية المدنية و العسكرية المتاحة في المنطقة. أغلب المناجم المغلقة و المفتوحة التي كانت تابعة سابقا إلى الشركات الوطنية الكبرى أو المصالح الأجنبية تم احتلالها من طرف المنقبين الحرفيين، وأصبحت فضاءات جغرافية و أحد محدّدات التضامن المجتمعي المحلي

و معيار من معايير القوة و النفوذ.

أشار الخبير الاقتصادي البلجيكي ستيفان ماريس Stephaan Marysse أنّ حصة الانتاج الحرفي غير الرسمي في قطاع الماس ما بين 1992 و 1993 قد بلغت ثلثي الانتاج الكونغولي الكلّي، وكل هذه العائدات وجّهت إلى التحالف المصلحي الذي يضم كل من القوات النظامية، القوات المسلّحة الإقليمية المناوئة، الفواعل التجارية، النخبة العسكرية، السلطات التقليدية، المفاوضين، المنقّبين، أعضاء الجريمة المنظمة، رجال الأعمال الدوليين و الإقليميين. هذا التزاوج بين الفواعل المدنية و العسكرية، سواء الرسمية أو غير الرسمية قد ساعد على عسكرة هذه الجيوب الريعية Rentier Enclaves الخارجة عن نطاق رقابة الدولة، سواء عبر المشاركة في عمليات التهريب أو تسليح الشباب و المليشيات لحماية المصالح الأجنبية المتواجدة في المنطقة، فضلا عن تفكيك البنية المجتمعية لليد العاملة. ترسّخت هذه الممارسات غير الشرعية ذات الطابع العنيف، وخاصة عند لجوء الدولة إلى العنف لمصادرة الأراضي و الثروات الوطنية، أو لجوء الشركات الأجنبية إلى القوّات المسلّحة لمواجهة المنقّبين الحرفيين.[36]

-3 علاقة الأزمة الاقتصادية الريعية بالحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية:

الريع بالنسبة للكونغو الديمقراطية عامل محوري في بناء الدولة و استمرار النظام السياسي، كحال جميع الدول الريعية، فهوليس مجرد مصدر لاغتناء النخبة الحاكمة و لكن هو عبارة عن مصدر من مصادر بناء الشرعية الداخلية للنظام، وهذا ما يفسّر لنا الأثر العميق الذي خلّفته الأزمة الاقتصادية على الاستقرار الداخلي. فالمعادلة الزبائنية و الطابع الباتريمونيالي الجديد للدولة الكونغولية، والذي تم مأسسته منذ الانقلاب الموبوتي في 1965 لا ينفصل عن آليات مصادرة الثروات الوطنية من طرف بارونات النظام، وترتيب، وإعادة تكوين أوليغارشيات دولاتية جديدة استهدفت استنزاف الثروة الوطنية. بناءا على ذلك، محورية الأزمة الاقتصادية في تفسير الحروب الداخلية الكونغولية، لا تعود للطابع الريعي لاقتصاد الدولة في حدّ ذاتها و لكن تعود لمكانة الثروة في قلب معادلة بناء العلاقات الهرمية الزبونية الداخلية وتجديد آلة النظام السياسي، أو إنتاج الفعل السياسي.

بالرغم من أنّ العديد يعتقدون أنّ الفسيفساء الاثنية هي السبب المحوري في بناء النظام الكونغولي السابق، لكن الواقع عكس ذلك تماما، فإلغاء السلطات التقليدية و استبدال وسائط التضامن المجتمعي على مستوى القطاعات المحيطية بآليات بيروقراطية ممركزة تابعة للآلة الاستخراجية، ما هو إلاّ إعلان عن انحراف النظام نحو بيروقراطية شخصيّة مبنية على عائدات الريع. ومن هذا المنطلق، فإنّ أيّ خلل حاصل على مستوى المعادلة الريعية، سواء أسعار الموارد، أو الفواعل، أو السلسلة التسوقية، أو البنى الانتاجية سيكون له الأثر المباشر على شرعية النخبة المهيمنة واستمرارها.

إذ قادت الأزمة الاقتصادية الريعية في الكونغو الديمقراطية إلى تفكيك القاعدة المجتمعية وتخريب السلسلة الزبائنية التي كان يعتمد عليها النظام السياسي سابقا، كما سمحت بالانتقال من مرحلة شخصنة السياسات Privatisation of politics إلى التوظيف السياسي للاّنظام Disorder من طرف النظام و القوى السياسية المعارضة على حدّ سواء، وهي المرحلة التي أطلقت عليها كوليت بريكمان مصطلح مرحلة دمقرطة النهب Democratisation of Pillage،[37] أين تتّسع الفضاءات غير الرسمية الناجمة عن تعميم اللامساواة الأفقية المجتمعية و تستغل اللوبيات النخبوية الفوضى العارمة لتغذي

الانقسامات الداخلية. فقد ساهم الإفلاس الكلّي بانفجار التناقضات الداخلية التي طالما تم تجاوزها عبر القمع، والاقصاء، وشراء الأنصار، وتوزيع المناصب الإدارية. إذ مع حلول التسعينات، تحوّلت الاختلالات و التناقضات الكامنة بقلب العلاقة المجتمع_الدولة إلى عنف مجتمعي مستمر يمسّ جميع المقاطعات الداخلية و خاصة الشرقية منها. إذ بات جلياً أنّ النظام غير قادر على إعادة إنتاج نفسه عبر آليات التغذية الاسترجاعية التقليدية و أنّه قد جُرّد فعليا من حقوق معتبرة.

أفرزت الأزمة الاقتصادية داخليا نمطين من مسارات العنف المجتمعي، والتي تحوّلت بعد أشهر قليلة إلى حرب شاملة، النمط الأول، هو حالات الفوضى الاثنية حول الثروات القيّمة و توزيع المناصب الحساسة بداخل المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل ما حصل في كاتنغا، والتي تحوّلت إلى مواجهات دامية منذ 1993 تحت حجّة أولوية سكان المقاطعة في ثرواتهم. لا ننفي أنّ هذا النمط من الفوضى لديه أبعادا سياسية، ولكن الهشاشة الاقتصادية كان لها الدور الحاسم في تعبئة الحشود و توجيه العنف. المثال الثاني، هو الصراع الدموي حول الأراضي الزراعية في كيفو بين اللاجئين و القادمين من رواندا وبورندي وبين ما عرفو بالسكان الأصليين، فإلى جانب الأحقاد الإثنية و آثار الحرب الأهلية الرواندية، لعب كل من الفقر، وغياب التنمية الاقتصادية، واكتشاف مناجم جديدة غنية بالثروات في المنطقة، دورا محوريا في تجنيد الشباب و تنظيمهم في مليشيات قبلية، وتشجيع الإبادات الجماعية. النمط الثاني، من الفوضى هو حالات العصيان المدني التي لم تتخذ شكل المواجهات الإثنية ولكن كانت في صورة هيجان شعبي يصاحبه تدمير، ومستويات عالية من العنف، من أهمها موجتي النهب المدني العام في سبتمبر 1991 و 1993، اللّذان قادا إلى تدمير ما يقارب 90% من الاقتصاد الحضري وتخريب ما يقارب 924 مؤسسة داخلية.[38] من جهه أخرى، ساهمت الأزمة الاقتصادية بانحلال أهم مؤسسة و أحد الدعائم الرئيسية لتسلطية موبوتو، ألا و هي المؤسسة العسكرية. فإفلاس الخزينة الوطنية و عدم قدرة الدولة على دفع أجور الجنود ساعد على تفكيكها و إعادة توجيه العناصر المسلّحة إلى الحلقات الإجرامية، سواء على المستويات القيادية أو على المستويات الدنيا. خلال فترة وجيزة، تحوّلت القوات النظامية إلى مجموعة من الجماعات المسلّحة الخاصة المسؤولة عن نهب المؤسسات و البنوك، والأصول الوطنية، والمعدّات الثقيلة، وتعتبر مشاركة القوات المسلّحة في موجة النهب بسبتمبر 1991 مؤشرا قويّا على درجة انحلالها و غياب الانضباط على مستوى القوات النظامية. أكّدت أغلب الوكالات الصحفية الدولية الحاضرة في الميدان أنّ الأوضاع المعيشية وتوقّف الأجور من الخلفيات المفسّرة لمشاركة الجيش في تخريب المال العام، وتورّطه في المواجهة المسلّحة ضدّ الوحدات النظامية الأخرى التي رفضت المشاركة. إذ أعلنت المصادر الصحفية التابعة لجريدة نيويورك تايمز أنّ عدد الجنود المشاركين في النهب يبلغ 3000 عنصر، في البداية اقتصر التخريب على العقارات الصغيرة، لكن فيما بعد امتدّ ليشمل المحلات الكبرى، المطارات، المراكز الأمنية للشرطة و الجيش، ولم تستطع الحكومة تجاوز الفوضى إلاّ بعد تدخّل مباشر من القوات الفرنسية و البلجيكية.39 خلال هذه المرحلة، تحوّلت القوات النظامية الكونغولية إلى عصابات سطو وسرقة، لديها مصادرها الخاصة لتعميم العائد: كتنظيم الحلقات الضريبية على طول المسالك التجارية، ابتزاز المدنيين، الإشراف على تنظيم العمل في مخيمات التنقيب غير الرسمية، بيع الأسلحة للقوى الإقليمية المناوئة.[40]

في 25 ماي 1992، أعرب الجنرال ماهيلي Mahele (أحد القيادات المحورية في الجيش الكونغولي و الذي سوف يعيّن على رأس الجيش خلال الحرب الأهلية الأولى) أمام المؤتمر الوطني السيادي عن وقع الأزمة الاقتصادية على فعالية المؤسسة العسكرية، واشتكى من حالة اللاعدالة، والضغوط السياسية، والمعايير الزبائنية في توزيع المناصب و الأجور، كما دعا لضرورة إضفاء الطابع الأخلاقي على المؤسسة العسكرية لتجنب انهيارها و وقف نشاطات التهريب. لكن، هذا التصريح لم يكن له أثرا بارزا على المستوى الفعلي، مما شجّع على رفع مستويات السرقة داخل المؤسسة، سواء في شكل جماعي أو في شكل فردي.[41] حيث تحوّلت البني و الهياكل التحتية الأمنية المختلفة إلى مليشيات خاصة تابعة للسلطات التقليدية أو المصالح الخاصة، كالسلطات العشائرية، الأحزاب السياسية، رجال الأعمال و حتى المافيا الإقليمية.[42]

خلاصة:

إنّ الأزمة الاقتصادية الريعية في الكونغو الديمقراطية خلال التسعينات هي إفراز للتنمية الريعية و السياسات الزبائنية التي تبنّاها النظام منذ انقلاب 1965. حيث عمد موبوتو منذ وصوله إلى السلطة بسط نفوذه على القطاع الاستخراجي التصديري لصالح الرئاسة و استبدال الطبقة البرجوازية الأجنبية و نخب ما بعد لاستقلال بأوليغارشيات سياسية و بيروقراطية فاسدة تتحكّم في أغلب القطاعات الانتاجية في البلاد. فالتدابير التأميمية الواسعة و البرامج القومية ما هي إلا وسيلة من أجل إعادة توجيه موارد الدول لصالح النخبة السياسية-العسكرية، في حين خصّصت جميع المساعدت المقدم وعائدات الدولة في تطوير البني التحتية لقطاع المعادن بمساعدة رأس المال الأجنبي. من أهم خصائص هذه التنمية الريعية، هي: مركزية القرارات، اللاعقلانية، اللايقينية، ارتفاع مستويات السرقة، التركيز على قطاع النحاس و إهمال القطاعات الإخرى، أمّا خصائص النظام الزبائني الذي يتحكم في هذه الثروة، يمكن حصرها فيما يلي: سيطرة الجهاز الرئاسي، ارتفاع مستويات النهب النخبوي، الاعتماد المطلق على معيار التبعية الشخصي في تجنيد المناصرين و الأتباع. سمحت كل هذه الخصائص بمأسس نظام نيوباتريمونيالي و الذي صنّف فيما بعد على أنه من الدول السارقة Kleptocracy. قادت النتائج الكارثي للاستراتيجيات الاقتصادي الداخلية إلى انسحاب أغلب الفواعل الأجنبية من الدول و الشركات، حتى أنّ المؤسسات المالية الدولية أعلنت بعد فترة وجيزة على عدم قدرتا من تجاوز الاختلالات البنيوية و الوظيفية التي تعاني منها البلاد، وخاصة بعد انخفاض أسعار النحاس في السوق الدولية.

تجلّت الأزمة الاقتصادية في مظاهر مختلفة، تتمثل فيمايلي: الانهيار الكلي للمؤسسات الاقتصادي، الاجرام الاقتصادي، انتشار الفضاءات الاقتصادية غير الشرعية و غير الرسمية، خاصة في قطاع التعدين. كل هذه المظاهر أفرزت عن انسداد داخل حلقة التغذية الاسترجاعية للنظام، ترجم لاحقا في أزمة شرعية، و أزمة رقابة عميقتين. فمعظم العلاقات العمودية التي شكّلت ركائز المعادلة الأمنية سابقا، أصبحت غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها لغياب التمويل اللازم و إفلاس الدولة. تجسّدت أزمة الشرعية في حالات العنف التي اندلعت في البلاد منذ التسعينات، سواء في صورة عصيان مدني أو في صورة حركات انفصالية، والتي تطورت إلى حرب شاملة منذ 1996.

هوامش الدراسة:

1-- موبوتو سيسي سيكو هو الرئيس الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري في 1965 مدعوم من طرف الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا، وقد استمر حكمه إلى غاية 1997، حيث انسحب من السلطة بعد اندلاع الحرب الاهلية الأولى و سيطرة تحالف القوى الديمقراطية تحت قيادة لوران كابيلا على أهم المناطق في البلاد.

2 - Jean-Jacques Arthur Malu Malu, Le Congo-Kinshasa (Paris: Karthala, 2002), p, 171.

3 - J Mokili Danga Kassa, Politiques agricoles et promotion rurale au Congo-Zaïre (1885-1997) (Paris: l'Harmattan , 1998),pp, 316-317.

4- Mbaya J Kankwenda, L'économie politique e la prédation au Congo-Kinshasa: des origines à nos jours (18852003-) (Washington: ICRDES, 2005), pp, 180181-.

5 - Winsome J Leslie, Zaire: continuity and political change in an oppressive state (USA: 1993), p 105.

6- Colette Breackman, Le Dinosaure: le Zaire de Mobutu (Paris: Fayard, 1992), 157.

7- Ibid., 198, 199.

8ا-لطبقة التجارية السياسية هي الأوليغارشية السياسية التي كانت تسيطر على المناصب القيادية في الحزب و الرئاسة، و في بعض الأدبيات يشار لا بالبرجوازية الدولاتية:
David J Gould, From Development Administration to Underdevelopment Administration: a study of Zairian administration in the light of current crisis (France: CEDAF, 1978), p, 94.

9 - Colette Breackman, Le Dinosaure, op. Cit., pp, 198, 199.

10 - Colette Breackman, La Puissante et fragile pyramide d'un état fort, Bernard Adam (dir), Congo-Zaïre: la colonisation, L'indépendance, le régime Mobutu, demain? (Bruxelles : GRIP, 1990), 106107-.

11 - Young Crowford and Thomas Turner Edwin, The Rise and the decline of Zairian State (USA: University of Wisconssen press, 2013), p, 167.

12 Colette Breackman, Le Dinosaur, op. Cit., 202- 203.

13- العامة للمحاجر و المناجم هي شركة النحاس الوطنية و الممول الأول لخزينة الدولة، سابقا كانت تحت سيطرة المصالح البلجيكية و كانت تعرف بالاتحاد المنجمي و لكن فيما بعد بسبب أهميتها الاقتصادية على الصعيد المحلي و الدولي، أممها

مبوتو و سيطر على جميع فروعها:
.Young crowford and thomas turner, p, 180

14 - François Misser and Olivier Vallées, Les Gémmocraties: L'économie politique du diamant Africain (Paris : Desclée de Brower, 1997), p, 71.

15- Charles Dzungu-Simbak, En Attendant Kabila (Kinshasa: EPO, 1997), p, 19.

16- Emile Bongeli Yeikelo Yato, La Mondialisation, l'Occident et le Congo-Kinshasa (Paris: L'Harmattan, 2011), pp, 139, 140.

17 - Wa Bilenga Tshishimbi and Peter Glick, Economic Crisis and adjustment in Zaire (Cornowell Food and Nutrition Policy Program, 1993), p, 38.

18 - Ibid., 33.

19- Gaston Mutumba Lukusa, L'économie Congolaise de 2003 à 2011: défis et opportunités (Paris: L'Harmattan, 2012), pp, 2223-.

20 - Ibid., 2223-.

21- Special interview with Stanisla Maroro, Senior Researcher at the Institute of Development Policy and Management, Antwerpen University, Belguim, 29,2012-10-14:00 GMT.

22- Fweley Diangitukwa, Pouvoir er clientélisme au Congo-Zaïre- DRC (Paris: L'Harmattan), p, 101.

23 - Emmanuel Dungia, Mobutu et L'argent du Zaire (Paris: L'Harmattan), p, 65.

24- Alain Biscoff, Congo-Kinshasa: la décennie (19972007-) (Paris : Cygne, 2008), p, 23.

25 Jef Maton and Annelies van Bauwel, "L'économie Congolaise (19972000-): le désenchantement et les échecs possibles," L'Afrique des grands lacs, Annuaire (1997-1998), p, 05.

26 François Misser et Olivier Vallées, "Du scandales Zaïrois au Congo Gémmocratique," de Laurent Monnier et Al (eds), Chasse du diamant au Congo/ Zaïre (Louvain: L'Harmattan, 2000), pp, 3031-.

27 - Francois Kabuya Kalala et Tshwinza Mbiye, L'économié Congolaise en 2000-2001, op. Cit, 186.

28 - Jeanot Mokli Danga Kassa, Politiques Agricoles et Promotion Rurale au Congo-

Zaïre (18851997-), (Paris : L'Harmattan, 1998), p, 508 .

29 - Jean Jacques Arthure Malu Malu, op. Cit., p, 293294-.

30 - Gaston Mutumba Lukusa, Redresser l'économie du Congo-Kinshasa: bilan et conditionnalité (Paris: l'Harmatan, 2003), p. 213.

31 - William Reno, Warlords Politics and African States (London: Lynne Rienner Publishers, 1999), pp, 160161-.

32 - François Misser et olivier Vallées, op. Cit, pp, 3132-.

33 - Tom de Herdt, "Democracy and the Money Machine in Zaire," The Review of African political economy, vol. 92, no. 932002) 94-).

34 - Ibid., 453454-.

35- كينغو واد يندو Kengo Wa dendo رئيس الوزراء الكونغولي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، و ما بين 1995 و 1996. يعتبر من أهم اشخصيات الكونغولية النافذة في المؤسسات المالية الدولية، و هو من الأسباب الرئيسية الذي دفع بموبوتو لتعيينه على رأس حكومته من أجل الحصول على القروض و استقطاب المستثمرين الأجانب.

36- Tom De Herdet and Styfaan Marysse, L'économie informelle au Zaïre: Survie et pauvreté dans la période de transition (France: L'Harmattan, 1996), p, 77.

37- Groenewald Hesta, "Sub-Regional Intervention and Privatization of Politics in Africa," Conflict Security and Development, Vol.02, no. 01, 2002, pp, 59, 60.

38- Herest Weiss, "Zaire : collapsed society, surviving state," in Williame Zartman, Collapsed States: the disintegration and restoration of legitimate authority (USA: Lynne Rienner Pulishers, 1995), p, 162.

39 -"Thousands of Troops on Rampage of Looting and Violence in Zaire," The New York times, September 24th, 1991, Washington, p, 06; "Soldiers Angry over Pay go on Rampage in Capital", The Independent, September 24th, 1991, London, p, 10.

40 - مليشيات الأنترهاموي و القوات المسلحة الرواندية من إثنية الهوتو، المسؤولة عن مجازر رواندا 1994. فرّت إلى شرق الكونغو الديمقراطية و قاكت بتنظيم العمل المسلّح بهدف إسقاط نظام بول كاجامي Paul Kagamé.

41 - Ibidem.

42 - Colette Breackman, "La compagne

Victorieuse de L'AFDL," de Colette Breackman and Al, Kabila Prend le Pouvoir (Bruxelles: GRIP, 1998), pp, 65, 67.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
هـا: 023.75.75.81 النقال: 05.60.18.59.00
البريد الالكتروني: bacera.studies@gmail.com / الموقع الالكتروني: www.albasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1500 دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر مرتين في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبية من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراسات قانونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراسات اجتماعية من العدد ☐
7- دراسات نفسية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر والاستلام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة